

الصحيح

من سيرة الإمام علي عليه السلام

(المرتضى من سيرة المرتضى)

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

الطبعة الأولى

1431هـ - 2010م.

المركز الإسلامي للدراسات

الصحيح

من سيرة الإمام علي عليه السلام
(المرتضى من سيرة المرتضى)

السيد جعفر مرتضى العاملي

الجزء الثامن والعشرون

المركز الإسلامي للدراسات

بسم الله الرحمن الرحيم

الباب الخامس:

في الربذة.. أحداث ومراسلات..

الفصل الأول:

إلى الربذة..

الصحابة مع علي عليه السلام:

وبعد أربعة أشهر من البيعة لعلي «عليه السلام»: خرج في سبعمائة رجل من المهاجرين والأنصار⁽¹⁾، واستخلف على المدينة تمام بن العباس، وبعث قثم بن العباس إلى مكة. ولما رأى أمير المؤمنين «عليه السلام» التوجه إلى المسير طالباً للقوم ركب جملاً أحمر، وقاد كميئاً وسار وهو يقول:

سيروا أبا بيل وحثوا السيرا كي نلحق التيمي والزبيرا
إذ جلبا الشر وعافا الخيراً يا رب أدخلهم غداً سعيراً

وسار مجدداً في السير حتى بلغ الربذة⁽²⁾، فوجد القوم قد فاتوا، فنزل

(1) مروج الذهب ج 2 ص 358 والجمل للشيخ المفيد ص 239 والفتنة ووقعة الجمل ص 119 وتاريخ الأمم والملوك ج 3 ص 473 و 474 والكامل في التاريخ ج 3 ص 222 وراجع: العبر وديوان المبتدأ والخبر ج 2 ق 2 ص 153 وإمتاع الأسماع ج 13 ص 237.

(2) «الربذة: من قرى المدينة على ثلاثة أيام، قريبة من ذات عرق على طريق الحجاز = إذا رحلت من فيد تريد مكة» معجم البلدان ج 3 ص 24.

بها قليلاً، ثم توجه نحو البصرة، والمهاجرون والأنصار عن يمينه وشماله، محدقون به مع من سمع بمسيرهم، فاتبعهم حتى نزل بذي قار (1)، فأقام بها (2).

ونقول:

المراد بالتيمي في الشعر المنسوب إلى أمير المؤمنين «عليه السلام» طلحة بن عبيد الله، فإنه من بني تيم، قبيلة عائشة، وأبي بكر.

قطع الطريق على الناكثين:

وقد أظهرت النصوص:

1 - إنه «عليه السلام» أراد أن يقطع الطريق على طلحة والزبير وعائشة، فإنهم إذا كانوا في مكة، وأرادوا العراق، فسيمرون بالربذة.. ولكنهم كانوا قد مروا من ذلك الموضع قبل وصول علي «عليه السلام» إليه، ولو أنه «عليه السلام» صادفهم هناك لسارت الأمور

(1) «ذو قار: ماء لبكر بن وائل قريب من الكوفة، بينها وبين واسط» معجم البلدان ج 4 ص 293.

(2) الجمل للشيخ المفيد ص 293 - 241 وراجع: أنساب الأشراف ص 233 وتاريخ الأمم والملوك ج 4 ص 455 و 480 و (ط مؤسسة الأعلمي) ج 3 ص 473 و 474 والكامل في التاريخ ج 3 ص 222. ونسب الشعر في أنساب الأشراف إلى حجاج بن غزية، وفي تاريخ الأمم والملوك إلى راجز علي «عليه السلام».

على غير ما جرت عليه، ولكان الأمر قد حسم، لقلة من معهم، لأنهم لم يكونوا قد تمكنوا من جمع الألوف من المقاتلين.

قال ابن العماد: لما علم علي بمخرجهم اعترضهم من المدينة ليردهم إلى الطاعة، وينهاهم عن شق عصا المسلمين، فقاتوه (1).
وحيث الأمور سارت في اتجاه آخر، فقد تسببوا بسقوط آلاف القتلى وآلاف الجرحى، كما سيأتي بيانه إن شاء الله تعالى..

2 - إنه وإن كان «عليه السلام» لم يصادفهم في مسيره ذاك، ولكن حركته هذه لم تكن بلا فائدة، بل هي قد أفهمتهم وأفهمت سائر الناس أموراً كثيرة كان من الضروري لهم ولغيرهم أن يفهموها، وقد أشرنا إلى بعض من ذلك في موضع آخر في هذا الكتاب..

أبائيل! لماذا؟!:

وقد ورد في الشعر المنسوب إلى أمير المؤمنين «عليه السلام» قوله لأصحابه: «سيروا أبائيل، وحثوا السيرا» فلماذا اختار وصف «أبائيل» هنا يا ترى؟!!

ويمكن أن يجاب بما يلي:

1 - إنه «عليه السلام» أراد أن يذكرهم بما جرى لأصحاب الفيل، حين أرادوا انتهاك حرمة بيت الله تعالى. ويلوح لهم: بأن مصيرهم سيكون نفس ذلك المصير، ولكن الفرق هو: أن الأبائيل

(1) مروج الذهب ج 1 ص 42.

كانت آنئذٍ من الطير، والأبابل الذين معه من المؤمنين الذين ينبعثون عن أمر الله تعالى لجهاد الخارجين على إمامهم، الذي هو عبد الله، وأخو رسوله، بل هو نفس النبي «صلى الله عليه وآله» وله حرمة وقداسته..

2 - إنه يريد إفهامهم: أن الذين سيحاربونهم سيكونون جماعات، وسيكون لهم تتابع بلا انقطاع، فلا يتوهم أحد منهم: أن من يرونهم هم الغاية والنهاية. وأنهم إذا تخلصوا منهم سينتهي الأمر، بل الأمر سيكون على عكس ذلك تماماً.

ولهذا المعنى تأثير بالغ على معنويات أولئك البغاة، ولا سيما إذا صدر من علي «عليه السلام» الذي يعرفون، مدى معرفته بالغيوب التي عاينوها، وتحقق لهم صدقها في كل مرة، وطيلة عشرات السنين..

ومهما يكن من أمر، فقد روي عن ابن عباس قوله: معنى أبابيل: يتبع بعضها بعضاً.

وعن قتادة: معنى أبابيل: كثيرة متتابعة.

وقال الطوسي: أبابيل: جماعات في تفرقة، زمرة وزمرة (1).

(1) راجع: التبيان ج 10 ص 410.

تقليل عدد الصحابة مع علي عليه السلام:

تقدم: أن عدد الصحابة الذين خرجوا من المدينة مع علي «عليه السلام» إلى حرب الجمل كانوا سبع مئة رجل.. بل سيأتي أنهم أكثر من ذلك أيضاً..

ولكننا نجد في مقابل ذلك محاولات للتعمية على هذه الحقيقة، فقد روى بشر بن المفضل، عن منصور بن عبد الرحمان، عن الشعبي، قال: «من حدثك أنه شهد الجمل من أهل بدر غير أربعة، أو إن جاؤوا بخامس فكذبه. كان علي وعمار ناحية، وطلحة والزبير ناحية»⁽¹⁾.

وحسب نص الذهبي: «وكان الشعبي يبالغ ويقول: لم يشهدا إلا علي وعمار، وطلحة والزبير من الصحابة»⁽²⁾.

كما أن ابن مسكويه الرازي يقول: «..فبينما هو على ذلك (أي يتجهز للمسير إلى الشام) إذ أتاه من مكة عن عائشة أم المؤمنين، وطلحة والزبير شيء آخر، بخلاف ما هو فيه. ثم أتاه عنهم أنهم يريدون البصرة للإصلاح، فقال:

«إن فعلوا فقد انقطع نظام المسلمين. وما كان عليهم في المقام فينا مؤونة، ولا إكراه».

(1) تاريخ خليفة بن خياط ص186 و (ط دار الفكر) ص139 والعقد الفريد

ج4 ص328 وشرح إحقاق الحق (الملحقات) ج32 ص509.

(2) تاريخ الإسلام للذهبي (عهد الخلفاء الراشدين) ج3 ص484.

فتعباً للخروج نحوهم، وخطب، وندب الناس، فتناقلوا.
ولما رأى زياد بن حنظلة تناقل الناس على علي انتدب، وقال:
«من تناقل عنك يا أمير المؤمنين، فإننا نقاتل معك، ونخف بين
يديك ما حملت أيدينا سيوفنا.
وأجابه رجلاً من أعلام الأنصار»⁽¹⁾.

هذا تزوير باطل:

ولا شك في أن هذا من التزوير والباطل، إذ كيف يمكن قبول قول
هؤلاء، ونحن نرى بعضهم يقول: كنا مع علي أربعة آلاف من أهل
المدينة⁽²⁾.

وعن سعيد بن جبير: كان مع علي يوم الجمل ثمان مئة من
الأنصار وأربع مئة ممن شهد بيعة الرضوان⁽³⁾. [أو سبع مئة من
الأنصار، وأربع مئة من شهد إلخ.. كما في نسخ تاريخ الإسلام

-
- (1) تجارب الأمم ج 1 ص 302 والكامل في التاريخ ج 3 ص 221 والعبر
وديوان المبتدأ والخبر ج 2 ق 2 ص 154.
(2) تاريخ خليفة بن خياط ص 184 و (ط دار الفكر) ص 137 وتاريخ الإسلام
الذهبي (عهد الخلفاء الراشدين) ج 3 ص 484 وشرح إحقاق الحق
(الملحقات) ج 32 ص 422.
(3) تاريخ خليفة بن خياط ص 184 و (ط دار الفكر) ص 138 وتاريخ الإسلام
للذهبي (عهد الخلفاء الراشدين) ج 3 ص 484.

للذهبي].

شهد البصرة مع علي «عليه السلام» ثمانمائة من الأنصار وتسعمائة من أهل بيعة الرضوان وسبعون من أهل بدر(1).

وقال المطلب بن زياد، عن السدي: «شهد مع علي يوم الجمل مئة وثلاثون بدرياً، وسبع مئة من أصحاب النبي محمد «صلى الله عليه وآله»، وقتل بينهما ثلاثون ألفاً، لم تكن مقتلة أعظم منها»(2).

وورد في كتابه «عليه السلام» لجريير بن عبد الله البجلي الذي يذكر فيه ما جرى لأصحاب الجمل قوله: «إني هبطت من المدينة بالمهاجرين والأنصار، حتى إذا كنت بالعذيب بعثت إلى أهل الكوفة بالحسن بن علي، وعبد الله بن عباس، وعمار بن ياسر، وقيس بن سعد بن عباد، فاستنفروهم، فأجابوا، فسرت بهم إلخ..»(3).

وفي كتاب علي «عليه السلام» للأشعث بن قيس يذكر فيه حرب الجمل، يقول «عليه السلام»: «وسرت إليهم في من بايعني من

(1) الفصول المختارة للشریف المرتضى ص216 والصراط المستقيم ج1 ص149 وأعيان الشيعة ج4 ص369.

(2) تاريخ الإسلام (عهد الخلفاء الراشدين) ج3 ص484.

(3) صفين ص15 والإمامة والسياسة (تحقيق الزيني) ج1 ص82 و (تحقيق الشيرازي) ج1 ص110 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج3 ص70 وبحار الأنوار ج32 ص359 ونهج السعادة ج4 ص83.

المهاجرين والأنصار»⁽¹⁾.

ومن المعلوم: أن المهاجرين والأنصار قد أجمعوا على بيعته، فدل ذلك على أن جميع المهاجرين والأنصار قد نفروا معه لحرب عدوه «عليه السلام».

وذكر المسعودي: أن علياً «عليه السلام» سار من المدينة «في سبع مئة راكب، منهم أربع مئة من المهاجرين والأنصار، منهم سبعون بدرياً، والباقون من الصحابة».

إلى أن قال: «ولحق بعلي من أهل المدينة جماعة من الأنصار، فيهم خزيمة بن ثابت، ذو الشهادتين»⁽²⁾.

وذكر المسعودي أيضاً: وصفاً قدمه المنذر بن الجارود، فذكر ما ملخصه: أن أبا أيوب دخل البصرة وهو على ألف فارس، هم الأنصار وغيرهم.

وخزيمة بن ثابت ذو الشهادتين على ألف.

ثم أبو قتادة في نحو ألف.

ثم عمار بن ياسر على ألف في عدة من الصحابة، من المهاجرين

(1) العقد الفريد ج 4 ص 330 والإمامة والسياسة (تحقيق الزيني) ج 1 ص 83 و

= = (تحقيق الشيري - ط سنة 1413هـ) ج 1 ص 111 وجواهر المطالب

لابن الدمشقي ج 2 ص 26.

(2) مروج الذهب ج 2 ص 358 وأعيان الشيعة ج 1 ص 24 وج 6 ص 318.

والأنصار، وأبنائهم.

ثم قيس بن سعد بن عبادة في ألف في عدة من الأنصار،
وأبنائهم، وغيرهم.

ثم عبد الله بن عباس، ومعه عدة من أصحاب رسول الله «صلى
الله عليه وآله»..

ثم تتابعت المواكب والرايات إلى أن مر به علي «عليه السلام»،
وعن يمينه ويساره الحسنان «عليهما السلام»، وخلفه عبد الله بن
جعفر، وولده عقيل، وغيرهم من بني هاشم، والمشايخ الذين هم أهل
بدر من المهاجرين والأنصار (1).

وبعد.. فإننا لم نفهم لماذا تجاهل الشعبي الإمام الحسن والإمام
الحسين «عليهما السلام»، فإنهما من الصحابة، وتجاهل أيضاً عبد
الله بن الزبير، ومروان من الجانب الآخر، فضلاً عن عائشة
وغيرهم.. فإنهم حضروا حرب الجمل بلا ريب عنده..

ثم إننا لم نعرف الوجه في اعتبار قول الشعبي الذي يفيد الحصر
بما وإلا، من قبيل المبالغة!! لا من الكذب الصريح والقبيح.

(1) مروج الذهب ج2 ص359 - 361 والمجالس الفاخرة للسيد شرف الدين
ص316 وراجع: الجمل لابن شذقم ص111 وأعيان الشيعة ج1 ص24
وج6 ص318 والدرجات الرفيعة ص39.

كلام مسكويه غير دقيق:

1 - أما كلام مسكويه الأنف الذكر، فهو غير قابل للقبول، فإن المدينة لم تكن بلداً كبيراً، بل هي بمثابة قرية كانت في طور النمو، وقد خرج معه «عليه السلام» منها أربعة آلاف رجل، وكان من بينهم ثمان مئة أو تسع مئة صحابي، وأربع مئة ممن شهد بيعة الرضوان. وفيهم مئة وثلاثون بدرياً.

بل ظاهر كلام أمير المؤمنين «عليه السلام»: أن الذين بايعوه من المهاجرين والأنصار قد خرجوا كلهم معه، فهل يعد هذا تثاقلاً عنه؟!

2 - وقد ذكر مسكويه: أنهم أخبروا علياً «عليه السلام» بأن الناكثين قصدوا البصرة للإصلاح، وإذ به «عليه السلام» يقول: «إن فعلوا فقد انقطع نظام المسلمين». فإن هذا الجواب لا يتناسب مع ذلك الخطاب.

فهل الإصلاح يوجب انقطاع النظام، أم يوجب قوته وثباته وإحكامه؟!

3 - زعم مسكويه: أنه «عليه السلام» قال عن طلحة والزبير: «وما كان عليهم في المقام عندنا مؤونة ولا إكراه». مع أنه «عليه السلام» كان يعلم: أن طلحة والزبير لم يتركا المقام عنده لأجل مؤونة زائدة يتحملانها، أو يحملها هو منهما، ولا لأجل إكراه تعرضا له، بل تركاه طمعاً بما هو أعظم وأهم، وهو إرادة إزاحته عن مقامه،

والتخلص منه، والجلوس في موقعه..

4 - لم يذكر لنا مسكويه من هما الرجلان الأنصاريان اللذان أجابه «عليه السلام». فإنهما إذا كانا من الأعلام، فلا شك في أنهما غير مجهولين، ويصبح واضحاً أن ثمة غرضاً من كتمان اسميهما، فما هو ذلك الغرض يا ترى؟!

الخلافة لا تساوي نعلًا بالية:

ولما [توجه أمير المؤمنين إلى البصرة] نزل - أمير المؤمنين «عليه السلام» - الريدة، [ف] لقيه بها آخر الحاج، فاجتمعوا ليسمعوا من كلامه، وهو في خبائه.

قال ابن عباس: فأتيته فوجدته يخصف نعلًا، فقلت له: نحن إلى أن تصلح أمرنا أحوج منا إلى ما تصنع.

فلم يكلمني حتى فرغ من نعله، ثم ضمها إلى صاحبته وقال لي: قومهما.

فقلت: ليس لها قيمة.

قال: على ذاك.

قلت: كسر درهم.

قال: والله، لهما أحب إلي من أمركم هذا [إمرتكم]، إلا أن أقيم حقًا، أو أدفع باطلاً.

قلت: إن الحاج اجتمعوا لسمعوا من كلامك، فتأذن لي أن أتكلم،

فإن كان حسناً كان منك، وإن كان غير ذلك كان مني؟! قال: لا، أنا أتكلم.

ثم وضع يده على صدري - وكان شثن الكف - فألمني.

ثم قام، فأخذت بثوبه وقلت: نشدتك الله والرحم.

فقال: لا تتشدني. ثم خرج فاجتمعوا عليه، فحمد الله وأثنى عليه.. ثم قال (1): ثم ذكر الخطبة..

[وعند الشريف الرضي: أن ذلك قد جرى في ذي قار].

ونص خطبته - كما رواه الرضي «رحمه الله» مع اختلاف يسير مع رواية المفيد، كما يلي:

قال عبد الله بن عباس: دخلت على أمير المؤمنين «عليه السلام» بذئ قار وهو يخصف نعله، فقال لي: ما قيمة هذه النعل؟! فقلت لا قيمة لها.

قال: والله لهي أحب إلي من إمرتكم إلا أن أقيم حقاً أو أدفع باطلاً، ثم خرج فخطب الناس فقال:

[أما بعد.. ف- إن الله سبحانه بعث محمداً «صلى الله عليه وآله» وليس أحد من العرب [أحد] يقرأ كتاباً ولا يدعي نبوة، فساق الناس حتى بوأهم محلثهم، وبلغهم منجاتهم. فاستقامت قناتهم، واطمأنت

(1) الإرشاد للمفيد (ط النجف) ص 132 و (ط دار المفيد) ج 1 ص 247 و

صفاتهم.

أما والله إن كنت لفي [ما زلت في] ساققتها [ما غيرت، ولا بدلت، ولا خنت] حتى تولت بحذافيرها ما عجزت ولا جبنت، وإن مسيري هذا لمثلها، فلأنقبن الباطل حتى يخرج الحق من جنبه. ما لي ولقريش! والله لقد قاتلتهم كافرين، ولأقاتلنهم مفتونين، [وإن مسيري هذا عن عهد إلي فيه] وإني لصاحبهم بالأمس كما أنا صاحبهم اليوم.

والله ما تنقم منا قریش إلا أن الله اختارنا عليهم، فأدخلناهم في حيزنا [في خيرنا «خ»، وأنشد] فكانوا كما قال الأول:

أدمت لعمرى شربك المحض صابحاً وأكلك بالزبد المقشرة
البحرا

ونحن وهبناك العلاء ولم تكن علياً وحطنا حولك الجرد
والسمر(1)

ونقول:

لاحظ ما يلي:

إصلاح الأمة أولى:

1 - هل أراد ابن عباس تخطئة علي «عليه السلام»، حين قال له:

(1) نهج البلاغة (بشرح عبده) ج1 ص80 الخطبة رقم 33 وبحار الأنوار ج32 = ص76 وراجع: الإرشاد للمفيد (ط النجف) ص132 و (ط دار المفيد) ج1 ص247 و 248.

نحن إلى أن تصلح أمرنا أحوج إلى ما تصنع؟!!

وهل يرى أنه «عليه السلام» كان يجهل ما يجب عليه؟! أو أنه لا يعرف ما هو أولى بالإهتمام، إلى حد أنه لا يعرف أن إصلاح أمر الأمة أولى من إصلاح نعله؟!!

ومن لا يدرك هذه المعادلة هل يصلح لإمامة الأمة؟!!

2 - ألا يدلنا ذلك: على أن ابن عباس لم يكن يعرف حقيقة أمير المؤمنين «عليه السلام» بمستوى معرفة عمار بن ياسر، أو غيره من خيار وكبار أصحابه «عليه السلام».. ولم يكن يجد فيه معنى العصمة والطهارة التامة التي قرر لها القرآن؟!!

3 - كيف نفسر سكوت أمير المؤمنين «عليه السلام» عن ابن عباس، إلى أن انتهى من إصلاح نعله؟! هل سكت عنه لأنه يرثي له، لأنه لم يكن ناضجاً، ولا كان يدرك الأمور بالمستوى المطلوب؟! أو لأنه رأى أن سؤاله يدل على أن ثمة حاجة ماسة إلى توضيح الأمور للناس، فإنه إذا كان حتى ابن عباس يفهم الأمور بهذه الطريقة الخاطئة، فما حال غيره في ذلك؟!!

فلا بد من معالجة الأمر بحكمة وروية تمنع من تفاقمه، بازدياد حدة الاختلال في فهم الأمور ومن تشعبات الأوهام، وتسويلات النفوس..

أو أنه أراد أن يفهم ابن عباس: أن كلامه، وإن كان قد تضمن إساءة أدب معه، ولكن ذلك لا يدعوه إلى الخروج عن رصانته

وهدوئه «عليه السلام»، ولا يدعو إلى جوابه بصورة انفعالية أو زاجرة؟!!

أو أنه «عليه السلام» أراد أن ينتهي من إصلاح نعله، ليمهد بضمها إلى صاحبته إلى إجابة، تتضمن عنصر الحركة العملية، التي تجعل الفكرة تغرق في الصورة وتتمازج معها. لتصبح أشد وقعاً في النفس، وأعمق أثراً في الوجدان؟!!

المعادلة الصحيحة:

1 - لا شك في أن علياً «عليه السلام» بمجرد أن سمع كلام ابن عباس قد شرع في تسجيل الإجابة له، من خلال سكوته الذي استمر إلى حين الانتهاء من إصلاح نعله، فشكل جزءاً من هذه الإجابة، لأن مواصلته لعملية الإصلاح تستدرج ابن عباس لمتابعة مراقبته لعمله، ورصده لحركته.

2 - ثم سأل علي «عليه السلام» ابن عباس الذي ارتسمت في ذهنه معالم تلك النعل، بل ما لها من خصوصيات، وما فيها من نقائص وثغرات سأل عن قيمة تلك النعل، أي أنه قد استثمر هذا التركيز بالنظرات المتواصلة، بسؤال يعطي له المزيد من الرسوخ والعمق في وعيه..

فأجابه ابن عباس: بأنها لا قيمة لها.

3 - ثم أصر على تحديد قيمتها، ليفهمه: أنه بصدد التدقيق البالغ فيما يريد أن ينتهي إليه.. مما يعني: أنه لا يجوز التهاون، وتجاوز

حدود الدلالة ولو بمقدار ذرة، أو ما دونها. فاضطر ابن عباس للتحديد بكسر درهم..

4 - فجاءته الإجابة التي تضطر ابن عباس، وكل من يراقب سياقها لأن يكتشف كل دقائقها التي أصبح يعرف أنها محسوبة ومقصودة - جاءت - لتقول:

إن هذه النعل التي تقيه الأشواك والحجارة وحر الرمضاء ستكون أحب إلى علي «عليه السلام» من خلافة لا يسان بها الحق، ولا يدفع بها الباطل، لأنها تصبح شاهد زور على ترويج الباطل، ومن موجبات تيسير وتسهيل سحق الحق ومحقه، والتعمية على آثاره.

لم يسمح لابن عباس بالكلام:

وقد رأينا: أنه «عليه السلام» لم يسمح لابن عباس بأن يتولى الكلام مع الحاج. فأصر ابن عباس عليه، وناشده الله والرحم، فرفض أيضاً.

ولعل سبب ذلك: أنه رأى ابن عباس لم يكن عارفاً بمقاصده «عليه السلام»، ولا كان يملك رؤية سليمة ومتوافقة مع المعايير الإيمانية والشرعية الصحيحة، التي يريد هو إنعاشها وتقويتها.. وقد سبق أن منع الله تعالى من إرسال أبي بكر برسالة البراءة من المشركين، وقال تعالى لرسول الله «صلى الله عليه وآله»: لا يؤدي عنك إلا أنت أو رجل منك.

ولم يكن ابن عباس ذلك الرجل بالنسبة لـعلي «عليه السلام» أيضاً..

الإستقامة.. والإستقرار:

وقد بين «عليه السلام» فيما قاله لآخر الحاج العديد من الأمور الهامة، والأساسية التي تعد من مرتكزات الفكر والاعتقاد، فبين: أن الهدف من إرسال الله عز وجل أنبياءه هو نجاة البشر من الأخطاء، والأخطار، والمهالك..

ونجاتهم إنما تتحقق بنشر المعرفة الصحيحة فيهم، وإخراجهم من ظلمات الجهل إلى نور العلم الصحيح، الذي لا يكون إلا عند أنبياء الله، وأصفياه.

وأفاد «عليه السلام» في كلماته تلك: أن هذه النجاة تتجلى بأمور هي:

الأول: أن تعود الأمور إلى مواقعها الطبيعية، والفطرية، التي يريد الله سبحانه لها أن تكون فيها، حيث تكون متوافقة مع السنن التي أودعها في مخلوقاته..

الثاني: أن تصبح حركة الإنسان تحت السيطرة، وفي دائرة الضبط والانضباط في خط الاستقامة..

الثالث: أن يتحقق الاستقرار لهذا الإنسان، ويخرج من حالة التزلزل والحيرة، والضياع. ولا يكون كالحصى الملساء التي لا ثبات لها في مقابل أدنى شيء يعرض لها.

وهذا ما ألمح «عليه السلام» إليه بقوله: «إن الله بعث محمداً «صلى الله عليه وآله»، وليس في العرب أحد يقرأ كتاباً، ولا يدعي نبوة، فساق الناس إلى منجاتهم. حتى بواهم محلّتهم وبلغهم منجاتهم، فاستقامت قناتهم، واطمأنت صفاتهم»..

ثم بين «عليه السلام»: أن هذا بالذات هو ما أنجزه رسول الله «صلى الله عليه وآله» في حياته، وأنه «عليه السلام» قد شارك أيضاً في إنجاز هذا التدبير الإلهي..

ثم ذكر: أن حركته كلها بما في ذلك تحركه هذا لقتال الناكثين، له نفس الهدف، وستتحقق به نفس النتائج.

قريش هي الداء الدوي:

وأوضح «عليه السلام»: أن السبب في هذه المتاعب: هو قريش، بما لديها من مطامع، وبما لها من سياسات وعصبيات، وإباء عن الخضوع لإرادة الله تعالى، ولأحكامه، وتمرد على سننه.

كما أن حسد قريش لمن اختصهم الله بفضله هو الذي يدعوها لكل هذا البغي، والظلم، والقسوة والشراسة.

ثم قال «عليه السلام»: «لأقاتلهم مفتونين»، ليدلنا: على أن تحرك القريشيين ضده هو افتتانهم بالدنيا، لا أنهم قد وقعوا في الفتنة بمعنى الشبهة، لأنهم عالمون بأنهم معتدون وظالمون، ويطلبون أمراً لا حق لهم فيه، وهم الذين يتعمدون إلقاء الشبهات في الناس.

ثم بيّن: أنه «عليه السلام» سيعاملهم بنفس الحزم، والعدل، الذي عاملهم به أيام رسول الله «صلى الله عليه وآله»..
وليس لدى علي «عليه السلام» غير العدل والحزم سلاحاً.

علي عليه السلام لم يفاجأ بما يجري:

وقد ذكر «عليه السلام» ما دل على أنه لم يفاجأ بما يجري، بل كان على علم به، من خلال ما عهد به إليه رسول الله «صلى الله عليه وآله» من أخبار الغيب.

وقد دلنا إعلام الله ورسوله إياه بما يجري عليه: على مزيد عناية الله تعالى به «عليه السلام»، وحبه له، وعلى مزيد من التشريف والتكريم..

ويدل أيضاً: على أنه يملك من العلوم الخاصة ما لا يملكه غيره. لتكون حيازته لهذه العلوم من شواهد إمامته للناس، ولزوم طاعة الناس له.

تعايير وألفاظ:

وقد ذكر المجلسي في شرح بعض الألفاظ الواردة في هذا النص ما يلي:

قال ابن ميثم: المراد بالقناة: القوة والغلبة والدولة التي حصلت لهم مجازاً من باب إطلاق السبب على المسبب، فإن الرمح أو الظهر سبب للقوة والغلبة.

والصفة: الحجارة الملساء أي كانوا قبل الإسلام متزلزلين في أحوالهم بالتهيب والغارة وأمثالها.

«إن كنت لفي ساقنتها»: هي جمع سائق، كحائك وحاككة، ثم استعملت للأخير، لأن السائق إنما يكون في آخر الركب والجيش. وشبه أمر الجاهلية إما بعجاجة ثائرة، أو بكتيبة مقبلة للحرب، فقال: إني طردتها فوئت بين يدي أطردها حتى لم يبق منها شيء. «لمثلها»: أي لمثل تلك الحالة التي كنت عليها معهم في زمن الرسول «صلى الله عليه وآله» (1).

وقال المجلسي «رحمه الله» أيضاً:

أقول: المقشرة: التمرة التي أخرج منها نواتها. **والبجر بالضم:** الأمر العظيم والعجيب. ولعله هنا كناية عن الكثرة أو الحسن أو اللطافة.

ويحتمل أن يكون مكان المفعول المطلق يقال: بجر كفرح - فهو بجر - امتلاً بطنه من اللبن والماء ولم يرو. وتبجر النبيذ: ألح في شربه. وكثير بجير اتباع.

والجرد بالضم: جمع الأجرد وهو الفرس الذي رقت شعرته وقصرت، وهو مدح.

(1) بحار الأنوار ج 32 ص 77.

والسمر: جمع الأسمر وهو الرمح (1).

وقال «رحمه الله»:

«فلأنقبن» [و] في بعض النسخ: «لأبقرن الباطل حتى أخرج

الحق من خاصرته». شبّه «عليه السلام» الباطل بحيوان ابتلع جوهراً

ثميناً أثنى منه، فاحتيج إلى شق بطنه في استخلاص ما ابتلع (2).

(1) بحار الأنوار ج 32 ص 77.

(2) بحار الأنوار ج 32 ص 77.

الفصل الثاني:

علي عليه السلام وأحداث البصرة..

أوامر علي عليه السلام لابن حنيف:

وكتب «عليه السلام» إلى عامله:

فإن عادوا إلى ظل الطاعة فذاك الذي نحب، وإن توافت الأمور بالقوم إلى الشقاق والعصيان، فانهض بمن أطاعك إلى من عصاك. واستغن بمن انقاد معك عن تقاعس عنك، فإن المتكاره مغيبه خير من شهوده، وقعوده أغنى من نهوضه⁽¹⁾.

قال ابن ميثم: روي أن الأمير الذي كتب إليه هو عثمان بن حنيف، عامله على البصرة، وذلك حين انتهى أصحاب الجمل إليها، وعزموا على الحرب. فكتب عثمان إليه «عليه السلام» يخبره بحالهم، فكتب «عليه السلام» إليه كتاباً فيه الفصل المذكور أعلاه⁽²⁾.

ونقول:

-
- (1) نهج البلاغة (بشرح عبده) ج 3 ص 6 وبحار الأنوار ج 32 ص 67 عنه، المختار الرابع من الباب الثاني، ونهج السعادة ج 5 ص 158 وموسوعة أحاديث أهل البيت للنجفي ج 5 ص 392.
- (2) راجع: بحار الأنوار ج 32 ص 68.

1 - قال العلامة المجلسي «رحمه الله»:

«وإن توافقت الأمور» أي تتابعت بهم المقادير، وأسباب الشقاق والعصيان إليهما.

ويقال: نهد القوم إلى عدوهم، إذا صمدوا له، وشرعوا في قتالهم (1).

ابن حنيف يراجع علياً عليه السلام:

إن عثمان بن حنيف حين واجه مشكلة الناكثين لم يتصرف من تلقاء نفسه، بل أرسل إلى أمير المؤمنين «عليه السلام» يطلب منه أن يزوده بتوجيهاته، ففعل لدى أمير المؤمنين خطة تضع عثمان بن حنيف في سياق بعينه، يختلف جزئياً أو كلياً عن السياق الذي يفكر عثمان بن حنيف فيه..

وهذا نموذج للانضباط، والدقة في مراعاة السياق التنظيمي للأمور من شأنه أن يجعل ابن حنيف معذوراً أمام الله، وأمام إمامه، وأمام وجدانه، وعند الناس، في جميع الأحوال التي ربما تنتهي الأمور إليها.

أين خطة ابن حنيف!؟:

قد يقال: إن النص يشير إلى أن عثمان بن حنيف، لم يتصرف

(1) بحار الأنوار ج 32 ص 68.

بمبادرة وبفعل منه، بل تصرف بطريقة رد الفعل.

وهذا يعني: أنه قد تأخر في حركته، فهل يمكن القول: إنه قد قصر في ذلك، وفرط في أمن الناس، وفي حفظ ما تحت يده من عبث الأعداء؟!!

ويجاب:

أولاً: إن البغاة حين قدموا البصرة لم يرسلوا الرسل إليها، ليخبروا أهلها بمقدمهم، ليستعد عثمان بن حنيف لمواجهتهم، بل كانت البصرة مدينة كبيرة يقصدها الناس لتجاراتهم، ولقضاء حوائجهم وزيارة محبيهم، ولغير ذلك. وربما يقصدها قوافل كبيرة وصغيرة، ويقصدها صحابة وغيرهم. ولا يرتاب أحد في أمرهم، ولا سيما إذا كانوا من المسلمين. وهؤلاء القوم قد أسرعوا في مسيرهم إلى البصرة، ولعلمهم حاولوا إخفاء أمرهم، ويكفي أن نذكر: أنهم قد سبقوا أمير المؤمنين نفسه إليها، ولم يتمكن حين سار إلى الربطة من قطع الطريق عليهم، ففاتوه، وواصلوا طريقهم حتى بلغوها..

ثانياً: إن الناكثين لم يعلنوا الحرب على علي «عليه السلام»، ولم يظهروا نواياهم بل جاؤوها بصفة مسافرين، لا بصفة جيش من المحاربين، أو الفاتحين، والمسافرون إذا كانوا من المسلمين، فإن لهم الحق - كغيرهم من الناس - في نزول أي بلد شاؤوا. وليس لأحد الحق في منعهم، أو مضايقتهم، فضلاً عن مواجهتهم بالحرب.

ولأجل ذلك نلاحظ: أن النص يقول: «وعزموا على الحرب»

وكأنه يريد أن يوحي أن نية الحرب لم تكن لديهم قبل ذلك، بل استجدت لهم بعد وصولهم إلى البصرة..

ثالثاً: قد ظهر من سياق كلامه «عليه السلام»:

ألف: إنه «عليه السلام» لم يصدر لعامله أمراً مطلقاً بالقتال، بل ربط ذلك بإصرار الطرف الآخر على الشقاق، والعصيان.. ليكونوا هم البغاة عليه، والبادئين بالعدوان. ودل ذلك أيضاً على أن الأمور لم تكن قد بلغت حد إعلان الحرب، أو الدخول فيها فعلاً من قبل أي من الفريقين.

ب: أما بالنسبة إلى الداخل، فقد أصدر «عليه السلام» أمراً لابن حنيف ذا طبيعة مختلفة. حيث اكتفى بأمره بأن يستغني عن تقاعس عنه.. أي أنه لم يطلب منه أن يجبرهم، بل لم يطلب منه أن يؤنبهم، أو أن يقطب في وجوههم.

بل دل سياق كلامه على أن الاستغناء عن هؤلاء راجح عنده، لأن حضورهم قد يفسح لهم المجال لنشاط تثبيطي، يكون ضرره على المندفعين للقتال أكبر من نفع المتقاعسين عنه، إذا كانت مشاركتهم مستندة إلى الضغط عليهم وإحراجهم.

ج: إنه «عليه السلام» اكتفى بذكر عودة الناكثين إلى ظل الطاعة، ولم يرتب على هذه الطاعة سوى إخباره بحبه لهذه العودة، ورغبته فيها.. ولم يعد العائدين بشيء كما أنه لم يتوعدهم.. فدل ذلك على أنه لم يكن راغباً بمؤاخذتهم، وأن ما كان يريده ويحبه هو مجرد

لم الشعث، ورأب الصدع..

د: والتعبير بكلمة «ظل» في قوله «عليه السلام»: «ظل الطاعة» لعله لأجل بيان: أن المطلوب هو الكون في موقع المطيع، وإن لم يصدر لهم أمراً أصلاً.. ولم تتحقق مفردات الطاعة العملية.

هـ: كما أنه «عليه السلام» أمره بالاستغناء بمن انقاد. فلم يقل له: استغن بمن معك أو بمن أطاعك.. ليشير إلى أن المتقاعسين لم ينقادوا، وإلى أن المطلوب في العمل الحربي هو الانقياد لأوامر الرؤساء والقادة، الذين يوكل إليهم أمر تدبير الحرب، وليس المطلوب هو مجرد الطاعة للوالي والحاكم..

علي عليه السلام وما جرى في البصرة:

رووا: أنه «عليه السلام» لما بلغه - وهو بالربذة - خبر طلحة والزبير، وقتلها حكيم بن جبلة ورجالاً من الشيعة، وضربهما عثمان بن حنيف، وقتلها السباجة، قام على الغرائر، فقال:

إنه أتاني خبر متفزع، ونباً جليلاً: أن طلحة والزبير وردا البصرة، فوثبا على عاملي فضرباه ضرباً مبرحاً، وثرك لا يدرى، أحي هو أم ميت، وقتلا العبد الصالح حكيم بن جبلة في عدة من رجال المسلمين الصالحين، لقوا الله موفون ببيعتهم، ماضين على حقهم، وقتلا السباجة خزان بيت المال الذي للمسلمين. قتلوهم: [طائفة منهم] صبراً، وقتلوا [طائفة منهم] غدرًا.

فبكى الناس بكاءً شديداً، ورفع أمير المؤمنين «عليه السلام» يديه

يدعو ويقول: اللهم اجز طلحة والزبير جزاء الظالم الفاجر، والخفور الغادر (1).

ونقول:

1 - إن هذا الخبر يدل على أن طلحة والزبير قد تمكنا من الوصول إلى البصرة، وأوقعا بخزان بيت المال، وقتلا من قتلا، قبل أن يتمكن أمير المؤمنين «عليه السلام» من جمع الناس واللاحق بهما، بنحو يؤثر في منعهما من ارتكاب هذه الجرائم..

2 - إن طلحة والزبير لم يزيذا على طلب الأموال، والامتيازات والولايات من علي «عليه السلام»، فلما لم يجب طلبهما، انسلا إلى مكة، ثم أعلننا نكت بيعتهما، وسارا إلى البصرة، وفعلا هذه الأفاعيل. كما أنهما لم يذكرنا لعلي «عليه السلام» شيئاً عن دم عثمان، ولا طالباه بقتل قتلته، ولا اتهماه هو بشيء في أمره.. فما معنى أن ينكتا، ويغدرا، ويهربا، ويتهما، ويقتلا الأبرياء، بصورة مفاجئة، وبلا مقدمات؟!!

3 - لو أغمضنا النظر عن غدرهما، وتركهما المدينة إلى مكة، ثم إلى البصرة، فلماذا المبادرة إلى ضرب عامله، وقتل بعض رجال الشيعة المسلمين الصالحين، وقتل طائفة من خزان بيت المال صبراً، وطائفة منهم غدرأ. فإن كان لهم ثأر أو حق فهو عند علي «عليه

(1) الكافئة للشيخ المفيد ص17 و 18 وبحار الأنوار ج32 ص92.

السلام»، فليطالباه هو به، وما ذنب هؤلاء ليفعلوا بهم هذه الأفاعيل؟!!

4 - إن هؤلاء الذين بدأوا بالتحريض على عثمان والعمل على قتله، ثم أصروا على علي «عليه السلام» بالبيعة له، ثم كان طلحة والزبير أول من بايعه، ثم طلبا منه الولايات والأموال، فلما لم يرض إلا بالعمل وفق أحكام الشرع والدين خالفا لأوامره، وغدرا به ونكثا بيعته، واتهماه بما ارتكبه جهاراً ونهاراً، ثم قتلوا هؤلاء على هذا النحو، وانتهبوا بيت مال البصرة..

إن هؤلاء لو تمكنوا من رقاب الناس وتسلطوا عليهم، كيف سيعاملونهم؟! هل سيثيرون فيهم الإنصاف والعدل؟! وسيحكمون فيهم وفق أحكام الشرع والخلق الرفيع؟!!

علي عليه السلام ومواقف الناكثين:

ومن خطبة له «عليه السلام» في ذكر أصحاب الجمل:

«فخرجوا يجرون حرمة رسول الله «صلى الله عليه وآله» كما تجر الأمة عند شرائها، متوجهين بها إلى البصرة، فحبسا نساءهما في بيوتهما، وأبرزوا حبيس رسول الله «صلى الله عليه وآله» لهما ولغيرهما في جيش، ما منهم رجل إلا وقد أعطاني الطاعة، وسمح لي بالبيعة طائعاً غير مكره.

فقدموا على عاملي بها، وخزان بيت مال المسلمين وغيرهم من أهلها، فقتلوا طائفة صبراً، وطائفة غدراً.

فوالله لو لم يصيبوا من المسلمين إلا رجلاً واحداً معتمدين لقتله

بلا جرم جرّه، لحل لي قتل ذلك الجيش كله، إذ حضروه فلم ينكروه ولم يدفعوا بلسان ولا بيد، دع ما أنهم قد قتلوا من المسلمين مثل العدة التي دخلوا بها عليهم»(1).

بيانات للمجلسي:

قال العلامة المجلسي «رحمه الله»:

الحرمة: ما يحرم انتهاكه. والمراد بها هنا الزوجة كالحبيس.

والضمير في «حبساً» راجع إلى طلحة والزبير.

[و] قوله «عليه السلام»: «صبراً» أي بعد الأسر.

[و] «غدرأ» أي بعد الأمان.

قوله «عليه السلام»: «جره» أي جذبه. أو من الجريرة، قال في القاموس: الجر: الجذب. والجريرة: الذنب جر على نفسه وغيره جريرة يجرها بالضم والفتح جرأ(2).

-
- (1) نهج البلاغة (بشرح عبده) ج 2 ص 85 و 86 وبحار الأنوار ج 32 ص 92 عنه، قسم الخطب، ذيل الخطبة رقم 170 وراجع: وسائل الشيعة (ط مؤسسة آل البيت) ج 16 ص 141 و (ط دار الإسلامية) ج 11 ص 411 ومستدرك سفينة البحار ج 8 ص 410 وموسوعة أحاديث أهل البيت للنجفي ج 10 ص 238 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 9 ص 309.
- (2) بحار الأنوار ج 32 ص 93.

قتل الجيش كله لقتل رجل واحد:

قال ابن ميثم: فإن قلت المفهوم من هذا الكلام تعليل جواز قتله «عليه السلام» لذلك الجيش بعدم إنكارهم للمنكر. فهل يجوز قتل من لم ينكر المنكر؟!

قلت: أجاب ابن أبي الحديد عنه، فقال: يجوز قتلهم، لأنهم اعتقدوا ذلك القتل مباحاً، مع أنه مما حرمه الله. فجرى ذلك مجرى اعتقادهم لإباحة الزنا وشرب الخمر.

وأجاب الراوندي «رحمه الله»: بأن «جواز» قتلهم، لدخولهم في عموم قوله تعالى: (إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَاداً أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ)⁽¹⁾. وإن هؤلاء القوم قد حاربوا رسول الله «صلى الله عليه وآله»، لقوله: «يا علي حاربك حربي». وسعوا في الأرض بالفساد.

واعترض المجيب الأول (أي المعتزلي) عليه، فقال: الإشكال إنما هو في تحليله لقتل الجيش المذكور، لكونه لم ينكر على من قتل رجلاً واحداً من المسلمين، فالتعليل بعدم إنكار المنكر، لا بعموم الآية. **وأقول (القائل هو ابن ميثم):** الجواب الثاني أسدُّ، والأول

(1) الآية 33 من سورة المائدة.

ضعيف، لأن القتل وإن وجب على من اعتقد إباحة ما علم تحريره من الدين بالتأويل، كقتل هؤلاء القوم لمن قتلوا، وخرجهم لما خرجوا له، فإن جميع ما فعلوه كان بتأويل لهم وإن كان معلوم الفساد، فظهر الفرق بين اعتقاد حل الخمر والزنا، وبين اعتقاد هؤلاء لإباحة ما فعلوه.

وأما الاعتراض على الجواب الثاني، فضعيف أيضاً، لأن له أن يقول: إن قتل المسلم الذي لا ذنب له عمداً، إذا صدر عن بعض الجيش، ولم ينكر الباقيون مع تمكنهم وحضورهم، كان ذلك قرينة دالة على الرضا من جميعهم.

والراضي بالقتل شريك القاتل خصوصاً إذا كان معروفاً بصحبته والاتحاد به كاتحاد بعض الجيش ببعض وكان خروج ذلك الجيش على الإمام العادل محاربة لله ورسوله «صلى الله عليه وآله» وقتلهم لعامله، وخزان بيت مال المسلمين، ونهبهم له، وتفريق كلمة أهل المصر، وفساد نظامهم للسعي في الأرض بالفساد. وذلك عين مقتضى الآية.. انتهى كلامه (1).

تعقيب المجلسي رحمته الله:

قال المجلسي: ويمكن أن يجاب عن اعتراضه على الجواب، بأن هؤلاء كانوا مدعين لشبهة لم تكن شبهة محتملة، لأنهم خرجوا على

(1) شرح نهج البلاغة لابن أبي عمير ج 3 ص 337 و 338.

الإمام بعد البيعة طائعين غير مكرهين، كما ذكره «عليه السلام»، مع أن الاحتمال كاف له فتأمل.

ويمكن الجواب عن أصل السؤال، بأن التعليل ليس بعدم إنكار المنكر مطلقاً، بل بعدم إنكار هؤلاء لهذا المنكر الخاص، أي قتل واحد من المسلمين المعاونين للإمام «عليه السلام» بالخروج عليه.

وربما يشعر بذلك قوله «عليه السلام»: «لحل لي قتل ذلك الجيش».

ويمكن حمل كلام الراوندي على ذلك.

وأما ما ذكره أخيراً، من جواز قتل الراضي بالقتل، فإن أراد الحكم كلياً، فلا يخفى إشكاله. وإن أراد في هذه المادة الخاصة، فصحيح.

ويرد على جواب ابن أبي الحديد مثل ما أورده هو على الراوندي «رحمه الله»: بأن الإشكال إنما هو في التعليل بعدم إنكار المنكر، لا في استحلال القتل. ولو قدر في كلامه «عليه السلام» كأن يقول: «المراد إذ حضروه مستحلين فلم ينكروا». لأمكن للراوندي أن يقول: إذ حضروه محاربين.

ولو أجاب: بأن الحضور مع عدم الإنكار، فبطلانه ظاهر.

مع أن للراوندي «رحمه الله» يقول: الحضور في جيش قد قتل بعضهم أحداً من أتباع الإمام، من حيث إنه من شيعته، مع عدم الإنكار والدفع، محاربة لله ولرسوله «صلى الله عليه وآله». ولا ريب

أنه كذلك (1).

يجرون عائشة كالأمة:

ولعل أبلغ وصف لحال عائشة في مسيرها ذاك، هو ما ذكره أمير المؤمنين «عليه السلام» في هذه الخطبة من أنها كالأمة التي بعد بيعها. وهو وصف يستبطن تجريم طلحة والزبير، ويقضي بلزوم معاقبتهم بالقتل..

وأول جريمة ارتكباها، ويستحقان عليها عقوبة القتل هي: أنهما حبسا نساءهما في بيوتهما، وأبرزاً حبيس رسول الله «صلى الله عليه وآله» لهما ولغيرهما، في جيش ما منهم رجل إلا وقد أعطاه الطاعة والبيعة.. وهذه الكلمات تعبر عن الحقائق التالية:

ألف: عدوان طلحة والزبير على رسول الله «صلى الله عليه وآله»، في أخص خصوصياته، وأكثرها أذى له من الناحية الروحية وهو إبراز حرمة للناس.. ويلاحظ أنه «عليه السلام» اقتصر على ذكر الصلة بينها وبين رسول الله صلى «صلى الله عليه وآله»، ولم يشر إلى أبي بكر بشيء..

ب: كما أن الصلة التي أشار إليها هي صلة بشرية محضة توجب امتداد حرمة رسول الله «صلى الله عليه وآله» إليها لتشملها. دون أن يكون فيها ما يشير إلى تكريم وتعظيم، أو إلى إثبات فضيلة أو نفيها

(1) بحار الأنوار ج 32 ص 93 و 94.

إن لم نقل أنها تشير إلى ما يخالف ذلك.. فهي مجرد حبيس لرسول الله «صلى الله عليه وآله»..

ج: إن طلحة والزبير قد أمعنا في هتك حرمة رسول الله «صلى الله عليه وآله»، باخراجهما زوجته في جيش من الرجال، والتنقل بها من بلد إلى بلد

د: إن إبرازها لهما ولغيرهما بما فيهم ذلك الجيش يجعلها بمثابة الأمة التي تجر في السوق عند شرائها فيراها الناس كلهم، ولا يرون لها حرمة، ولا كرامة.. كما أن هذا المشهد يشير إلى فصل تلك الأمة عن مالكتها الأول، وتسلب يداً أخرى عليها.. وما يجري لا يخلو من شباهاة بذلك.

وهذه إساءة أخرى منهما لرسول الله «صلى الله عليه وآله».

هـ: قد تأكد ذلك بما يراه ويعلمه الناس من أن طلحة والزبير قد حبسا، نساءهما، وأبرزوا زوجة نبيهم على هذا النحو المذكور والمهين..

وهذه إساءة ظاهرة لرسول الله «صلى الله عليه وآله»، وهتك لحرمة، وتصغير لشأنه وهذا ذنب يوجب لمرتكبه القتل

نكت البيعة؛ والإفساد:

ثم أشار «عليه السلام» إلى الجرائم الثانية، المتمثلة بـ:

ألف: نكت طلحة والزبير لبيعتهما.

ب: حملهما ذلك الجيش كله على نكت بيعته «عليه السلام»، مع أن جميع من كان في ذلك الجيش كان قد بايعه.

ج: إن طلحة والزبير - وكل فرد فرد من ذلك الجيش - قد بايعوه طائعين وبملاء اختيارهم.

وهذا يعطي: أن ثمة تعمداً وسعياً لحمل الناس على أن ينكثوا، ويتمردوا، وهذا ذنب يوجب القتل أيضاً.

ثم ذكر «عليه السلام» جرائم أخرى ارتكبوها توجب قتالهم وقتلهم، وهي:

د: قتلهم طائفة من المسلمين صبراً، وبعد أسرهم..

هـ: وقتلهم طائفة منهم غدرأ بعد إعطائهم الأمان..

خصوصيات تضاف إلى ما سبق:

وقد انضمت إلى ذلك كله خصوصيات تؤكد استحقاقهم للقتل، ومن هذه الخصوصيات:

ألف: إن الأمر الذي أتوه لا يحتمل التأويل، لأنهم قصدوا عامله في البلد الذي يبعد عنهم مئات الأميال، فظهر أنهم متعمدون لهذا الفعل، مقدمون عليه عن سابق علم ودراية وتصميم.

ب: إنهم لم يأتوا إلى البصرة، ثم حدث ما حدث، لكي يتوهم أن من الممكن أن يكون ذلك قد حدث بعفوية، بل كان قصداً ظاهراً للتعدي على العامل، وعلى بيوت الأموال.

ج: إن قصد بيوت الأموال معناه أن الأمر لم يكن مجرد خلاف بين الأشخاص، ثم تطور إلى القتال. كما أن عدم قصد غير بيوت الأموال، من المؤسسات التي تعود إلى الدولة، والنظام العام يشير إلى ما ذكرناه أيضاً..

د: يلاحظ: أن مقصود البغاة هو نفس خزان بيت المال وحراسه الذين لم يكن لهم معهم أية مشكلة في الناحية الاعتقادية أو الفكرية، وليس لهم عندهم ثارات قبلية أو شخصية، بل قصدوهم لمجرد كونهم خزاناً وحراساً لأموال بيت المال، وحارساً لها.

هـ: قتلهم طائفة من هؤلاء الخزان ومن أهل البلد صبراً وقتل الصبر هو أن يؤتى بالأسير، وتضرب عنقه. مع أن للأسير - ولا سيما إذا كان من المسلمين - حرمة وخصوصيته.

بل إن أسير أهل الشرك لا يقتل أيضاً إذا لم تكن فئة يرجع إليها، ويستعين بها على المسلمين من جديد.

وممارسة هذا النوع من القتل يؤكد العمد والقصد والنية العدوانية ولا مجال للتأويل فيه، وهو يؤكد لزوم الاقتصاص منهم..

و: إنهم قتلوا طائفة من الناس غدرًا، أي بعد أن أعطوهم الأمان، وبعد توقيع الاتفاق على الصلح. والمؤمن لا يغدر بالكافر، فكيف يغدر بالمسلم؟ ولا سيما إذا كان الغدر لأجل القتل..

وهذا يؤكد - كسابقه - لزوم قتال هؤلاء الناس، وجواز قتلهم ووجوب الاقتصاص منهم..

ز: ثم أشار «عليه السلام» إلى أن القتل لم يقتصر على فرد أو أفراد قليلين ليحتمل أن يكون قتلهم بسبب اختلاط الحابل بالنابل، وعدم تمييز العدو من غيره، فصادف أن تعرّض بعض الناس لضربات أو طعنات من جهات عدة، ولعل بعض أو أكثر تلك الضربات أو الطعنات كان على سبيل الدفاع عن النفس، فكان حتفه فيها..

بل هو قتل متعمد ومقصود، والشاهد على ذلك أن الذين قتلوا صبراً وغدراً وغير ذلك لم يكونوا قليلين ضائعين في غمار الناس، وفي الزحام الطاغي.. بل كان عددهم يضارع عدد جميع الذين تولوا قتلهم.

ج: إنه لم يكن هناك زحام ولا كثرة، ولا اختلاط، ولا كانت هناك فتنة نشأت عن سوء تفاهم، بل كان هناك هجوم قد خطط له فريق بعينه ضد فريق آخر، فدخل عليه في مأمنه، وقتله غدراً، ثم أسر طائفة من الناس، وقتلهم صبراً..

الفصل الثالث:

رسائل من الربذة إلى أبي موسى..

عصيان أبي موسى:

1 - قال محمد بن إسحاق: لما قدم محمد بن جعفر، ومحمد بن أبي بكر الكوفة استنفرا الناس، فدخل قوم منهم على أبي موسى ليلاً، فقالوا له: أشر علينا برأيك في الخروج مع هذين الرجلين إلى علي «عليه السلام».

فقال: أما سبيل الآخرة، فالزموا بيوتكم، وأما سبيل الدنيا فاشخصوا معهما.

فمنع بذلك أهل الكوفة من الخروج.

وبلغ ذلك المحدثين، فأغلظا لأبي موسى، فقال أبو موسى: والله، إن بيعة عثمان لفي عنقي وعنق علي، وأعناقكما. ولو أردنا قتالاً ما كنا لنبدأ قبل قتلة عثمان.

فخرجوا من عنده فلحقا بعلي «عليه السلام»⁽¹⁾.

(1) شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 14 ص 9 وراجع ص 16 و 17 عن الطبري، والدر النظيم ص 340 وراجع: تاريخ الأمم والملوك ج 3

وعند الطبري أنه قال: لا يحل لك القتال مع علي حتى لا يبقى أحد من قتلة عثمان إلا قتل حيث كان (1).

2 - وروى الطبري عن عمر بن شبة، قال: حدثنا أبو الحسن: قال: حدثنا بشير بن عاصم، عن ابن أبي ليلى، عن أبيه، قال: خرج هاشم بن عتبة إلى علي «عليه السلام» بالربذة، فأخبره بقدم محمد بن أبي بكر، وقول أبي موسى، فقال «عليه السلام»: أردت عزله وسألني الأشر أن أقره [فأقرته].

فرد علي «عليه السلام» [هاشماً إلى الكوفة، وكتب معه إلى أبي موسى].

إني وجهت هاشم بن عتبة لينهض من قبلك من المسلمين إلي الخ.. (1).

3 - ورووا: أنه لما بعث أبو موسى إلى هاشم بن عتبة يتوعده، كتب إلى علي بإمتناعه وأنه شاق، بعيد الود، ظاهر الغل والشنان. وأنه هدده بالسجن والقتل!!

فلما ورد كتابه على أمير المؤمنين «عليه السلام»، [وقد] أتاه به

ص 493 والإمامة والسياسة (تحقيق الزيني) ج 1 ص 62 و (تحقيق الشيري) ج 1 ص 85.

(1) نهج السعادة ج 4 ص 48 وراجع: تاريخ الأمم والملوك ج 3 ص 512 والدر النظيم ص 340.

المحل بن خليفة، فسلم عليه ثم قال:

الحمد لله الذي أدى الحق إلى أهله، ووضع موضعه، فكره ذلك قوم قد والله كرهوا نبوة محمد «صلى الله عليه وآله»، ثم بارزوه وجاهدوه، فرد الله كيدهم في نحورهم، وجعل دائرة السوء عليهم. والله يا أمير المؤمنين لنجاهدكم معك في كل موطن، حفظاً لرسول الله «صلى الله عليه وآله» في أهل بيته، إذ صاروا أعداء لهم بعده⁽¹⁾. فرحب به علي «عليه السلام» وقال له خيراً، ثم أجلسه إلى جانبه، وقرأ كتاب هاشم، وسأله عن الناس وعن أبي موسى، فقال: والله يا أمير المؤمنين، ما أثق به ولا آمنه على خلافتك إن وجد من يساعد على ذلك.

فقال علي «عليه السلام»: والله ما كان عندي بمؤمن ولا ناصح، ولقد أردت عزله، فأتاني الأشتري، فسألني أن أقره، وذكر أن أهل الكوفة به راضون فأقرته⁽²⁾.

4 - قال المفيد «رحمه الله»:

ثم دعا هاشم بن عتبة المرقال وكتب معه كتاباً إلى أبي موسى

(1) بحار الأنوار ج 32 ص 86 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 14 ص 9 و 10 والدر النظيم ص 342.

(2) بحار الأنوار ج 32 ص 86 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 14 ص 9 و 10 والدر النظيم ص 342.

الأشعري - وكان بالكوفة من قبل عثمان - وأمره أن يوصل الكتاب إليه، ليستنفر الناس منها إلى الجهاد معه.

وكان مضمون الكتاب:

«بسم الله الرحمن الرحيم.. من علي أمير المؤمنين إلى عبد الله بن قيس.

أما بعد، فإني أرسلت إليك هاشم بن عتبة [المرقال]، لتشخص معه من قبلك من المسلمين، ليتوجهوا إلى قوم نكثوا بيعتي، وقتلوا شيعتي، وأحدثوا في هذه الأمة الحدث العظيم. فاشخص [فانهض] بالناس إلي معه حين يقدم الكتاب عليك، ولا تحبسه، فإني لم أقرك في المصر الذي أنت فيه إلا أن تكون من أعواني وأنصاري على هذا الأمر، والسلام»(1).

فقدم هاشم بالكتاب على أبي موسى الأشعري.

فلما وقف عليه دعا السائب بن مالك الأشعري، فأقرأه الكتاب، وقال له: ما ترى؟!

(1) الجمل للشيخ المفيد ص 130 و 131 وتاريخ الأمم والملوك ج 4 ص 499 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 14 ص 8 والدر النظيم ج 1 الورقة 122 ونسخة أخرى ص 340 وبحار الأنوار ج 32 ص 85 ومعادن الحكمة ج 1 ص 342 - 343 ومصباح البلاغة (مستدرک نهج البلاغة) ج 4 ص 163 ونهج السعادة ج 4 ص 46.

فقال السائب: اتبع ما كتب به إليك.

فأبى أبو موسى ذلك، وكسر الكتاب ومحاه، وبعث إلى هاشم بن عتبة يخوفه ويتوعدده بالسجن!

فقال السائب بن مالك: فأتيت هاشماً، فأخبرته بأمر أبي موسى.

فكتب هاشم إلى علي بن أبي طالب «عليه السلام»:

«أما بعد، يا أمير المؤمنين، فإني قدمت بكتابك على امرئ عاق شاق، بعيد الرحم، ظاهر الغل والشقاق، وقد بعثت إليك بهذا الكتاب مع المحل بن خليفة أخي طيء، وهو من شيعتك وأنصارك، وعنده علم ما قبلنا، فسله عما بدا لك، واكتب إلي برأيك أتبعه، والسلام»⁽¹⁾. فلما قدم الكتاب إلى علي «عليه السلام»، وقرأه، دعا الحسن ابنه، وعمار بن ياسر، وقيس بن سعد فبعثهم إلى أبي موسى، وكتب معهم:

«من عبد الله علي أمير المؤمنين إلى عبد الله بن قيس.

أما بعد، يا ابن الحائك! والله إني كنت لأرى أن بُعدك من هذا الأمر الذي لم يجعلك الله له أهلاً، ولا جعل لك فيه نصيباً، سيمنعك

(1) تاريخ الأمم والملوك ج4 ص499 والكامل في التاريخ ج3 ص260 وشرح نهج البلاغة ج14 ص9 والدر النظيم ج1 ص341 الورقة 122 وبحار الأنوار ج32 ص86 والجمل للمفيد ص243 و 131 ونهج السعادة ج4 ص48.

من رد أمري، وقد بعثت إليك الحسن وعماراً وقيساً، فاخل لهم المصر وأهله، واعتزل عملنا مذئوماً مدحوراً⁽¹⁾.

فإن فعلت وإلا فإني أمرتهم أن ينادوك على سواء. إن الله لا يحب الخائنين. فإن ظهروا عليك قطعوك إرباً إرباً! والسلام على من شكر النعمة، ورضي البيعة، وعمل لله رجاء العاقبة⁽²⁾.

إختلاف نصوص الكتاب:

لكن الطبري يقول: بعث علي «عليه السلام» الحسن بن علي، وعمار بن ياسر يستنفران له الناس. وبعث قرظة بن كعب الأنصاري أميراً على الكوفة. وكتب معه إلى أبي موسى بالكتاب المذكور أعلاه مع اختلاف يسير، لكنه ذكر أنه كتب فيه: «بعثت الحسن بن علي وعمار بن ياسر يستنفران الناس، وبعثت

(1) «الدحور: الطرد والإبعاد، قال الله عز وجل: (اخرج منها مذئوماً مدحوراً) [الآية 18 من سورة الأعراف]. أي مقصى، وقيل: مطروداً» [لسان العرب ج 4 ص 278 (دحر)].

(2) تاريخ الأمم والملوك ج 4 ص 500 ومروج الذهب ج 2 ص 368 وتجارب = = الأمم ج 1 ص 312 - 313 والكامل في التاريخ ج 3 ص 260 - 261 وشرح نهج البلاغة ج 14 ص 10 والدر النظيم ج 1 الورقة 124 وبحار الأنوار ج 32 ص 86 - 87 ومعادن الحكمة ج 1 ص 343 - 344 والجمل للمفيد ص 242 و 243 ومروج الذهب ج 2 ص 358.

قرظة بن كعب والياً على مصر، فاعتزل إلخ..»(1).

وفي بعض نصوص الكتاب: اعتزل عمك يا ابن الحائك، فما هذا أول يومنا منك، وإن لك فينا لهنات وهنات(2).

ونقول:

ولعل هذا كان كتاباً آخر أرسله بعد أن ظهرت عداوة أبي موسى، ولعله أرسله من ذي قار لا من الربذة.. أو أنه كتاب واحد قطع وجزئ، ونقل كل واحد منه ما يناسب هواه.

ومهما يكن من أمر لا بأس بملاحظة ما يلي:

أشخاص معه من قبلك:

1 - قد يكون سائغاً فهم رسالة أمير المؤمنين «عليه السلام» مع هاشم المرقال إلى أبي موسى على أنها كانت ملائمة لطبع أبي موسى، حيث إنها ليس فقط لم تصرح له بأي موقف سلبي منه، ولا

(1) تاريخ الأمم والملوك ج4 ص500 و (ط مؤسسة الأعلمي) ج3 ص512
وراجع: نهج السعادة ج4 ص49 والكامل في التاريخ ج3 ص260 والعبر
وديوان المبتدأ والخبر ج2 ق2 ص165.

(2) راجع: نهج السعادة ج4 ص56 ومروج الذهب (ط سنة 1377هـ) ج2
ص368 وتذكرة الخواص (ط النجف) ص75 عنه، وفيه: «فإن لم تفعل
فقد أمرت من يقطعك إرباً إرباً». وعن أنساب الأشراف ص350 و 351
وجمهرة = رسائل العرب ج1 ص147.

أشارت إلى أية نية في عزله، وإنما هي تلمح إلى إبقائه على عمله، حيث أمره بأن يشخص الناس إليه مع هاشم المرقال. فدل ذلك على أنه يريد أن يبقيه في موقعه، حتى إنه لم يطلب منه المشاركة معه في حرب الناكثين، إلا بمقدار إمداده بالرجال، وترتيب الأمور في هذا المستوى.

2 - إن هذا يدل: على أن قوله: «فاشخص بالناس إلي معه» قد تعرض للتصحييف أو التحريف، لأنه أمره أولاً: أن يشخص إليه الناس مع المرقال، فكيف يأمره مرة أخرى أن يشخص هو بالناس مع المرقال؟! فالأصح هو ما في النسخة الأخرى، وهو قوله: «فانهض بالناس إلي معه».

3 - إن قوله: «إني لم أقرك في المصر إلا لتكون من أعواني وأنصاري» لا يعدو كونه استدلالاً عليه بأمر بديهي يدركه كل من سمعه. فإن أحداً لا يستعمل أحداً من أعدائه على أي بلد، لأنه يعرف أنه يخذله، ولا يطيعه..

ولعله «عليه السلام»، أراد أن يفهم أبا موسى: بأنه لم يستعمله لعلمه، ولا طمعاً في قوته ومودة عشيرته، ولا خوفاً من عداوته ولا استجابة لرأي عام ضاغط عليه، بل استعمله ليدير ويدبر الأمور وفق ما يصدره إليه من أوامر وتوجيهات.. فلا يظن أبو موسى بنفسه: أنه رجل مهم، أو أسطورة لا غنى عنها حتى بالنسبة لعلي «عليه السلام».

توصيف علي عليه السلام لأعدائه:

إنه «عليه السلام» لم يصرح لأبي موسى بما قد يثير حفيظته وعصبيته لمن يحبهم من الناكثين، بل اكتفى «عليه السلام» بالإخبار بالحدث الذي صدر منهم، بالكلمات البريئة والخالية من أية إشارة حتى لقب ما صدر منهم.. وبعبارة أخرى: لم يكن «عليه السلام» هو المتصدي للحكم بقبح ما أتوه، بل اكتفى بذكر نفس الفعل الذي ارتكبه، ليترك للطرف الآخر وللمخاطب أن يحكم بميزان العقل، وبمقتضى الفطرة الصافية، والإنصاف، فإن أدنى درجات الإنصاف أن يعاملوه كخليفة بيعة لازمة في أعناقهم، فيطيعوه ولا يعصوا له «عليه السلام» أمراً.. هذا مع غض النظر عن كونه إمام مفترض الطاعة من قبل الله ورسوله، لو أمكن غض النظر، وفضلاً عن الإجماع على بيعته الذي لم يتيسر لمن سبقه، ولا لمن جاء بعده.

مما يعني: أنه «عليه السلام» يريد أن يكون الحدث نفسه هو الذي يحكي عن نفسه، ويفرض مقتضياته، فإن نكث البيعة، وقتل الناس لمجرد انتمائهم وولائهم وتشيعهم لشخص، والسعي لإنشأ حرب بين المسلمين.. يكفي لاستتباع أثاره، وهو لزوم التصدي لمن يفعل ذلك، وإيقافه عند حده، وإجراء أحكام الله تعالى فيه. وذلك لا يختص بالإمام، بل هو واجب على الأمة بأسرها.

أبو موسى ليس أهلاً لهذا الأمر!!

إننا لم نستطع التأكد من حقيقة مراده «عليه السلام» بالأمر الذي

لم يكن أبو موسى أهلاً له، هل المراد به: ما كان يطمع به من الولاية على هذا البلد أو ذاك؟!!

أم المراد به: أمر الولاء والمحبة لعلي وأهل البيت، الذي لم يكن أبو موسى أهلاً للفوز به، ولا لائقاً لأن يكون له نصيب منه؟!!

أو المقصود به: أمر البيعة لعلي «عليه السلام»، وبعده عن أحداثها وحرمانه من أن يكون له أي نشاط فيها؟!!

أو المراد: أنه ليس أهلاً للخلافة، فيتحتّم عليه طاعة الخليفة الذي تكون له بيعته، وبه تكون صولته؟!!

نعم.. إن المقصود بهذه الكلمة لم يتضح لنا بصورة دقيقة.. مع احتمال أن يكون كل ذلك مقصوداً أيضاً.

خيانة أبي موسى:

ولسنا بحاجة إلى التذكير: بأن ما فعله أبو موسى كان خيانة بكل ما لهذه الكلمة من معنى. فهو قد خان بعهده، ونقض ما بايع أمير المؤمنين عليه، وخان الأمانة التي وضعها «عليه السلام» بين يديه، بتوليته له.. حيث حاول أن يغش الناس، ويوجههم في غير الاتجاه الصحيح، بل هو كان يسعى لحملهم على سلوك طريق الهلاك والبوار، في وضح النهار.

قطعوك إرباً إرباً:

أما بالنسبة لتهديد علي «عليه السلام» لأبي موسى بتقطيعه إرباً

إربا، فقد يقال: إن ذلك غير جائز، فكيف يتهدده بفعل أمر محرم؟!

ونجيب:

إن أمير المؤمنين «عليه السلام» لم يتهدده بأنه هو الذي يفعل به ذلك، أو بأنه سيأمر بفعله، بل هو قد أخبره بما يجري له على أيدي الناس، الذين إن أتاحت لهم الفرصة، فإنهم لا يراعون حدود الشرع فيه، بل يندفعون إلى الانتقام منه من دون روية، أو تدبر.

فإذا انضمت إليهم الغوغاء، وأراد كل منهم أن يصل إليه بضربة أو بطعنة، فإنهم سوف لا يبالون بما ينتهي إليه أمره، ولا يتركونه إلا بعد أن يقطعوه إرباً إرباً..

أما رواية المسعودي في مروج الذهب، التي تقول: «فإن لم تفعل فقد أمرت من يقطعك إرباً إرباً» فهي مرفوضة.

أولاً: لأن علياً «عليه السلام» لا يأمر بما يخالف الشرع الشريف كما تقدم.

ثانياً: قد يقال: إنها لا تنافي الرواية الأخرى، لأنه قال: «أمرت من يقطعك» ولم يقل: أمرت فلاناً بأن يقطعك.

والعبارة الأولى لم يذكر له فيها بماذا أمر «عليه السلام» ذلك الشخص. ولكنه بيّن أن الشخص الذي أمره بشيء (غير معلوم) لا مانع عنده من أن يقطع أبا موسى إرباً إرباً، لو وجد السبيل إلى إلحاق الأذى به، أو لو وجد السبب والمبرر، الذي يبيح له ذلك..

خاتمة كتاب علي عليه السلام:

وقد استرعى الانتباه أيضاً: أنه «عليه السلام» حين ختم كتابه، بكلمات ثلاث، تحمل كلها رسائل وإرشادات، وإشارات لأبي موسى، تدعوه إلى نبذ هذا الموقف الشاذ، والعودة إلى صراط الحق والخير، فقد قال «عليه السلام»:

1 - والسلام على من شكر النعمة، ليشير بذلك إلى أمرين:

أحدهما: أن الله قد وصف ولايته «صلوات الله عليه» بأنها إتمام للنعمة، فقال: (الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي) (1).

الثاني: إنه «عليه السلام» بإبقائه أبا موسى على الكوفة، رغم علمه بسوء رأيه، وانحرافه عنه قد حفظ له كرامته، ومكانته، ولم يكسر هيئته، لأن إبقائه يشير إلى درجة من حسن الرأي فيه، وبأهليته لمقامه، وكفايته لما تحت يده.. إلا أن يظهر أبو موسى خلاف ذلك.

وفي هذا إلماح إلى أن شكر أبي موسى سوف يتتبع الزيادة في إكرامه من قبل أمير المؤمنين «عليه السلام»، على قاعدة: (لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ) (2).

2 - ثم قال «عليه السلام»: «ورضي بالبيعة» ليرشد أبا موسى إلى أن عمله في تثبيط الناس عنه، معناه: عدم رضاه ببيعته، وسيدخله

(1) الآية 3 من سورة المائدة.

(2) الآية 7 من سورة إبراهيم.

في دائرة النكت الذي كان أبو موسى يعرف تبعاته وأحكامه، ويعرف أنه غير قادر على تحملها، أو على التخلص منها..

3 - إنه يشير إلى أن على أبي موسى أن يلاحظ أمرين:

أولهما: أن يكون عمله لله، لا لنفسه، أو لعشيرته، أو للدنيا بصورة عامة..

الثاني: أن يفكر في عاقبة أمره.. وما سيجره عليه استمراره في مواقفه هذه من بلاء وعناء في الدنيا.. أو في الآخرة، حيث يقف أمام الله ليسأله عن أعماله وعن مبرراتها ومخارجها الشرعية..

وأنى له بالجواب الصريح والصحيح، وهو أمام علام الغيوب والعالم بما في القلوب.

أرسلهم من ذي قار:

قال أبو مخنف: فلما أبطأ ابن عباس وابن أبي بكر عن علي «عليه السلام»، ولم يدر ما صنعا، رحل عن الربذة إلى ذي قار، فنزلها، فلما نزل ذا قار بعث إلى الكوفة الحسن ابنه «عليه السلام»، وعمار بن ياسر، وزيد بن صوحان، وقيس بن سعد بن عبادة، ومعهم كتاب إلى أهل الكوفة.

فأقبلوا حتى كانوا بالقادسية، فتلقاهم الناس، فلما دخلوا الكوفة قرؤوا كتاب علي وهو:

من عبد الله علي أمير المؤمنين، إلى من بالكوفة من المسلمين.

أما بعد.. فإني خرجت مخرجي هذا إما ظالماً وإما مظلوماً، وإما باغياً وإما مبغياً علي، فأنشد الله رجلاً بلغه كتابي هذا إلا نفر إلي، فإن كنت مظلوماً أعانني، وإن كنت ظالماً استعتبني، والسلام(1).

ونقول:

نتوقف مع ما يلي:

هل هذا كتاب؟!:

صرح بعض ناقلي النص السابق بأنه كتاب. ولكن الطبري، ومن تابعه زعم أنه قول نقله الإمام الحسن «عليه السلام» إلى أهل الكوفة عن لسان أبيه «عليه السلام»، ونص كلامه كما يلي:

«فلما قرأ الكتاب (أي كتاب العزل) على أبي موسى اعتزل. ودخل الحسن وعمار المسجد، فقالا:

أيها الناس، إن أمير المؤمنين يقول: إني خرجت مخرجي هذا إما ظالماً وإما مظلوماً. وإني أذكر الله عز وجل رجلاً رعى الله حقاً إلا نفر، فإن كنت مظلوماً أعانني، وإن كنت ظالماً أخذ مني..

(1) شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 14 ص 11 و ج 17 ص 140 وبحار الأنوار ج 32 ص 87 ونهج السعادة ج 4 ص 61 وراجع: الدرجات الرفيعة ص 263 و 264 وجمهرة رسائل العرب ج 1 ص 376 ونهج البلاغة ج 3 ص 114 (المختار من الكتب) الكتاب رقم 57 والدر النظيم (مخطوط) ج 1 ص 114 و (ط مركز النشر الإسلامي) ص 345.

والله إن طلحة والزبير لأول من بايعني، وأول من غدر، فهل استأثرت بمال، أو بدلت حكماً؟! فانفروا، فمروا بمعروف، وانهوا عن منكر (1). انتهى.

مع نص الطبري:

ونلاحظ ما يلي:

- 1 - قوله: دخل الحسن وعمار، فقالا. إنما عنى: أن الإمام الحسن «عليه السلام» هو الذي تكلم. وكان عمار يوافقه، لأن عماراً لا يتقدم على الإمام الحسن «عليه السلام» في قول ولا فعل.
- 2 - قوله: إن أبا موسى اعتزل يريد به الابتعاد عن الملأ العام.. وإن أراد به اعتزال الولاية، فهو غير دقيق، فإن عزله إنما تم حين دخل الأشتار الكوفة، وأخرجه بالقوة، وعلى كل حال، فإن أبا موسى بقي يماطل، ويكابر، ويخدل الناس. ولم يكف عن ذلك إلى لحظة إخراجه.

(1) تاريخ الأمم والملوك ج4 ص500 و (ط مؤسسة الأعلمي) ج3 ص512 ونهج السعادة ج4 ص62 وراجع: الكامل في التاريخ ج3 ص230 وتاريخ الكوفة للبراق ص308 وأعيان الشيعة ج1 ص455 والفصول المهمة لابن الصباغ ج1 ص395 وشرح إحقاق الحق (الملحقات) ج33 ص522 عن حياة الإمام علي «عليه السلام» لمحمود شلبي (ط دار الجيل - بيروت) ص42.

3 - إن بيعة الناس كلهم للأمير المؤمنين «عليه السلام»، بما فيهم طلحة والزبير وبإصرار منهما، حتى كانا أول من بايع بمثابة اعتراف صريح بأنه «عليه السلام» ليس فيه أية شائبة أو هنات توجب صرف الأمر عنه، فكيف إذا كانت البيعة طوعية، وبعد رفض منه وإصرار منهم طيلة خمسة أو ثمانية أيام، كما صرح به ابن الأثير، ولعله الصحيح، فإن الأشعار في رثاء عثمان تدل على أنه قتل في العاشر من ذي الحجة وكانت البيعة للأمير المؤمنين «عليه السلام» في الثامن عشر.

كما أنه لم يطرأ ما يوجب نكثهما، فليس لهما أن يدعيا عليه ما ادعياه على عثمان من تبديل للأحكام، وتصرف في الأموال. فينحصر الأمر بالبغي عليه بهدف استلاب الحكم منه.

عدة كتب إلى أهل الكوفة:

1 - إن من يراجع مكاتيب أمير المؤمنين «عليه السلام» يلاحظ: أن ثمة كتباً عديدة أرسلها «عليه السلام» إلى أهل الكوفة، وعدد منها يصرح: بأنه «عليه السلام» أرسلها إليهم مع الإمام الحسن «عليه السلام» وعمار، ومنها هذا الكتاب، والكتاب الآتي، والكتاب الذي أوله:

«أما بعد، فإني أخبركم عن أمر عثمان، حتى يكون أمره كالعيان

لكم»(1).

أما الكتاب الذي أوله: أما بعد.. فإني أخبركم عن أمر عثمان حتى يكون سمعه كعيانه(2)، فلعله ليس كتاباً آخر غير الذي سبقه، بل يبدو: أن الراوي قد خلط بين هذا الكتاب، وبين الكتاب الآتي ذكره..

2 - هناك سؤال يقول:

أيُّ هذه الكتب الثلاثة أرسله «عليه السلام» مع الإمام الحسن «عليه السلام»، وعمار إلى أهل الكوفة، وقرأه عليهم؟!

ويمكن أن يجاب:

بأن من الممكن أن يكون «عليه السلام» قد أرسل هذه الكتب بصورة متوالية، فالكتاب الأول حملة الإمام الحسن «عليه السلام» معه، وقرأه عليهم.. ثم أرسل كتاباً آخر، فسلمه الرسول إلى الإمام الحسن «عليه السلام»، فقرأه عليهم.. ثم أرسل كتاباً ثالثاً، فكان كذلك أيضاً. ويحتمل أن يكون «عليه السلام» قد أرسل كتاباً واحداً، وقد

(1) الجمل للمفيد ص244 و (مكتبة الداوري - قم) ص132 والإمامة والسياسة

(تحقيق الزيني) ج1 ص63 و (تحقيق الشيري) ج1 ص86.

(2) نهج البلاغة (بشرح عبده) ج3 ص2 ومصباح البلاغة (مستدرك نهج

البلاغة) ج4 ص109 وبحار الأنوار ج32 ص72 والغدير ج9 ص104

ونهج السعادة ج4 ص54 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج14 ص6

والأُمالي للطوسي ص329 و (طدار الثقافة - قم) ص718 وراجع: مناقب

آل أبي طالب ج3 ص151 ومكاتيب الأئمة ج1 ص108 و 109.

اختار كل ناقل منه ما راق له.. أو لعل بعض الناقلين نقل ما حفظه منه، أو أنه نقله بالمعنى، أو أن أحد الكتب كان قبل عزل أبي موسى والآخر بعده.

استقبال الناس لمبعوثي علي عليه السلام:

وقد لفت نظرنا: خروج النس لاستقبال الإمام الحسن «عليه السلام» وعمار وقيس حتى بلغوا إلى القادسية، وهذا إن دل على شيء فهو يدل على مزيد من الاحترام والتكريم، ولو أن أبا موسى نظر إلى هذا الأمر فقط بعين التدبر والإنصاف، ونظر في مصلحة الناس، وفي ما يوجبه الله عليه، من الوفاء بالبيعة، والطاعة لولي الأمر، والنصر له، ودفع البغاة عنه.. لكفاه ذلك دليلاً وحافزاً على أن يكون في طليعة المتفانين في نصرة أمير المؤمنين «عليه السلام»، فضلاً عما يوجبه عليه الشرع والإنصاف من الكف عن تخذيل الناس عن علي «عليه السلام»..

منطق علي عليه السلام منطق القرآن:

والذي يقرأ كتاب علي «عليه السلام» إلى أهل الكوفة، فلا بد أن يفاجأ بمضمونه، فإن أحداً من الناس لا يمكن أن يضع نفسه في دائرة الخطأ، أو فقل في دائرة الريب والشك في صوابية نهجه، وصحة موقفه. وسيتضح له: أن علياً «عليه السلام» والطاهرين من ولده وحدهم الذين يستقون من القرآن، وهو نهجهم ومنطقهم، فإن القرآن

يقول: (وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ) (1).

نعم.. إن علياً «عليه السلام» يكتب لهم بهذا بالرغم، من أنه مقدم على حرب صعبة وخطيرة، وربما مصيرية ليدلهم على مدى ثقته بحقه وسلامة نهجه، ووضوح مظلوميته، وسطوع رهانه، وظهور حجته.

خطورة حرب الناكثين:

ونستطيع أن نقول:

إن ما ذكرناه من خطورة فائقة لحرب الجمل يرجع لأسباب كثيرة منها:

1 - أنها حرب مع أم المؤمنين، زوجة الرسول، وبنت أبي بكر، ومدلة عمر بن الخطاب، حيث فضلها على من سواها وقدمها، وأرجع إليها.

2 - هي حرب ترفع فيها شعارات مثيرة للعواطف، منسجمة مع أعراف الناس، ومع عصبيتهم. وهي شعارات الطلب بدم خليفة مقتول..

3 - يضاف إلى ذلك: شبهات تلقى في الناس حول دور علي «عليه السلام» في ذلك القتل، وفي حماية القتلة، فيزعمون أنه يؤوي القتلة، ويمنع من الاقتصاص منهم..

(1) الآية 24 من سورة سبأ.

4 - الذين يتلقون هذه الشبهات، لا يملكون من الوعي والمعرفة بالحقائق ما يخولهم التخلص من عبئها.

5 - يعزز ذلك: أن المعروف الشائع عن علي هو عدم رضاه عن خلافة المتقدمين عليه، وهو يراهم غاصبين لحقه، ويجاهر بهذا الأمر كلما سنحت له الفرصة.

6 - يضاف إلى ذلك: أن العرب لا يحبون علياً «عليه السلام»، لأنه رفض تقديمهم على غيرهم في العطاء، ورفض تفضيلهم على من سواهم في أي اتجاه، ولأنه كان قد كسر شوكتهم، وقمع عنفوان الشرك فيهم، دفاعاً عن دينه ونبيه في عصر رسول الله «صلى الله عليه وآله»..

هل هذه مفارقة؟!!

وهذا يعطي: أنه «عليه السلام»، كان بأمر الحاجة إلى المؤيدين، والأنصار. ولكنه يخاطب أهل الكوفة خطاب المستغني عنهم، ولا يتلمس، ولا يلح، ولا يرجو، ولا يتوسل.. بل هو يذهب إلى أبعد من ذلك، إنه يقول للناس: ابدأوا من الصفر، وابدأوا في صحة موقعي، فكأنه يقول للمطمئن يمكنك أن لا تبقى على اطمئنانك، أو لا تلام إذا شككت، ولكن عليك أن تبحث وأن تتعرف على المحق، وتميزه عن المبطل.

وهذا إن دل على شيء فهو يدل على مدى ثقته بحقه، وسطوع برهانه، وتلألؤ أنواره وصحة نهجه ومساره.

فإن تحذّوه بالشبهات، واستغفال الناس، واستغلال سذاجتهم وجهلهم، فإنه «عليه السلام» يتحداهم بنور الحقيقة، وبالوعي والتيقظ، والنباهة، ونفاذ البصيرة، والعلم والمعرفة..

رسالة فاحشة ومكذبة:

وروى أبو مخنف، قال: وبعث علي «عليه السلام» من الربذة - بعد وصول المُحِلِّ بن خليفة، أخي طيء - بعث - عبد الله بن عباس، ومحمد بن أبي بكر إلى أبي موسى، وكتب معهما: من عبد الله علي أمير المؤمنين إلى عبد الله بن قيس..
أما بعد..

يا بن الحائك، يا عاض أير أبيه، فوالله إنى كنت لأرى أن بعدك من هذا الأمر الذي لم يجعلك الله له أهلاً، ولا جعل لك فيه نصيباً، سيمنعك من رد أمري، والانتزاء علي. وقد بعثت إليك ابن عباس، وابن أبي بكر، فخلهما والمصر وأهله، واعتزل عملنا مذؤوماً مدحوراً. فإن فعلت وإلا فإنني قد أمرتهما أن يناداك على سواء، إن الله لا يهدى كيد الخائنين، فإذا ظهرا عليك قطعاك إرباً إرباً، والسلام على من شكر النعمة، ووفى بالبيعة، وعمل برجاء العاقبة.

ونقول:

نلاحظ هنا عدة أمور، نذكر منها ما يلي:

من الربذة؟! أم من ذي قار؟!

ذكرت الرواية المتقدمة: أن هذا الكتاب قد كتب من الربذة، مع أن عزل أبي موسى تقدم وسيأتي قد كان حين كان علي «عليه السلام» في ذي قار، ومن هناك أرسل «عليه السلام» ابن عباس إلى الكوفة (1).

كما أنه أرسل كتاب عزل أبي موسى مع ابن عباس، ومحمد بن أبي بكر حسب نص هذا الكتاب المزعوم..

مع أن سائر الروايات تقول: إنه «عليه السلام» أرسل كتاب عزل أبي موسى مع الإمام الحسن «عليه السلام»، وعمار بن ياسر.

الألفاظ الفاحشة في كلام علي عليه السلام:

قال ابن الأثير في حديث علي «عليه السلام»:

من يطل أير أبيه ينتطق به. هذا مثل ضربه: أي من كثرت إخوته اشتد ظهره بهم وعز (2).

(1) شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج14 ص10 وبحار الأنوار ج32 ص86 و 87 عنه، وراجع: الغارات للثقف ج2 ص918 والفتنة ووقعة الجمل ص138.

(2) النهاية لابن الأثير (نشر المكتبة الإسلامية) ج1 ص85 وغريب الحديث لابن قتيبة ج1 ص351 وبحار الأنوار ج32 ص91 ولسان العرب ج10 ص355 وج4 ص36 وج15 ص367 وراجع: الصحاح للجوهري ج6

والرسالة المتقدمة تدعي: أنه «عليه السلام» كتب إلى أبي موسى يقول: «يا عاض أير أبيه».

وفسير المجلسي «رحمه الله» المراد:

بأنه «عليه السلام» يلوم أبا موسى لأخذه بسنة أبيه الكافر، ولزومه بجهله، وعصبيته، ومعائبه، أو قلة أعوانه وأنصاره، ودناءته(1).

غير أننا نقول:

أولاً: إن الظاهر: هو أن ابن الأثير قد حرف المثل الذي أورده، والصحيح فيه: هو ما ذكره الميداني المتوفى سنة 518 هـ وهو: «من يطل هن أبيه ينتطق به»(2).

وقد تصرف ابن الأثير المتوفى سنة 606 هـ في هذا المثل بتبديل كلمة غير صريحة، بكلمة صريحة وقبيحة، ليشنع بذلك على خير الخلق وأكرمهم، وأعظمهم أدباً، وأفضلهم خلقاً، فإن كلمة «الهن» كناية عن اسم جنس، ومعناه «شيء»(3).

ص2536 وتاج العروس ج13 ص459 وج20 ص342.

(1) بحار الأنوار ج32 ص91.

(2) مجمع الأمثال ج2 ص300 والصاحح للجوهري ج4 ص1559.

(3) أقرب الموارد ج2 ص1407 وراجع: تاج العروس ج20 ص343 والنهاية في غريب الحديث ج5 ص279.

ثانياً: بالنسبة لما يزعم من أنه «عليه السلام» قد وصف أبا موسى بذلك الوصف الممجوج نلاحظ انحصار نقل هذه الرواية بالمعتزلي عن أبي مخنف، فإن أحداً سواه - فيما نعلم - لم يذكر هذه الفقرة في ضمن الرسالة، مع أن الكثيرين قد نقلوها⁽¹⁾.

ثالثاً: إن الروايات الأخرى تقول: إنه «عليه السلام» كتب له في الرسالة: أنه بعث إليه الإمام الحسن «عليه السلام» وعماراً.

وزادت رواية المفيد: قيس بن سعد.

وهذه الرواية تدعي: أنه «عليه السلام» ذكر فيها: ابن عباس، وابن أبي بكر، مع أن نص الرواية في سائر الفقرات متقارب بحيث يمنع من الإعتقاد بأنهما رسالتان.

رابعاً: إن الروايات الكثيرة تؤكد على ورود النهي عن البذاء، واستعمال الألفاظ القبيحة والفاحشة.

ونذكر من هذه الروايات:

1 - عن أمير المؤمنين «عليه السلام» قال: قال رسول الله

(1) راجع: كتاب الجمل لابن شدقم ص 113 وتاريخ الأمم والملوك ج 4 ص 500 = وعن الكامل في التاريخ ج 2 ص 349 وعن مروج الذهب ج 3 ص 368 وعن تجارب الأمم ج 1 ص 312 و 313 وعن الدر النظيم وغير ذلك. وراجع: ونهج السعادة ج 4 ص 47 والكنى والألقاب ج 1 ص 162

«صلى الله عليه وآله»:

«إن الله حرم الجنة على كل فحاش بذيء، قليل الحياء، لا يبالي ما قال ولا ما قيل له، فإنك إن فتشته لم تجده إلا لغية، أو شرك شيطان.

ف قيل: يا رسول الله، وفي الناس شرك شيطان؟!!

فقال رسول الله «صلى الله عليه وآله»: أما تقرأ قول الله عز وجل: (وَشَارِكُهُمْ فِي الْأَمْوَالِ وَالْأَوْلَادِ) (1)» (2).

2 - وفي حديث عن الإمام الصادق «عليه السلام» قال: «الحياء من الإيمان، والإيمان في الجنة، والبذاء من الجفاء، والجفاء في النار» (3).

(1) الآية 64 من سورة الإسراء.

(2) الكافي ج2 ص323 ووسائل الشيعة (ط مؤسسة آل البيت) ج16 ص35 و (ط دار الإسلامية) ج11 ص329 وكتاب سليم بن قيس (تحقيق محمد باقر الأنصاري) ص476 وكتاب الزهد للحسين بن سعيد الكوفي ص7 و 8 وبحار الأنوار ج60 ص206 و 207 وج74 ص147 وج76 ص112 وجامع أحاديث الشيعة ج13 ص434 ومستدرك سفينة البحار ج1 ص310 وتفسير العياشي ج2 ص299 والتفسير الصافي ج3 ص203 وتفسير نور الثقلين ج3 ص182 وتحف العقول ص44.

(3) وسائل الشيعة (ط مؤسسة آل البيت) ج16 ص36 و (ط دار الإسلامية) ج11 ص330 ومستدرك الوسائل ج8 ص461 و 463 وكتاب الزهد

3 - عن الإمام الصادق «عليه السلام» قال: قال رسول الله «صلى الله عليه وآله»: إن الله يحب الحيي الحليم، الغني المتعفف. ألا وإن الله يبغض الفاحش البذيء، والسائل الملحف(1).

والأحاديث في ذم الفاحش المتفحش، والبذيء كثيرة، فراجع(2).
خامساً: عن عمير بن إسحاق قال: ما تكلم أحد أحب إلي أن لا

للحسين بن سعيد الكوفي ص 6 ومشكاة الأنوار لعلي الطبرسي ص 411
وتحف العقول ص 394 وبحار الأنوار ج 1 ص 149 وج 75 ص 309
وج 76 ص 112 وجامع أحاديث الشيعة ج 13 ص 431 وج 14 ص 281
ومستدرك سفينة البحار ج 1 ص 310.

(1) وسائل الشيعة (ط مؤسسة آل البيت) ج 16 ص 33 و (ط دار الإسلامية)
ج 11 ص 328 وكتاب الزهد للحسين بن سعيد الكوفي ص 10 وبحار
الأنوار ج 76 ص 112 و 113 وج 93 ص 156 وجامع أحاديث الشيعة
ج 13 ص 430 ومستدرك سفينة البحار ج 1 ص 310.

(2) بحار الأنوار ج 76 ص 110 - 113 وج 72 ص 360 و 309 و 255
وج 68 ص 334 وج 70 ص 303 وج 74 ص 48 و 147 و 151 وج 75
ص 310 و 176 وج 60 ص 207 وج 16 ص 258 و 281 وج 69
ص 107 - 115 وج 71 ص 161 وج 73 ص 151 و 155 وج 22
ص 131. والخصال ج 1 ص 83 و 108 و 128 والأمالى للطوسي ج 1
ص 73 و 193 والأمالى للمفيد ص 107 وعلل الشرائع ج 2 ص 165
وعيون أخبار الرضا ج 2 ص 92 وتفسير العياشي ج 1 ص 198 وثواب
الأعمال، والكافي.

يسكت من الحسن بن علي «عليهما السلام».

وما سمعت منه كلمة فحش قط، وإنه كان بين الحسن بن علي وعمر بن عثمان خصومة في أرض، فعرض الحسن أمراً لم يرضه عمرو.

فقال الحسن «عليه السلام»: ليس له عندنا إلا ما أرغم أنفه.

فإن هذه أشد وأفحش كلمة سمعتها منه قط⁽¹⁾.

فهل كان الإمام الحسن «عليه السلام» إلا غصناً من شجرة الإمامة، وفرعاً من أهل بيت النبوة، وألم يكن سيده ومعلمه رسول الله «صلوات الله وسلامه عليهما» وأبوه علي «عليه السلام»؟! وهما قدوته، وبهما أسوته، وكانوا جميعاً من أهل البيت الذين أذهب الله عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً، في أقوالهم وأفعالهم وكل وجودهم. **سادساً: إن إطلاق الألفاظ الفاحشة والصريحة يخل بالمروءة،**

(1) بحار الأنوار ج 43 ص 358 ونظم درر السمطين ص 201 و 202 وتاريخ مدينة دمشق ج 13 ص 252 وتهذيب الكمال ج 6 ص 235 وتاريخ اليعقوبي ج 2 ص 227 والبداية والنهاية (ط دار إحياء التراث العربي) ج 8 ص 43 وترجمة الإمام الحسن لابن عساكر ص 157 و 158 والدر النظيم ص 491 والعدد القوية ص 29 وترجمة الإمام الحسن من طبقات ابن سعد ص 59.

ويسقط الإنسان عن محله في النفوس، ويحط من مقامه، ويهينه ويشينه، ولم يكن علي «عليه السلام» ليفعل ذلك، أو ليرضى به لنفسه، ولا لغيره..

حديث الإعضاض:

ولا يمكن أن نصدق الحديث الذي ينسب إلى رسول الله «صلى الله عليه وآله» أنه قال: من تعزى بعزاء الجاهلية فأعضوه بهن أبيه، ولا تكنوا. أي قولوا له: يا عاض أير أبيك(1). فإنه «صلى الله عليه وآله» لا يمكن أن يأمر بما يقبح صدوره من العقلاء.

ويدلنا على ذلك: ما رواه بأسانيد - صرحوا بصحتها - عن عتي بن ضمرة، عن أبي بن كعب: أن رجلاً اعتزى بعزاء الجاهلية، فأعضه ولم يكنه.

فنظر القوم إليه، فقال للقوم: إني قد أرى الذي في أنفسكم، إني لم أستطع إلا أن أقول هذا. إن رسول الله «صلى الله عليه وآله» أمرنا: إذا سمعتم من يعتزي بعزاء الجاهلية فأعضوه ولا تكنوا(2).

(1) النهاية لابن الأثير ج 5 ص 278 و (مؤسسة إسماعيليان - قم) ج 3 ص 252 = وبحار الأنوار ج 32 ص 91 عنه، ولسان العرب ج 7 ص 188.

(2) مسند أحمد ج 5 ص 136 والأدب المفرد للبخاري 1963 والنسائي في عمل

فإن هذا الحديث الذي أريد به الاستدلال على جواز التفوه بالكلمات الفاحشة هو نفسه يدل على عدم صحة مضمونه، لأنه يصرح باستهجان الناس صدور الكلمات الفاحشة من أبي، ولم يكن النبي «صلى الله عليه وآله» ليأمر الناس بالتفوه بما هو قبيح وبذيء وفاحش، كما قلنا.

إيراد الطحاوي وجوابه:

وقد أورد الطحاوي: بأن هذا الكلام لا يتلاءم مع الحديث المروي عن رسول الله «صلى الله عليه وآله»: «الحياء من الإيمان، والإيمان في الجنة، والبذاء من الجفاء، والجفاء في النار»

ثم أجاب: بأن المراد بالبذاء الذي في النار: هو البذاء على من لا يستحق أن يبدأ عليه، وهو من قبيل العقوبة له، والمذكور في الحديث عن أبي بن كعب هو البذاء على رجل كافر، يتعزى بعزاء الجاهلية⁽¹⁾.

ونحن نرى: أن هذا الجواب غير صحيح، فإن العقوبة يجب أن

اليوم واللييلة رقم 974 و 976 والمعجم الكبير للطبراني ج 1 ص 199 ومشكل الآثار ج 4 ص 237 و 238 وشرح السنة للبغوي ج 13 ص 120 ومجمع الزوائد ج 3 ص 3 والإحسان في ترتيب صحيح ابن حبان ج 7 ص 424 و 425 والسنن الكبرى للنسائي - كما في التحفة - ج 1 ص 35.

(1) راجع: مشكل الآثار للطحاوي ج 4 ص 237 و 238 و 239.

تكون مما يصح صدوره من فاعله، ويكون فعله سائغاً له.. فلا يصح العقاب بأمر يوجب صدوره الإخلال بالمروءة، والخط من المقام، والتعرض للمهانة والضعفة، فيكون مصداقاً لقول أمير المؤمنين «عليه السلام»: «كالطاعن نفسه لقتل ردفه» ولذا لا يصح أن يعاقبه بكشف عورته له مثلاً. أو بأن يضطرط له، أو بإخراج له الريح لإزعاجه بالرائحة الكريهة، أو بأن ينبج له نباح الكلاب، بهدف إخافته بذلك.

كلمتنا الأخيرة:

وكلمتنا الأخيرة هنا: هي أن هؤلاء رأوا أن عثمان هو الذي أفحش لعمار بن ياسر، وهو الذي أعضه بأير أبيه، ووجدوا أن ذلك مما يقبح التصريح بهن، فأرادوا أن ينسبوا لعلّي «عليه السلام» نظيره، لكي تخف حدة النقد لعثمان..

ولعل حديث: «فأعضوه بهن أبيه، ولا تكنوا» قد وضع إكراماً لعين عثمان أيضاً، بهدف تبرئته، وجعل صدور هذا القول منه لعمار من العبادات التي يثاب عليها.

مبعوثون من الربذة إلى الكوفة:

يبدو: أن أمير المؤمنين «عليه السلام» قد أرسل العديد من المبعوثين إلى الكوفة حين نزل الربذة. وأولهم: محمد بن أبي بكر،

ومحمد بن جعفر (1).

وقيل: محمد بن أبي بكر، ومحمد بن الحنفية (2).

وقيل: ابن أبي بكر، ومحمد بن عون (3).

وها هو يذكر هنا: أنه قد بعث من الربذة إلى الكوفة هاشم بن عتبة بن أبي وقاص (4).

ثم أرسل عمار بن ياسر «رحمه الله»، والإمام الحسن بن علي

(1) نهج السعادة ج 4 ص 45 وتاريخ الأمم والملوك ج 4 ص 499 و 478 و (ط) مؤسسة الأعلمي) ج 3 ص 494 والكامل في التاريخ ج 3 ص 223 والبداية والنهاية ج 7 ص 234 وإمتاع الأسماع ج 13 ص 237 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 14 ص 8 و 16 ومصباح البلاغة (مستدرك نهج البلاغة) ج 1 ص 105 والفتنة ووقعة الجمل ص 135 وشرح إحقاق الحق (الملحقات) ج 32 ص 473.

(2) الجمل للمفيد ص 257 و 258 و (ط مكتبة الداوري - قم) ص 139.

(3) تاريخ الأمم والملوك ج 4 ص 477 و (ط مؤسسة الأعلمي) ج 3 ص 493.

(4) بحار الأنوار ج 32 ص 85 و 86 ونهج السعادة ج 4 ص 46 و 48 وتاريخ الأمم والملوك (ط مؤسسة الأعلمي) ج 3 ص 512 ومصباح البلاغة (مستدرك نهج البلاغة) ج 4 ص 163 وفتح الباري ج 13 ص 48 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 14 ص 8 و 9 ومستدركات علم رجال الحديث ج 8 ص 133 والأخبار الطوال للدينوري ص 144 وأنساب الأشراف ص 234 والكامل في التاريخ ج 3 ص 260 والعبر وديوان المبتدأ والخبر ج 2 ق 2 ص 165.

«صلوات الله عليهما»(1).

وحسب نص المفيد: أنه أرسل معهم قيس بن سعد(2).

وفي رواية ابن قتيبة: بعث عمار بن ياسر، ومحمد بن أبي بكر(3).

وفي رواية أبي مخنف الآتية: أنه بعد أن وصل المحل بن خليفة من الكوفة إلى علي «عليه السلام» أرسل عبد الله بن عباس، ومحمد بن أبي بكر(4).

وفي رواية أخرى لأبي مخنف: أنه أرسل الإمام الحسن «عليه

(1) المعيار والموازنة ص 115 ومصباح البلاغة (مستدرك نهج البلاغة) ج 4 ص 183 والسنن الكبرى للبيهقي ج 8 ص 174 وفتح الباري ج 13 ص 48 و 49 وعمدة القاري ج 16 ص 251 وعمدة القاري ج 24 ص 205 وتحفة الأحوذني ج 10 ص 262 والطبقات الكبرى لابن سعد ج 3 ص 32 والتاريخ الصغير للبخاري ج 1 ص 109 وإمتاع الأسماع ج 13 ص 230 وترجمة الإمام الحسن من طبقات ابن سعد ص 57 والجمل (ط النجف) ص 131 والأخبار الطوال للدينوري ص 144.

(2) الجمل (ط النجف) ص 131.

(3) الإمامة والسياسة (تحقيق الزيني) ج 1 ص 62 و (تحقيق الشيري) ج 1 ص 84

(4) شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 14 ص 10 ومصباح البلاغة (مستدرك نهج البلاغة) ج 4 ص 163 وبحار الأنوار ج 32 ص 86 ونهج السعادة ج 4 ص 50 وراجع: أعيان الشيعة ج 1 ص 565.

السلام»، وعمار بن ياسر، وزيد بن صوحان، وقيس بن سعد وقد بعثهم من ذي قار (1).

وسيأتي: أنه أرسل إليهم الأشتار أيضاً..

لماذا خصوص هؤلاء؟!!

والذي نراه: أنه «عليه السلام» قد توخى إرسال هؤلاء الأشخاص إلى أهل الكوفة متوخياً الأمور التالية:

1 - إنه «عليه السلام» أراد أن تكون له همزة وصل بجميع الفئات، ومختلف الإتجاهات، ولذلك أرسل إليهم:

ألف: هاشم بن عتبة بن أبي وقاص، وهو من بيت أموي، ربما ليدل الناس على أن مشكلته ليست مع العشيرة والقبيلة، والعرق الأموي، بل مع أهل الأطماع، وأهل الباطل من بني أمية..

ب: اختار «عليه السلام» صحابياً جليلاً، ومجاهداً في سبيل الله تعالى يحمل أعلى الأوسمة من نبي الإسلام «صلى الله عليه وآله»، وقد جعله «صلى الله عليه وآله» علماً يهتدى به إلى الحق حين يحتاج الناس إلى هذه الهداية بعد أن يحاصر أهل الباطل بعصيانهم، وبشبهاتهم، وبغيهم، وإغراءاتهم وأباطيلهم وعي الناس، وعقولهم، وبصائرهم،

(1) بحار الأنوار ج32 ص87 ونهج السعادة ج4 ص61 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج14 ص11 والدرجات الرفيعة ص263 وأعيان الشيعة ج1 ص565.

وقلوبهم التي ران عليها ما كانوا يكسبون بكر اهتهم وبغضهم ومخالفتهم أمر الله، وأمر رسوله، وأمر سيد الأوصياء، ووارث علم الأنبياء ومن لهج القرآن بعصمته، وطهارته، وأكد إمامته، وأعلن أنه نفس رسول الله «صلى الله عليه وآله».

ج: اختار أيضاً محمد بن أبي بكر ليرسله أيضاً إلى الكوفة، ليبين للناس من أهل الكوفة وغيرهم: أن مشكلته مع أبي بكر تبقى محصورة في شخص أبي بكر ومن أعانه، وهو الذي سيسأل عنها يوم القيامة، ولا تتعداه إلى أبنائه. ولا إلى غيرهم من قومه إذا لم يشاركوه فيما أقدم عليه من غضب مقام ليس له..

كما أنه إذا كان ابن أبي بكر يخالف أباه، ويدين تصرفه هذا، فإن أمر الإمامة يصبح للناس أبين وأوضح، وأظهر وأصرح.

د: أرسل أيضاً محمد بن جعفر، وهو أخو محمد بن أبي بكر لأمه، وابن جعفر الطيار «رضوان الله تعالى عليه» وهو من بني هاشم.

هـ: عبد الله بن عباس - وهو ابن العباس عم النبي «صلى الله عليه وآله». وكان عمر بن الخطاب وكذلك أبو بكر قبله يظهران الاهتمام والاحترام له ولأبيه وبهما.

متى كانت هذه الرسائل؟!:

صرحت الرسالة الأولى: بأنه «عليه السلام» أرسلها بعد وصول طلحة والزبير وعائشة إلى البصرة، وارتكابهما جرائم قتل بحق شيعة

علي «عليه السلام»..

الولاية أعوان على الحق:

وقد تضمنت رسالته «عليه السلام» لأبي موسى التصريح بأنه «عليه السلام» لم يوله الكوفة إلا ليكون من أعوانه على الحق.. فدل ذلك على:

1 - أنه لم يوله الكوفة، لتكون الكوفة طعمة له. يتألفه بها، ويتصرف فيها بما يروق له..

كما أنه لم يوله إياها لكونه عربياً، أو يمينياً، ولا لكونه من العشيرة الفلانية، ولا لصداقته له، أو لحبه إياه، ولا لغير ذلك من الأمور ترتبط بالدنيا.

2 - أنه لم يوله الكوفة ليكون من أعوانه مطلقاً، بل ليكون من أعوانه على الحق، فلا يقبل من الناس - ومنهم الخلفاء والملوك الولاية أن يطلبوا من الناس أن ينصروهم في كل ما يقدمون عليه، حتى حين يكونوا معتدين وظالمين، إذ ليس لهم أن يعرضوا أرواح الناس، وأموالهم وكراماتهم للخطر، من أجل الحصول على منافع شخصية، أو عشائرية، أو فئوية لهم.

أبو موسى يرفض أوامر علي عليه السلام:

ويبدو من رواية الطبري عن عمر بن شبة: أن علياً «عليه السلام» قد أرسل محمد بن أبي بكر إلى أبي موسى في الكوفة، وأن

جواب أبي موسى لمحمد كان سلبياً، فجاء هاشم بن عتبة إلى علي «عليه السلام» في الربرة، وأخبره بذلك، فأعاده إلى الكوفة بالرسالة المتقدم ذكرها.

ولكن أبا موسى أصر على موقفه الرافض للانقياد، وبقي يثبط أهل الكوفة عن نصرته علي «عليه السلام».

فبعث إليه يؤنبه على ذلك، بصورة أكيدة وشديدة، ثم بعث إليه مبعوثين آخرين كما سنرى، إلى أن بعث «عليه السلام» الإمام الحسن «عليه السلام»، وعمار بن ياسر بعزله، واستنفار الناس، وبعث قرظة بن كعب والياً على الكوفة عوضاً عن أبي موسى.

ولكننا قبل أن ندخل في هذه التفاصيل لا بد من بيان بعض الأمور، وما تضمنته كتبه «عليه السلام» إلى أبي موسى وغيره، فنقول:

لماذا ولي علي عليه السلام أبا موسى؟!!

وقد لوحظ: أنه «عليه السلام» قد ألزم أبا موسى بطاعته في أمره له بحشد الناس لمعاونته على البغاة بقوله: «فإني لم أولك المصر، ولم أقرك عليه إلا لتكون من أعواني على الحق، وأنصاري على هذا الأمر».

ونقول:

قد بين «عليه السلام» في هذا المورد أموراً، نذكر منها:

1 - إنه «عليه السلام» يريد أن يجعل أبا موسى أمام رذيلة

الخيانة المرفوضة لدى أهل النبل والكرامة، فقد عمل أبو موسى على خلاف ما يقتضيه الوفاء بالوعد والعهد الذي تقتضيه توليته له.

2 - إنه «عليه السلام» قد أكد شناعة ما فعله أبو موسى حين ذكر أنه أبى أن يعينه على الحق، وأن ينصره عليه، لا أنه لم يعنه على أمر خاص به «عليه السلام»، أو بعشيرته، أو ما إلى ذلك.

3 - كأنه «عليه السلام» يريد أن يقول: إنه ليس لأبي موسى أن يجتهد في الأمور المرتبطة بولايته من عند نفسه، وأن توليته لا تعدو كونها تفويض إنجاز أمور يحددها له من ولاه.. حتى لو خالفت هوى أبي موسى، أو رأيه، أو ميوله..

أهل العراق لا يعرفون علياً عليه السلام:

مر على وفاة الرسول «صلى الله عليه وآله» نصف قرن كانت السياسة فيها تقضي بتغيب علي وأهل بيته «عليهم السلام» عن الساحة.. والعمل على إخماد ذكرهم، وقطع صوتهم، فنشأ جيل له هذه الصفة، ولا يحمل في داخله أية علاقة بأهل البيت «عليهم السلام»..

أما أهل العراق، فإنهم ما كانوا يعرفون علياً «عليه السلام»، ولا وقفوا على مزاياه، وفضائله، وجهاده، وأقوال النبي «صلى الله عليه وآله» فيه.

وقد كان ذلك من أهم أسباب عدم الانقياد له، حيث كان الناس يرونه رجلاً عادياً كسائر من عرفوهم من رجال الحكم والسياسة، فهو عندهم يخطئ ويصيب، ويحب ويبغض، ويعدل ويظلم، ويحسد

ويحقد، ويطيع ويعصي، فلم تكن له تلك القدسية التي يستحقها في نفوسهم، ولا كانوا يثقون به ثقة مطلقة، تخولهم اتباعه فيما أحبوا وكرهوا.

وقد كانت سياسة الذين سبقوه هي محو ذكره «عليه السلام»، وطمس مزاياه وفضائله، ولم تكن معه إلا ثلة قليلة من العارفين به، والمعتقدين بإمامته سرعان ما التهمتهم الحروب الضارية، فكان «عليه السلام» يتلهم عليهم، ويتأسف على فقدهم، ويقول:

«أوه على إخواني الذين تلوا القرآن فأحكموه، وتدبروا الفرض فأقاموه، أحيوا السنة، وأماتوا البدعة، دُعوا للجهاد، فأجابوا، ووثقوا بالقائد فاتبعوه» (1).

وحول محاولات خصومه «عليه السلام» محو ذكره، وإذهاب صوته وصيته، نجد المعتزلي يقول:

«وهذا يدلك على أن علياً «عليه السلام» اجتهدت قريش كلها، من مبدأ الأمر في إخماد ذكره، وستر فضائله، وتغطية خصائصه، حتى محي فضله ومرتبته من صدور الناس كافة إلا قليلاً منهم» (2).

-
- (1) نهج البلاغة (بشرح عبده) ج 2 ص 109 خطبة رقم 182، وبحار الأنوار ج 34 ص 127 وموسوعة أحاديث أهل البيت للنجفي ج 2 ص 405 وج 5 ص 203 والدرجات الرفيعة ص 323 ومستدركات علم رجال الحديث ج 6 ص 330 ويناابيع المودة ج 2 ص 29 والكنى والألقاب ج 1 ص 184.
- (2) شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 8 ص 18 وكتاب الأربعين للشيرازي

ويقول أيضاً، نقلاً عن محمد بن سليمان، الذي «لم يكن يتعصب لمذهب بعينه»⁽¹⁾.

«لأن علياً دحضه الأولان، وأسقطاه، وكسرا ناموسه بين الناس؛ فصار نسياً منسياً، ومات الأكثر ممن يعرف خصائصه، التي كانت في أيام النبوة وفضله. ونشأ قوم لا يعرفونه، ولا يرونه إلا رجلاً من عرض المسلمين، ولم يبق مما يمت به إلا أنه ابن عم الرسول، وزوج ابنته، وأبو سبطيه، ونسي الناس ما وراء ذلك كله. واتفق له من بغض قريش وانحرافها ما لم يتفق لأحد الخ»⁽²⁾.

بل إن بعض النصوص تشير إلى أن الناس كانوا لا يطبقون سماع شيء من فضائله «عليه السلام»، ويرون الخوض فيها بلا فائدة ولا عائدة، فقد قال جندب بن عبد الله في حديث له:

«فانصرفت إلى العراق، فكنت أذكر فضل علي على الناس؛ فلا أعدم رجلاً يقول لي ما أكره، وأحسن ما أسمعته قول من يقول: دع عنك هذا وخذ في ما ينفعك. فأقول: إن هذا مما ينفعني وينفعك، فيقوم

ص595 والإمام علي بن أبي طالب للهمداني ص727 والدرجات الرفيعة ص272.

- (1) شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج9 ص25 وبحار الأنوار ج31 ص83.
- (2) شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج9 ص28 و 29 وبحار الأنوار ج31 ص84.

عني، ويدعني»(1).

وهو «عليه السلام» نفسه يقدم لنا أوضح صورة للحال التي كان عليها صلوات الله وسلامه عليه، فإنه «عليه السلام» يجيب على سؤال: لو أن رسول الله «صلى الله عليه وآله» مات وترك ولداً، أكانت العرب تسلم إليه أمرها، فيقول:

«لا، بل كانت تقتله، إن لم يفعل ما فعلت».

ثم يذكر «عليه السلام» الفتوح، التي جاءت بالثروة والمال، ويقول: «ثم نسبت تلك الفتوح إلى آراء ولاتها، وحسن تدبير الأمراء القائمين بها، فتأكد عند الناس نباهة قوم، وخمول آخرين؛ فكنا نحن ممن خمل ذكره، وخبت ناره، وانقطع صوته وصيته، حتى أكل الدهر علينا وشرب، ومضت السنون، والأحقاب بما فيها؛ ومات كثير ممن يعرف، ونشأ كثير ممن لا يعرف الخ..»(2).

إلى غير ذلك من النصوص الكثيرة، والتي لا مجال لتتبعها.

وأما السبب في أنهم قد أخفوا فضائله «عليه السلام»، فهو إما العداوة والحسد، أو الخوف، أو ما إلى ذلك. وقد أشار تعالى إلى ذلك

(1) شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 9 ص 58 وكتاب الأربعين للشيرازي ص 219 والسقيفة وفدك للجوهري ص 91.

(2) شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 20 ص 298 و 299 والإمام علي بن أبي طالب للهمداني ص 728 والدرجات الرفيعة ص 37.

بقوله: (أَمْ يَحْسُدُونَ النَّاسَ عَلَى مَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ) (1).

وأما إخفاء فضائله «عليه السلام» خوفاً، فشواهد لا تكاد تخفى على أحد، حتى إذا ما أراد هو نفسه أن يذكرّ الناس بتلك الفضائل، أو يذكرها لهم؛ فإنهم يرمونه بإرادة الإفتخار والإدلال، والتكبر، أو يكذبونه في ذلك، ما وجدوا إلى ذلك سبيلاً.

جهل العراقيين:

ومن جهة أخرى، فقد أظهر النص المتقدم حقيقة هامة وهي: أن قوماً من أهل الكوفة يقصدون أبا موسى ليستشيروه في أمر الخروج مع علي «عليه السلام»، فيقول لهم: إن من يريد الدنيا، يخرج معه، ومن يريد الآخرة لا يخرج معه، «فمنع بذلك أهل الكوفة من الخروج.

وهذا إن دل على شيء فهو يدل ليس فقط على عدم معرفتهم بفضائله وبآيات النازلة فيه، وما صدر عن النبي «صلى الله عليه وآله» في حقه». بل يزيد على ذلك إظهاره مدى جهلهم بأبسط أحكام الدين والإسلام، وعجزهم عن التمييز بين الحق والباطل، وعلى أنهم لا يملكون بصيرة في دين، ولا علماً في يقين.

وظهر بذلك مصداق قوله «عليه السلام»: «ما تتعلقون من

(1) الآية 54 من سورة النساء.

الإسلام إلا باسمه، ولا تعرفون من الإيمان إلا رسمه»(1).
وقوله «عليه السلام»: «لا تعرفون الحق كمعرفتكم الباطل»(2).

الكوفة أخلاط، وعثمانية:

يقول اليعقوبي: كان أهل الكوفة أخلاطاً من الناس(3).
وكان جل حي الناعطيين من العثمانية(4).
وكانت باهلة تعادي علياً(5).. وكرهت الخروج معه إلى

-
- (1) نهج البلاغة (بشرح عبده) ج 2 ص 155 وبحار الأنوار ج 14 ص 474 وج 34 = ص 223 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 13 ص 179.
 - (2) نهج البلاغة (بشرح عبده) ج 1 ص 118 وبحار الأنوار ج 34 ص 79 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 6 ص 102.
 - (3) كتاب البلدان ص 309.
 - (4) تاريخ الأمم والملوك (ط مؤسسة الأعلمي) ج 4 ص 45 والكامل في التاريخ ج 3 ص 325.
 - (5) الغارات ج 1 ص 20 و 21 وكتاب الفتوح لابن أعثم ج 2 ص 544 وبحار الأنوار ج 22 ص 314 وج 32 ص 406 وج 33 ص 356 وج 34 ص 171 و 307 ونهج السعادة ج 2 ص 119 وأعيان الشيعة ج 1 ص 476 وصفين للمنقري ص 116 والأمالى للطوسي ج 1 ص 116 والأمالى للمفيد ص 200 و 201 و (ط دار المفيد) ص 339 و 340 ومستدرك سفينة البحار ج 8 ص 402 وبشارة المصطفى ص 394 والكنى والألقاب ج 1 ص 386.

صفين (1).

وذكر الثَّقَفي: أن من جملة من كان على خلاف مع علي «عليه السلام»: «جل أهل الكوفة، وقرأؤهم» (2).

وقال ابن كثير: «واستقرار أمر العراقيين على مخالفة علي فيما يأمرهم وينهاهم عنه، والخروج عليه، والبعد عن أحكامه وأقواله، وأفعاله لجهلهم، وقلة عقولهم، وجفائهم، وغلظتهم، وفجور كثير منهم» (3).

وروي عن الإمام الباقر «عليه السلام» قوله: «كان علي بن أبي طالب «عليه السلام» عندكم بالعراق يقاتل عدوه، ومعه أصحابه، وما كان معه خمسون رجلاً يعرفونه حق معرفته، وحق معرفة إمامته» (4).

ولأجل هذا وذاك، ولأسباب أخرى ذكرناها في كتابنا «علي والخوارج»، الجز الأول، يطلب الكوفيون من أبي موسى الأشعري أن يشير عليهم في أمر طاعتهم للخليفة الذي بايعوه، وهو - كما روي عن

-
- (1) صفين للمنقري ص 116 الغارات ج 1 ص 20 و 21 وبحار الأنوار ج 32
 = = ص 406 ونهج السعادة ج 2 ص 119 وأعيان الشيعة ج 1 ص 476.
 (2) الغارات للثَّقَفي ج 2 ص 554.
 (3) البداية والنهاية ج 7 ص 317 وراجع ج 8 ص 11 و (ط دار إحياء التراث العربي) ج 7 ص 350.
 (4) إختيار معرفة الرجال ج 1 ص 26 وبحار الأنوار ج 42 ص 152.

رسول الله «صلى الله عليه وآله» - مع الحق والقرآن، والحق والقرآن معه.. وهو باب مدينة العلم، وعنده علم الكتاب إلى غير ذلك مما لا يرتاب فيه أحد.

سبيل الآخرة وسبيل الدنيا:

ونحن لم نستطع أن نعرف الميزان الذي بنى عليه أبو موسى الأشعري حكمه القائل: بأن نصرة علي «عليه السلام» سبيل الدنيا، والحال: أن علياً «عليه السلام» لم يملك هو ولا أي من الذين تولوا البلاد في وقته ما يصلح أن يعد مالا، بل هو يحاسب عامله عثمان بن حنيف على إجابته دعوة إلى وليمة، ويكتب له تلك الرسالة الشهيرة.

كما أنه يكتب إلى عماله أن يقتصدوا حتى في رسائلهم التي يريدون بها تنظيم أمور ولاياتهم وأعمالهم. فيأمرهم بتدقيق أقلامهم، وبالمقاربة بين السطور، وتصغير الأحرف، وحذف فضول الكلام..

وهل ترى أحداً ممن كان مقرباً إلى عثمان، بسبب أو نسب، إلا كان يحصل على مئات الألوف والملايين من الدراهم والدنانير، ويملك بالإضافة إلى ذلك البساتين الواسعة والمساحات الشاسعة..

وقد قرأنا التاريخ أرقاماً خيالية عن ثروات عبد الرحمان بن عوف، وطلحة والزبير، وابن عامر، ومروان و.. و.. إلخ..

ولكن علياً «عليه السلام» لم يبن لبنة على لبنة، ولم يظلم نملة جلب شعيرة طيلة حياته. بل أنفق كل ما حصل عليه بكده في سبيل الله، وعلى المحتاجين، والأيتام، وسائر سبل الخير.

وأي دنيا أصابها الذين حاربوا البغاة مع علي «عليه السلام»..
 وأية آخرة يمكن أن تكون من نصيب الذين لم يخرجوا لحرب
 البغاة، إذا كان عدم خروجهم هذا يعد عصياناً لإمامته. ونقضاً للعهد
 الذي أعطوه إياه. وعزوفاً عن امتثال أمر الله تعالى له في كتابه:
(فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ) (1)، وإفساحاً في المجال
 للطلاق وأبنائهم لتشتيت أمر الأمة، وإثارة الفتن، وتمكين أهل الضلال
 من رقاب المؤمنين وأهل الدين، وكف أيدي أهل الصلاح
 والإصلاح؟!!

ألم يكن يكفي أبا موسى تلك الحجة التي سجلها عليه أمير
 المؤمنين «عليه السلام»، والتي تقضي بلزوم حرب البغاة، حيث ذكر
 له أنهم ارتكبوا ثلاثة أمور، كل واحد منها جزاؤه القتل ويوجب
 قتالهم، وهي أنهم نكثوا البيعة، وقتلوا النفوس التي حرم الله قتلها،
 وأحدثوا في الإسلام حدثاً عظيماً، فقد قال له: «ليتوجهوا إلى قوم
 نكثوا بيعتي، وقتلوا شيعتي، وأحدثوا في الإسلام هذا الحدث العظيم».

الأشعري، وقتلة عثمان:

وقد ذكر الأشعري: أنه لا يحل القتال مع علي «عليه السلام» إلا
 بعد أن لا يبقى أحد من قتلة عثمان إلا قتل حيث كان..
وهذا كلام عجيب، ف:

(1) الآية 9 من سورة الصافات.

أولاً: إن طلحة والزبير كانا من قتلة عثمان، وكانت عائشة من أشد المحرضين على قتله، فلماذا لا يستحل أبو موسى قتال هؤلاء إذن؟!

ثانياً: إن الذين حصروا عثمان وقتلوه، أو ساعدوا على قتله هم أكثر الصحابة، وطائفة كبيرة من أهل مصر، والعراق بالإضافة إلى كثيرين آخرين وفيهم طلحة والزبير وعائشة. فهل يطالب هذا الرجل بقتل كل هذه الطوائف الكبيرة من المسلمين؟! وكيف يمكن قتل هؤلاء جميعاً؟!

ثالثاً: لنفترض أن عدواً شرساً هاجم المسلمين، ويريد أن يستأصلهم، وأن يمحو دين الله الذي هم عليه، فهل يجب على علي «عليه السلام» أن يدفعه؟! أم يجب أن يتركه، ويقول له: اصبر حتى نقتل قتلة عثمان، ثم أفرغ لك. لأن أبا موسى أفتى بعدم جواز القتال معي إلا بعد أن لا يبقى أحد من قتلة عثمان؟!

رابعاً: لو أن أحداً أراد قتل أبي موسى، وجميع من يلوذ به، ويريد علي أن يدفع هذا الطاغي، فهل يحل للناس أن يعينوا علياً «عليه السلام» على قتال ذلك الباغي والطاغي، أم يتركونه يقتله ويقتلهم، لأن قتلة عثمان لم يقتلوا بعد؟!

خامساً: من أين استفاد أبو موسى هذا الحكم الشرعي؟! أمن آية؟! أم من رواية عن رسول الله؟! أم بحكم العقل؟! أم باجتهاد وقياس؟! أم ماذا؟!

سادساً: إذا كان طلحة والزبير من قتلة عثمان، فلماذا لا يخرج مع علي «عليه السلام» لقتلها أولاً، ثم يطالبه بقتل من تبقى من قتلته؟!!

سابعاً: من أين علم الأشعري أنه لا بد من قتل قتلة عثمان؟! فلعلهم لا يستحقون القتل، أو لا يمكن قتلهم حتى مع استحقاقهم؟! ولماذا لم يسأل علياً «عليه السلام» عن سبب إحجامه عن قتلهم، فلعل له عذراً وأنت تلوم؟!!

ثامناً: من الذي يجب أن يتولى عقوبة الجاني وقتل القاتل؟! هل هم الغوغاء؟! أو من شاء من الناس؟! أم يتولى ذلك الإمام الممسك بالسلطة؟!!

فلماذا لا يرجع أبو موسى هذا الأمر إلى الإمام، ويطالبه به. ويقدم القتلة إليه، ليحكم عليهم بعد توفر الأدلة على ارتكابهم ما يستحقون به القتل؟!!

أم أن أبا موسى قد أصدر حكمه على شخص بعينه، ويريد من علي «عليه السلام» أن ينفذ أمره فيه؟!..

وهل سمع من القتلة دفاعهم عن أنفسهم؟! وعرف حججهم؟! أو هل عرفهم بأشخاصهم وأسمائهم؟!!

علي يطيع الأشر!!:

وقد تضمنت الروايات السابقة: أنه «عليه السلام» أراد أن يعزل

أبا موسى عن الكوفة، فطلب إليه الأشر أن يبقيه، فإن أهل الكوفة به راضون، فأبقاه «عليه السلام»..

فيرد سؤال.. كيف يعدل علي «عليه السلام» عن رأيه ويأخذ برأي الأشر؟!!

هل اكتشف أنه كان هو المخطئ، وأن الأشر هو المصيب؟! وهل يخطئ المعصوم؟!!

أم أنه كان يعرف أنه هو المصيب، ولكنه أخذ بقول الأشر إرضاءً له؟! فهل يجوز له العدول عن الصواب إلى الخطأ في مثل هذا الأمر الخطير لمجرد إرضاء شخص؟!!

وأين هي مصلحة الأمة التي يجب مراعاتها في جميع الأحوال؟! وهل يجوز التفريط بمصالح الناس إرضاءً لهذا الشخص أو ذاك؟!!

وهل يحق لأمر المؤمنين أن يجعل عزله وتنصبيه لولاته تابعاً لما يرضى أفراداً من الناس ويسخطهم؟!!

ويجاب:

بأن علياً «عليه السلام» كان عارفاً بحقيقة أبي موسى، فكان لا بد له من أن يعلن عزمه على عزله. ولكن الناس كانوا لا يعرفون حال هذا الرجل، وقد لا يقنعهم إخبار «عليه السلام» لهم بذلك، ويظنون به الظنون - رغم أنه لم يزل يخبرهم بالغيوب، ليؤكد لهم إمامته، وصواب مواقفه، وليحملهم على طاعته، ولكنهم كانوا

يستجيبون له ببطء ظاهر..

فجاءت مشورة الأشر وإخباره إياه برغبة الناس بإبقاء أبي موسى والياً عليهم، لتبرر له «عليه السلام» إبقاء أبي موسى، ليرى الناس بأمر أعينهم صدق ما كان يعتقد فيه.. ولكي تقوم عليهم الحجة حين يضطرون إلى جعله ممثلاً عنه في قضية التحكيم فجرّ الولايات على الأمة، لأنه حكم فيها بهواه ولم يحكم بالقرآن.

والخلاصة أن المطلوب هو أن يعرف الناس صدق رأي علي «عليه السلام» فيه، وأن يعرفوا حقيقة أبي موسى، ليتحملوا هم مساوئ ما سيقرونه في المستقبل في قضية التحكيم. وكان من الضروري أيضاً أن يستجيب للأشتر..

كما أن من المطلوب أن يعرفهم «عليه السلام» أنه يحترمهم ويحترم رأيهم، ولا يريد أن يعزلهم عن الحياة السياسية، ولكن المطلوب منهم أيضاً أن يفوا بوعودهم وعهودهم، وأن يثقوا بإمامهم، ولا يفسدوا تدبيره. وأن لا يجعلوا أنفسهم هم حكماً عليه ولا أن يكونوا الأمرين والناهين له..

ولا يقاس حال أبي موسى بحال معاوية الذي كان يطمع بالأمر لنفسه، ولديه أخطبوط يعمل له في طول البلاد وعرضها.. أما أبو موسى فلا يستطيع إلا أن يكون أداة لغيره، وليس أكثر من ذلك..

الفصل الرابع:

موقف علي عليه السلام من أبي موسى..

علي عليه السلام وتثييط أبي موسى:

قالوا:

ومن كتاب له [«عليه السلام»] إلى أبي موسى الأشعري وهو عامله على الكوفة، وقد بلغه تثييطه الناس عن الخروج إليه، لما ندبهم لحرب أصحاب الجمل:

من عبد الله علي أمير المؤمنين إلى عبد الله بن قيس..

أما بعد، فقد بلغني عنك قول هو لك وعليك، فإذا قدم رسولي فارفع ذيلك، واشدد منزرك، وأخرج من حجرك، واندب من معك. فإن حققت فأنفذ، وإن تفشلت فأبعد.

وأيم الله لتؤتين حيث أنت، ولا تترك حتى تخط زبدك بخاترك، وذائبك بجامدك. وحتى تعجل عن قعدتك، وتحذر من أمامك كحذر من خلفك.

وما هي بالهويينا التي ترجو، ولكنها الداهية الكبرى، يركب جملها، ويذل صعبها، ويسهل جبلها.

فاعقل عقلك، وأملك أمرك، وخذ نصيبك وحظك، فإن كرهت

فتنح إلى غير رحب، ولا في نجاة.

فبالحري لتكفين وأنت نائم، حتى لا يقال: أين فلان، والله إنه لحق مع محق، وما يبالي ما صنع الملحدون، والسلام⁽¹⁾.
ونقول:

إن لنا مع هذه الرسالة وقفات، هي التالية:

قول هولك وعليك:

بالنسبة لقوله «عليه السلام»: بلغني عنك قول هو لك وعليك، قال ابن أبي الحديد: فإن أبا موسى كان يقول لأهل الكوفة: إن علياً إمام الهدى وبيعته صحيحة، إلا أنه لا يجوز القتال معه لأهل القبلة، انتهى.

توضيحات للمجلسي رحمته الله وللمعتزلي:

قال العلامة المجلسي «رحمه الله»: «

وأقول: كون هذا الكلام له وعليه لاشتماله على الحق والحق ينفعه، والباطل يضره.

أو ظاهر الكلام له تستحسنه العوام، وباطنه حجة عليه، إذ بعد الإقرار بصحة البيعة لا مجال للأمر بالمخالفة.

(1) نهج البلاغة (بشرح عبده) ج 3 ص 121 و 122 وبحار الأنوار ج 32 ص 65 عنه، وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 17 ص 246.

أو ظن أن هذا الكلام ينفعه وفي الواقع يضره.

أو ينفعه في الدنيا، ويضره في العقبى.

والأمر برفع الذيل وشد المنزر كناية عن الاهتمام في الأمر.

والخروج من الجحر، استهانة به حيث جعله ثعلباً أو ضبعاً.

والجحر بالضم كل شيء تحفره السباع والهوام لأنفسها.

قوله «عليه السلام»: «فإن حققت» أي أمرك مبني على الشك،

فإن حققت لزوم طاعتي، أي فسر حتى تقدم علي، وإن أقمت على الشك، فاعتزل العمل.

أو إن أنكرت الطاعة فأظهر إنكارك واعمل بمقتضاه.

و «الخاثر»: اللبن الغليظ.

و «الزبد»: خلاصة اللبن وصفوته.

يقال للرجل إذا ضرب حتى أثخن: «ضرب حتى خلط زبده

بخاثره، وذائبه بجامده» كأنه خلط مارق ولطف من أخلاطه بما كثف وغلظ منها.

وهذا مثل ومعناه: ليفسدن حالك، وليضطربن ما هو الآن منتظم

من أمرك.

والقعدة - بالكسر - هيئة القعود كالحلبة والركبة.

قوله: «وتحذر من أمامك» قيل: كناية عن غاية الخوف.

وإنما جعل «عليه السلام» الحذر من خلف أصلاً في التشبيه

لكون الإنسان من وراءه أشد خوفاً.

وقيل: حتى تخاف من الدنيا كما تخاف من الآخرة.

ويحتمل أن يكون المعنى حتى تحذر من هذا الأمر الذي أقبلت إليه وأقدمت عليه - وهو تثبيط الناس عن الجهاد - كما تحذر مما خلفته وراء ظهرك ولم تقدم عليه وهو الجهاد.

وقال [ابن الأثير] في النهاية: الهون: الرفق واللين والتثبت.

«والهويناء» تصغير الهونى، تأنيث الأهون.

وقوله: «فاعقل عقلك» يحتمل المصدر. وقيل: هو مفعول به.

«وخذ نصيبك وحظك»: أي من طاعة الإمام وثواب الله. وقيل: أي لا تتجاوز إلى ما ليس لك.

«فإن كرهت فتنح» أي عن العمل، فإنني قد عزلتك..

«إلى غير رحب»: أي سعة بل يضيق عليك الأمر بعده.

وقال في النهاية: بالحرى أن يكون كذا: أي جدير.

وقال ابن أبي الحديد: أي جدير أن تكفى هذه المؤونة التي دعيت إليها.

«وأنت نائم»: أي لست معدوداً عندنا وعند الناس من الرجال الذين يفتقر الحرب والتدبيرات إليهم، فسيغني الله عنك، ولا يقال: أين فلان.

وقال ابن أبي الحديد: أي يأتىكم أهل البصرة مع طلحة ونأتيكم

بأهل المدينة والحجاز، فيجتمع عليكم سيفان من أمامكم ومن خلفكم.
وقال في قوله «عليه السلام»: «وما بالهويناء»: أي ليست هذه
 الداهية بالشيء الهين الذي ترجو اندفاعه بسهولة، فإن قصد الجيوش
 الكوفة من كلا الجانبين أمر صعب المرام، فإنه ليركبن أهل الحجاز
 وأهل البصرة هذا الأمر المستصعب، لأننا نحن نطلب أن نملك
 الكوفة، وأهل البصرة كذلك، فيجتمع عليها الفريقان (1).

عداوة أبي موسى عليه السلام:

لا ريب في أن أبا موسى الأشعري كان من ألد أعداء علي «عليه
 السلام» وآل بيت النبي «صلى الله عليه وآله»، ومن أشد الموالين
 لعمر بن الخطاب، وفي قصة التحكيم بعد صفين خلع علياً «عليه
 السلام» وقال: إن الخلافة تكون للطيب ابن الطيب، يعني عبد الله بن
 عمر (2).

وقد قرر الإمام الحسن «عليه السلام»: أنه حكم بالهوى، ولم
 يحكم بالقرآن (3).

(1) بحار الأنوار ج 32 ص 65 و 66.

(2) الأخبار الطوال للدينوري ص 200 وصفين للمنقري ص 542 وشرح نهج
 البلاغة للمعتزلي ج 2 ص 253 وأعيان الشيعة ج 1 ص 516.

(3) الإمامة والسياسة ج 1 ص 138 و (تحقيق الزيني) ج 1 ص 119 و (تحقيق
 الشيري) ج 1 ص 158.

فهذا الرجل يتجرأ على الله، ويخلع الخليفة المنصوب من قبل الله ورسوله، والذي له في عنقه بيعة (هي بيعة الغدير)، وقد بايعه المهاجرون والأنصار طائعين مختارين.. بعد بيعتهم له يوم غدير خم. ثم هو يريد أن يجعل الخلافة في من لم يحسن طلاق امرأته، ولم يره أبوه عمر بن الخطاب أهلاً لها، لا من قريب ولا من بعيد.. مؤثراً بعمله هذا الهوى، نابذاً لحكم القرآن.

فمن هذا حاله هل يمكن أن يعد في غير عداد أعداء علي «عليه السلام»؟! ولا سيما بعد أن فعل ما فعل في الكوفة، حيث امتنع من البيعة لعلي «عليه السلام»، وثبط الناس عن الخروج معه لقتال البغاة عليه..

ويكفي أن نذكر القارئ برواية عن الإمام الرضا «عليه السلام» حول وجوب البراءة من ظالمي آل محمد، ولعنه جمعاً منهم، وأبو موسى أحدهم⁽¹⁾.

وروى المعتزلي عن علي «عليه السلام»: أنه كان يلعن جمعاً

(1) عيون أخبار الرضا (ط مؤسسة الأعلمي) ج 1 ص 133 والفصول المهمة للحر العاملي ج 1 ص 446 وبحار الأنوار ج 10 ص 358 وج 65 ص 263 ومسند الإمام الرضا للطاردي ج 2 ص 502 وموسوعة أحاديث أهل البيت للنجفي ج 1 ص 264 والتفسير الصافي ج 3 ص 268 وتفسير نور الثقلين ج 3 ص 311.

هو أحدهم في صلاتي الفجر والمغرب(1).

وفي بعض الروايات: حشر الناس على خمس رايات، والثالثة مع جاثليق هذه الأمة، أبي موسى(2).

وفي رواية: شر الأولين والآخرين اثنا عشر: ستة من الأولين وستة من الآخرين، ثم سمى الستة من الأولين.. وأما الستة من الآخرين، فالعجل وهو نعتل، وفرعون وهو معاوية، وهامان هذه الأمة زياد، وقارونها وهو سعيد، والسامري وهو أبو موسى عبد الله بن قيس(3).

وقد قال حذيفة عنه: أما أنا فأشهد أنه عدو لله ولرسوله، وحرب

(1) شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 2 ص 260 وج 13 ص 315 والإيضاح لابن شاذان ص 63 و 234 والغارات للثقي ج 2 ص 641 ومناقب الإمام أمير المؤمنين للكوفي ج 2 ص 319 وشرح الأخبار ج 2 ص 535 وبحار الأنوار ج 33 ص 303 ومستدرك سفينة البحار ج 9 ص 266 والإمام علي بن أبي طالب للهمداني ص 794 وصفين للمنقري ص 552 وينايع المودة ج 2 ص 26.

(2) الخصال ج 2 ص 575 أبواب السبعين فما فوقها، ومصباح البلاغة (مستدرك نهج البلاغة) ج 3 ص 172 وبحار الأنوار ج 31 ص 438 ومستدرك سفينة البحار ج 2 ص 36 وتفسير نور الثقلين ج 5 ص 241.

(3) الخصال ج 2 ص 458 و 459 وبحار الأنوار ج 37 ص 342 وتفسير نور الثقلين ج 3 ص 391 و 392 وج 5 ص 684 و 685 وغاية المرام ج 2 ص 347.

لهما في الحياة الدنيا ويوم يقوم الأشهاد، يوم لا ينفع الظالمين معذرتهم، ولهم سوء الدار.

وكان حذيفة عارفاً بالمنافقين أسر إليه النبي «صلى الله عليه وآله» بهم، وأعلمه أسماءهم(1).

وكان ليلة العقبة في جملة من نفر برسول الله «صلى الله عليه وآله» ناقتة(2)..

(1) شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج13 ص314 و 315 والدرجات الرفيعة ص286 وقاموس الرجال ج6 ص108 وراجع: المعجم الكبير للطبراني ج3 ص165 والتفسير الكبير للرازي ج16 ص120 و 121 وسبل الهدى والرشاد ج10 ص262 وتهذيب الكمال ج5 ص502 وراجع: تاريخ اليعقوبي ج2 ص68 = البداية والنهاية ج5 ص25 والسيرة النبوية لابن كثير ج4 ص35 وراجع: الهداية الكبرى للخصيبي ص82 والمسترشد للطبري ص593 والخرائج والجرائح ج1 ص100 والعمدة لابن البطريق ص341 والصوارم المهرقة ص7 و 8 وكتاب الأربعين للشيرازي ص135 والبحار ج21 ص233 و 234 و 247 والسنن الكبرى للبيهقي ج8 ص200 ومجمع الزوائد ج1 ص109 والمعجم الكبير للطبراني ج3 ص164 و 165 وكنز العمال ج1 ص369 والدر المنثور ج3 ص259 وسماء المقال للكلباسي ج1 ص16 وإمتاع الأسماع ج2 ص75 وج9 ص328 وإعلام الوری ج1 ص246.

(2) شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج13 ص315 والأمالی للشيخ الطوسي ص182 والدرجات الرفيعة ص263 وموسوعة الإمام علي بن أبي طالب «عليه السلام» في الكتاب والسنة والتاريخ ج12 ص44 وقاموس الرجال

وثمة نصوص كثيرة أخرى لا حاجة إلى تتبعها..

مداراة علي عليه السلام لأبي موسى:

إن كتبه «عليه السلام» إلى أبي موسى تدل على شدة مداراته لأبي موسى وسعيه إلى أن لا يعطي إشارة يمكن أن يتخذها ذريعة، أو يمكن أن تسهل عليه اتخاذ قرار الفراق والمنازمة. بل هو يبقي أمام أبي موسى النوافذ والأبواب مفتوحة للعودة إلى دائرة الاستقامة، والتزام الحق..

مع أن أبا موسى قد أمعن في الإساءة له، وكاد أن يقلب الأمور رأساً على عقب، لولا أنه «عليه السلام» قد تداركها ببصيرته وحنكته، وتديره الصحيح..

والشدة التي كان «عليه السلام» يظهرها على أبي موسى، كانت مطلوبة، لأن أبا موسى كان يستحقها، ولأنه «عليه السلام» يريد أن يمارس حقه في ردع المعتدي، حتى لا يستهين به أعداؤه، ولا يظنون به الضعف، فيطمعهم ذلك بالعمل على إشغاله بمشكلاته الداخلية إلى الحد الذي يؤدي إلى زعزعة الثوابت، وإضعاف هيمنته على ما تحت يده..

ولأجل ذلك بادر إلى حسم الأمر معه حين ظهر للناس كلهم شدة

ج 11 ص 527 والمسترشد للطبري ص 597 وبحار الأنوار ج 33 ص 305 و 306 وج 82 ص 267 وج 28 ص 100.

عداوة أبي موسى له، وعدم جدوى محاولات ردعه عن إظهار هذه العداوة، وممارسة مقتضياتها في الواقع العملي بنحو مؤذٍ وخطير.. على أن هذا الصبر على الأذى قد أعطى الصورة الحقيقية التي يحاول مناوئوا علي «عليه السلام» طمسها عن حقيقة أبي موسى، وحقيقة البلاء الذي واجهه أمير المؤمنين «عليه السلام» فيه وفي أهل العراق عموماً، حين فرضوا عليه أن يكون أبو موسى هو ممثله في الحكومة (المكيدة) التي فرضها عليه جهال الأمة في حرب صفين وبعدها..

وكان أهل العراق مبهورين بعمر بن الخطاب، وقد دفعهم وفاؤهم له إلى التعلق بأبي موسى، والرغبة إلى علي «عليه السلام» بعدم عزله عن الكوفة، فكان لا بد لهم أن يكتشفوا حقيقة أبي موسى، لكي يدركوا مدى الظلم الذي تعرض له أمير المؤمنين بسببه. وليعرف كل الناس والأجيال التي ستأتي محنته مع أهل الشام بقيادة معاوية وابن العاص..

تصغير شأن أبي موسى:

لعل أبا موسى كان يظن أنه كبير، وخطير، لأن عمر بن الخطاب استعان به، وجعله على الكوفة. وكان لعمر بن الخطاب مكانة في العرب، الذين ميزهم وقدمهم على غيرهم من العجم، وأفسح لهم المجال لممارسة سياسات ظالمة ضد كل من ليس بعربي، مهما كان فضله، وعلمه، ومقامه..

ولعله ظن أن مقامه هذا يمنع علياً «عليه السلام» من معاملته بالعدل، ويجعله يغض الطرف عن سيئاته وإساءاته.. ويفسح له المجال ليتصرف كيف يشاء، ولا يستطيع عزله، مراعاة لمشاعر الناس على الأقل، فكان لا بد من إعادة الأمور إلى نصابها، بأن يريه حجمه الطبيعي، ويظهر له حقيقة ذاته، ويعرفه أنه «عليه السلام» لم يبقه على الكوفة خوفاً من أحد، ولا كرمى لعين أحد من الناس، ولا التزاماً بما قرره عمر فيه، بل أبقاه لأن بقاءه قد يفيد في إشاعة السكون، والطمأنينة، مع ملاحظة: أنه لن يكون قادراً على أي تصرف يسيء به إلى الناس، فعلي «عليه السلام» فوق رأسه لا يهمله، ولا يمهله لو فعل ذلك..

علي عليه السلام لا يستبعد أحداً:

وقد فهم الخاص والعام: أن علياً «عليه السلام» حين بايعه الناس بعد طول إصرار، لم يتعامل معهم من خلال مواقفهم السابقة منه، ولا انطلاقاً من منطق القرابة والعشيرة، أو المحبة والميل والولاء لمن اعتدوا عليه.

بل بدا «عليه السلام» وكأنه نسي ما جرى له، وما فعلوه معه، - وهو لم ينسه - ولكنه جعل مصلحة الدين والمسلمين نصب عينيه، فإذا فرضت هذه المصلحة تعريفهم بالحق، بادر إلى ذلك، مهما كان ذلك مرأً وجارحاً.

وإذا اقتضت المصلحة خدمة الناس، وحفظ شؤونهم، ودفع

عدوهم، والاستفادة في ذلك من كل الطاقات الكامنة فيهم بادر إلى ذلك بنفس راضية، وعقل منفتح، ومودة ظاهرة..

ويدلنا على ذلك: أنه قد ولى محمد بن أبي بكر مصر، ولم يمنعه من ذلك كون أبي بكر أباه، وولى أبا موسى الأشعري الكوفة، ولم يمنعه من ذلك عداوته له.

وهذه بالذات كانت سياسة رسول الله «صلى الله عليه وآله»، معهم ومع آبائهم، فقد حاربهم على الشرك، ثم صبر على مؤامرات المنافقين منهم، وسعى إلى الاستفادة منهم في خدمة الدين وأهله، حين كان يمكن ذلك.

وقد استفاد من خالد بن الوليد رغم ما فعله ببني جذيمة، ومن عمر وبن العاص، وحتى من أبي سفيان حين استعمله لجباية بعض الصدقات.

وغير ذلك من الموارد التي تجلت فيها السياسة الحكيمة له «صلى الله عليه وآله» معهم.

غرور أبي موسى:

1 - ولا شك في أن أبا موسى لم يكن من أهل النباهة والذكاء، ولأجل ذلك خدعه عمر وبن العاص في قضية التحكيم، حيث عرف عمرو أن هوى أبي موسى كان في ابن عمر، فاتفق معه على خلع علي «عليه السلام» ومعاوية.. ثم قدمه ليكون هو البادئ بخلع علي «عليه السلام» قبله.. فلما فعل ذلك أثبت عمر وبن العاص معاوية،

ووافقه على خلع علي «عليه السلام».

وقد قال أيمن بن خريم مخاطباً أهل الشام، ومشيراً إلى حمق أبي

موسى:

لكن رموكم بشيخ من ذوي يمن

لم يدر ما ضرب أخماس لأسداس (1)

وقال أبو موسى لعمر بن العاص لما خدعه عمرو: «إنما مثلك

(كَمَثَلِ الْكَلْبِ إِنْ تَحْمِلَ عَلَيْهِ يَلْهَثُ أَوْ تَتْرُكُهُ يَلْهَثُ) (2)».

فقال له عمرو: «إنما مثلك (كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَاراً) (3)» (4).

(1) شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 2 ص 231 ومناقب آل أبي طالب لابن شهر آشوب ج 2 ص 365 وبحار الأنوار ج 33 ص 314 ونهج السعادة ج 2 ص 265 والمستدرک للحاكم ج 3 ص 544 والدرجات الرفيعة ص 115 ومستدرکات علم رجال الحديث ج 3 ص 327 والأخبار الطوال للدينوري ص 193 و صفين للمنقري ص 502 وجواهر المطالب لابن الدمشقي ج 2 ص 58.

(2) الآية 176 من سورة الأعراف.

(3) الآية 5 من سورة الجمعة.

(4) تاريخ الأمم والملوك ج 5 ص 71 و (ط مؤسسة الأعلمي) ج 4 ص 52 وبحار الأنوار ج 33 ص 301 و 302 وشرح نهج البلاغة ج 2 ص 255 وتاريخ الإسلام للذهبي ج 3 ص 549 والفصول المهمة لابن الصباغ ج 1 ص 516 والكنى والألقاب ج 1 ص 162.

ويكفي قول الأحنف بن قيس لأمير المؤمنين «عليه السلام»:
«وإن عبد الله بن قيس رجل قد حلبت أشطره فوجدته قريب القعر
كليل المدية، وهو رجل يمان وقومه مع معاوية»⁽¹⁾.

أبوموسى ابن حائك:

واللافت هنا: أن أمير المؤمنين «عليه السلام» قد وصفه في
رسالة له، بعد أن ظهر منه ما ظهر بـ «ابن الحائك»⁽²⁾.
ووصفه عقيل لمعاوية، وهو جالس عن يمين معاوية بـ «ابن
السراقة»⁽³⁾.

-
- (1) صفين للمنقري ص 501 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 2 ص 230
وراجع: الأمالي للمرتضى ج 1 ص 212 وبحار الأنوار ج 32 ص 541
والفايق في غريب الحديث ج 2 ص 202 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 2
ص 230 وأنساب الأشراف للبلاذري ص 330 وتاريخ الأمم والملوك ج 4
ص 37 والكامل في التاريخ ج 3 ص 319.
- (2) نهج السعادة ج 4 ص 47 ومروج الذهب ج 2 ص 359 و (ط سنة 1377 هـ)
ج 2 ص 368 والكنى والألقاب ج 1 ص 162 والجمل للمفيد ص 131 والجمل
= لابن شدقم ص 113 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 14 ص 10 وعن
أنساب الأشراف ص 350 و 351 وتذكرة الخواص (ط النجف) ص 75 عن
مروج الذهب، وفيه قوله: فإن لم تفعل فقد أمرت من يقطعك إرباً إرباً.
- (3) شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 2 ص 125 وبحار الأنوار ج 42 ص 113
والدرجات الرفيعة ص 160 وقاموس الرجال للتستري ج 11 ص 527

فمن كان أبوه حائكاً، وأمه سرّاقة، أي كثيرة السرقة، كيف ترجى له المعرفة، والعلم، والنبيل، والنزاهة وسائر الصفات الحميدة؟..

قال المعتزلي: «أهل اليمن يعيرون بالحياسة» (1).

وقال: من كلام خالد بن صفوان: «ما أقوله في قوم: إما حائك برد، أو دابغ جلد، أو سائس قرد، ملكتهم امرأة، وأغرقتهم فأرة، ودل عليهم هدهد» (2).

قال الشهيد الثاني «رحمه الله»: «روى الفقيه جعفر بن أحمد القمي، في كتاب «الإمام المأموم» بإسناده إلى الصادق «عليه السلام» عن أبيه، عن آبائه «عليهم السلام»، قال:

قال رسول الله «صلى الله عليه وآله»: لا تصلوا خلف الحائك، ولو كان عالماً، ولا تصلوا خلف الحجام ولو كان زاهداً، ولا تصلوا خلف الدباغ ولو كان عابداً» (3).

وقال ابن ميثم «رحمه الله»: «الحياسة مظنة نقصان العقل، وذلك لأن ذهن الحائك عامة وقته متوجه إلى جهة صنعته، مصبوب

وعقيل بن أبي طالب للأحمدي الميانجي ص 66 و 87.

(1) شرح نهج البلاغة ج 1 ص 297 ومنهاج البراعة ج 3 ص 285.

(2) شرح نهج البلاغة ج 1 ص 297 ومنهاج البراعة ج 3 ص 285.

(3) بحار الأنوار ج 100 ص 179 وج 85 ص 119 عن شرح النفلية،

ومستدرك الوسائل ج 6 ص 464 وج 13 ص 98 ومستدرك سفينة البحار

ج 2 ص 474 وجامع أحاديث الشيعة ج 6 ص 440 وج 17 ص 377.

الفكر إلى أوضاع الخيوط المتفرقة، وترتيبها ونظامها، يحتاج إلى حركة رجليه، ويديه.

وبالجملة، فالشاهد له يعلم من حاله: أنه مشغول الفكر عما وراء ما هو فيه، فهو أبله عما عداه.

وقيل: لأن معاملة الحائك، ومخالطته لضعفاء العقول من النساء والصبيان. ومن كانت معاملته لهؤلاء، فلا شك في ضعف رأيه، وقلة عقله للأمور..

روي عن الصادق جعفر بن محمد «عليه السلام» أنه قال: عقل أربعين معلماً عقل حائك، وعقل حائك عقل امرأة، والامرأة لا عقل لها(1).

وعن موسى بن جعفر «عليه السلام» أنه قال: لا تستشيروا المعلمين، ولا الحوكة، فإن الله تعالى قد سلبهم عقولهم.

وذلك محمول على المبالغة في نقصان عقولهم.

وقيل: إنما عيَّره بهذه الصنعة، لأنها صنعة دنية، تستلزم صغر الهمة، وخستها، وتشتمل على رذائل الأخلاق.

فإنها مظنة الكذب والخيانة. روي أن رسول الله «صلى الله عليه وآله» دفع إلى حائك من بني النجار غزلاً لينسج له صوفاً.

(1) بحار الأنوار ج100 ص78 ومستدرك الوسائل ج13 ص97 وجامع أحاديث الشيعة ج17 ص377.

فكان يماطله، ويأتيه رسول الله «صلى الله عليه وآله» متقاضياً، ويقف على بابه، فيقول: ردوا علينا ثوبنا لنتجمل به في الناس. ولم يزل يماطله حتى توفي «صلى الله عليه وآله»..»(1).

هل هذا انتقاص؟!

وقد يدخل في وهم البعض: أن الحديث عن النساء بهذه الطريقة، وجعلها في مصاف الصبيان يمثل انتقاصاً من مكانة المرأة ومن شخصيتها يصل إلى حد الإهانة.. مع أننا (والكلام لهذا البعض) لا نشهد في الواقع العملي كبير فرق بين الرجل والمرأة، من الناحية العقلية، وفي سائر الخصائص والملكات.

كما أن السيدة الزهراء، وزينب، ومريم بنت عمران، وآسية بنت مزاحم.. وكذلك النساء الأخريات حتى غير المؤمنات منهن، قد أثبتن خلاف هذه المقولة، بل إن بعضهن حكمن البلاد بقوة، وحزم لا يقل عما يقوم به الرجال في هذا المجال.

كما أن نشاط المرأة وفعاليتها في المجالات العلمية، والاجتماعية، والإدارية وحتى في التجارة والمال وغير ذلك، لا يكاد يختلف عن نشاط الرجل، وفعاليته..

(1) شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 1 ص 323 و 324 ومنهاج البراعة ج 3 ص 285 و 286 ومستدرک الوسائل ج 13 ص 98 وبحار الأنوار ج 100 ص 78 وجامع أحاديث الشيعة ج 17 ص 377.

ونجيب:

بأن الإسلام ليس بصدد الانتقاص من المرأة في عقلها وتدبيرها، ولا في صلاحها، وحسن تقديرها للأمور، بل يريد أن يصف الأمور كما هي، ويضع كل شيء في موضعه، ويحدد حجمه ويقول: إن ثمة ظاهرة شائعة وهي أن الناس يتأثرون كثيراً بمحيطهم، حتى قيل: قل لي من تعاشر أقل لك من أنت. وقال الشاعر:

عن المرء لا تسأل وسل عن قرينه فكل قرين بالمقارن يقتدي

ويلاحظ: أن أكثر النساء إذا خلين وأنفسهن ينصرف تفكيرهن إلى شؤون نسائية، محضة، ويتداولن جزئيات منها، ومن المحيط الذي يعشن فيه.. يبتعدن كثيراً عما يهتم به الرجال. فيتحدثن عن مظاهرهن وملابسهن وجمالهن وغير ذلك من أمور الزينة و.. و.. ويستغرقن في الحديث عن حركات أطفالهن، ويستحضرن جميع ما له مساس بإطعامهم، وأكلهم وشربهم، ونومهم، وكذلك الحال فيما يرتبط بشؤون البيت، وحركاتهن وأعمالهن فيه. هذا فضلاً عن استحضارهن كل ما لديهن من شؤون وحالات النساء الأخريات.. وكل قول سمعنه، أو فعل رأينه، أو موقف اتخذنه.. وغير ذلك، وهي حالة تشبه إلى حد كبير حالة الحائك على النحو الذي تقدم بيانه..

فللمرأة عقلها الذي يخولها أن تكون كالرجل مكلفة بأحكام لا

تختلف في أكثر الأحوال عن تكليفه. ولكن الكثيرات منهن يكتفين بهذا المقدار ولا يتجاوزنه، وينصرفن إلى الأعمال المناسبة لهن من حيث التكوين، وبحسب الاستعدادات الجسدية التي أودعها الله تعالى فيهن. وإن حدث واختارت إحداهن، ما هو خارج عن هذا السبيل، فسرعان ما يضقن به ذرعاً، ويظهر نفورهن منه، ويتمنين الخلاص منه.

ولكن ذلك يكون عادة بعد فوات الأوان، حيث لا بد لهن من التسليم والاستسلام.

يضاف إلى ما تقدم: أن إنكار تأثير بعض الأعمال على الروح، كتأثير بعضها الآخر على الجسد مما لا مجال لإنكاره، وقد نهى الشارع عن اتخاذ بعض الحرف أو الصناعات، مثل بيع الأكفان، أو الحياكة، أو القصابة، أو الصيرفة، وبيع الطعام، والنخاسة، والصائغة، والحجامة(1).

(1) راجع: بحار الأنوار ج 100 ص 77 و 78 باب الصنایع المكروهة، وعلل الشرايع ج 2 ص 530 و 531 باب علل الصناعات المكروهة، ووسائل الشيعة (ط مؤسسة آل البيت) ج 17 ص 135 و (ط دار الإسلامية) ج 12 ص 97 - 99 باب كراهة الصرف، وبيع الأكفان، والطعام، والرقيق، والصياغة، وكثرة = = الذبح، والإستبصار ج 3 ص 62 - 64 باب ما كره من أنواع المعاش والأعمال، وتهذيب الأحكام ج 6 ص 362 والخصال ج 1 ص 201 ومعاني الأخبار ص 150.

وقد علل النهي بأن لهذه الأعمال وأمثالها آثاراً سلبية على روح الإنسان أو فكره، أو أخلاقه، وحالاته.

البيئات وقاعدة اليد:

1 - في معتبرة إسحاق بن عمار، عن أبي عبد الله «عليه السلام»:

أن رجلين اختصما إلى أمير المؤمنين «عليه السلام» في دابة في أيديهما، وأقام كل واحد منهما البيعة أنها نتجت عنده، فأحلفهما علي «عليه السلام»، فحلف أحدهما وأبى الآخر أن يحلف، ففضى بها للحالف.

ف قيل له: فلو لم تكن في يد واحد منهما، وأقاما البيعة؟!!

فقال: أحلفهما، فأيهما حلف ونكل الآخر جعلتها للحالف. فإن حلفا جميعاً جعلتها بينهما نصفين.

قيل: فإن كانت في يد أحدهما، وأقاما جميعاً البيعة؟!!

قال: أقضي بها للحالف الذي هي في يده (1).

2 - في معتبرة غياث بن إبراهيم، عن أبي عبد الله «عليه السلام»: أن أمير المؤمنين «عليه السلام»: اختصم إليه رجلان في

(1) الكافي ج7 ص419 وتهذيب الأحكام ج6 ص233 والاستبصار ج3 ص38 ووسائل الشيعة (ط مؤسسة آل البيت) ج27 ص250 و (ط دار الإسلامية) ج18 ص182 وجامع أحاديث الشيعة ج25 ص72.

دابة، وكلاهما أقاما البينة أنه أنتجها، ففضى للذي في يده، وقال: لو لم تكن في يده جعلتها بينهما نصفين (1).

3 - في صحيحة أبي بصير، عن الإمام الصادق «عليه السلام»: أن علياً «عليه السلام» أتاه قوم يختصمون في بغلة، فقامت البينة لهؤلاء أنهم أنتجوها على مذودهم، ولم يبيعوا، ولم يهبوا، وقامت البينة لهؤلاء بمثل ذلك، ففضى «عليه السلام» بها لأكثرهم بينة، واستحلفهم (2).

4 - في معتبرة عبد الرحمن بن أبي عبد الله، عن الإمام الصادق «عليه السلام»، قال:

«كان علي «عليه السلام» إذا أتاه رجلان يختصمان بشهود عدلهم سواء، وعددهم أقرع بينهم على أيهما تصير اليمين..

(1) وسائل الشيعة (ط مؤسسة آل البيت) ج 27 ص 250 و (ط دار الإسلامية) ج 18 ص 182 والكافي ج 7 ص 419 وتهذيب الأحكام ج 6 ص 234 وج 7 ص 76 والاستبصار ج 3 ص 39 وغوالي اللآلي ج 3 ص 527 وجامع أحاديث الشيعة ج 25 ص 73.

(2) وسائل الشيعة (ط مؤسسة آل البيت) ج 27 ص 249 و (ط دار الإسلامية) ج 18 ص 181 والكافي ج 7 ص 418 وتهذيب الأحكام ج 6 ص 234 والاستبصار ج 3 ص 40 ومن لا يحضره الفقيه ج 3 ص 38 و 39 و (ط مركز النشر الإسلامي) ج 3 ص 64 و 65 وجامع أحاديث الشيعة ج 25 ص 71.

إلى أن قال: ثم يجعل الحق للذي يصير عليه اليمين إذا حلف»⁽¹⁾.

ونقول:

1 - إن الرواية الأولى والثانية متفقتان على أن الدابة إذا كانت في يد أحدهما، وكان ذو اليد منكراً لما ادعاه الآخر، حكم بالدابة لذي اليد غير أن رواية غياث لم تذكر أنه «عليه السلام» أحلفه أو لم يحلفه.. فيحتمل أن يكون قد أحلفهما، ويحتمل أن يكون قد فعل ذلك فحلف صاحب اليد، وامتنع الآخر ويحتمل العكس، ويحتمل أن يكونا قد امتنعا معاً، فإذا ضمناها إلى الرواية التي صرحت بأن الحكم هو حلف صاحب اليد، وقيدناها بها لم يبق إشكال في البين.

2 - مورد صحيحة أبي بصير يختلف عن مورد رواية إسحاق بن عمار وغياث بن إبراهيم. فإن الصحيحة تتحدث عن صورة ما لو لم يكن ذو اليد منكراً، بل هو ادعى الجهل بالحال، وإن المال انتقل إليه من غيره بارت ونحوه.

فيحكم بتوجه الحلف على من كانت بينته أكثر عدداً، فإذا حلف حكم بأن المال له.

(1) من لا يحضره الفقيه ج3 ص94 والكافي ج7 ص419 وتهذيب الأحكام ج6 ص233 ووسائل الشيعة (ط مؤسسة آل البيت) ج27 ص251 و (ط دار الإسلامية) ج18 ص183.

3 - أما معتبرة عبد الرحمن بن أبي عبد الله فموردها نفس مورد رواية أبي بصير ولكنها ذكرت صورة ما لو تساوت البيئتان في العدد، وحكمت بلزوم القرعة، فمن أصابته القرعة حلف وأخذ المال.

4 - إن معتبرة إسحاق بن عمار المتقدمة تدل على أنهما لو حلفا معاً، أو امتنعا عن الحلف معاً كانت الدابة بينهما نصفين، وهذا هو مقتضى القاعدة، لأن قاعدة اليد تقتضي الاشتراك، إلا إذا ثبت الاختصاص بحجة شرعية.

5 - إن معتبرة إسحاق بن عمار أخص من صحيحة أبي بصير، لأنها تختص بدعوى المال. أما الصحيحة فهي أعم من دعوى المال وغيره فيخصص عموم الصحيحة بخصوص المعتبرة..

وهناك تفصيلات وأحكام أخرى تستفاد من هذه الروايات يمكن مراجعتها في كتب الفقه الاستدلالي..

الفصل الخامس:

لا تحن حنين الجارية..

عدم المعونة قطيعة:

علي، عن أبيه، عن بعض أصحابه، عن عمرو بن شمر، عن جابر عن أبي جعفر «عليه السلام» قال:

لما خرج أمير المؤمنين «عليه السلام» يريد البصرة نزل بالربذة، فأتاه رجل من محارب، فقال: يا أمير المؤمنين، إني تحملت في قومي حمالة، وإنني سألت في طوائف منهم المواساة والمعونة، فسبقت إلي ألسنتهم بالنكد، فمرهم يا أمير المؤمنين بمعونتي، وحثهم على مواساتي.

فقال: أين هم؟!

فقال: هؤلاء فريق منهم حيث ترى.

قال: فنصّ راحلته، فأدلفت كأنها ظليم، فأدلف بعض أصحابه في طلبها، فلأياً بلأى ما لحقت، فانتهى إلى القوم، فسلم عليهم، وسألهم ما يمنعهم من مواساة صاحبهم؟!

فشكوه وشكاهم.

فقال أمير المؤمنين «عليه السلام»: وصل امرؤ عشيرته، فإنهم

أولى ببره، وذات يده، ووصلت العشيرة أخاها إن عثر به دهر،
وأدبرت عنه دنياً، فإن المتواصلين المتبازلين مأجورون، وإن
المتقاطعين المتدابرين موزورون.

قال: ثم بعث راحلته، وقال: حل [خل «خ ل»] (1).

ونقول:

1 - قال العلامة المجلسي «رحمه الله»:

«ونصّ راحلته»: استخرج أقصى ما عندها من السير. ذكره
الجوهري، وقال: الدلف: المشي الرويد. يقال: دلف الشيء، إذا مشى
وقارب الخطو.

إلى أن قال:

والظليم: ذكر النعامة. والضمير في «طلبها» راجع إلى الراحلة.

وقال الجوهري: يقال: فعل كذا بعد لأي: أي بعد شدة وإبطاء.

ولأي لأياً: أي أبطأ.

إلى أن قال:

وما زائدة للإبهام والمبالغة. أي فلحقت راحلة بعض الأصحاب

راحلته «عليه السلام» بعد إبطاء، مع إبطاء وشدة، «فلأياً» إما حال،

أو مفعول مطلق من غير اللفظ.

(1) الكافي ج2 ص153 و 154 وبحار الأنوار ج32 ص132 وج71 ص105

عنه، وموسوعة أحاديث أهل البيت للنجفي ج7 ص170 وج11 ص111.

ويمكن أن يقرأ «لحقت» على بناء المفعول.

«وصل امرؤ» أمر في صورة الخبر، والنكرة للعموم كقولهم:
«أنجز حرٌّ ما وعد».

«وذاث يده»: أي ما في يده من الأموال.

وقال: «حل» بالحاء المهملة وتخفيف اللام، وهو زجر للناقة كما ذكره الجوهرى.

وفي بعض النسخ بالحاء المعجمة وتشديد اللام، فكأن الرجل كان
أخذاً بزمam الناقة أو بغرزها، فلما فرغ [أمير المؤمنين] من وعظهم
قال [للرجل]: خل سبيل الناقة(1).

2 - إن ذلك الرجل الذي كان من بني محارب قد أحسن حين
رضي بأن يدفع الفتنة، ويفض النزاع في قومه، بتحملة الغرامات، أو
ديات القتلى فيهم. وذلك إن دل على شيء، فهو يدل على نبل وكرامة
وإباء، وشعور بالمسؤولية.

3 - إن إحسان ذلك الرجل كان متوجهاً إلى قومه، لأنه أراد دفع الشر
عنهم. فلا معنى لأن يقابلوا إحسانه باللامبالاة، فضلاً عن أن يقابلوه
بالإساءة والأذى والنكد، قال تعالى: (هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَانِ إِلَّا
الْإِحْسَانُ؟)(2).

(1) بحار الأنوار ج 32 ص 132 و 133.

(2) الآية 60 من سورة الرحمن.

4 - ولم يكن يسع أمير المؤمنين «عليه السلام» أمام هذا الإحسان، الذي يقابله ذلك النكد والأذى إلا أن يبادر إلى معونته، ومساعدته في حل مشكلته، وإرشاد قومه، ومواعتهم.

ولو ترك «عليه السلام» الأمور على حالها لزهد الناس بالخير، ولنفروا عن التصدي لمسؤولياتهم في دفع الشرور عن الناس.. لا سيما إذا رأوا أن أعظم الناس اهتماماً بالقيم، وأشدّهم تعلقاً بعمل الخير لا يهتم لهذا الأمر، ولا يكلف نفسه عناء الدعوة إليه، والترغيب به.

5 - لا شك في أن هذه السرعة وشدة الإندفاع التي ظهرت منه «عليه السلام» سترضي ذلك الرجل المظلوم والمكروم، وستنزل على قلبه سكينه وطمأنينه، وبرداً وسلاماً. وستزيده تعلقاً بعمل الخير، حتى لو كلفه ما هو أعظم وأغلى من المال..

6 - إنه «عليه السلام» لم يزد في كلامه لأولئك الناس على أن أمرهم ببر صاحبهم، وصلته ومعونته، وأمره هو أيضاً بمثل ذلك. بل بدأ بأمره قبل أمرهم، ليلفت نظره إلى أنه لم يزد على أن قام بواجبه، فليس له أن يمن عليهم بفعله، وبما لا منة له به، بل يثيبه عليه كما نفس هذا الأمر سوف يطمئنهم إلى أنه لا مكان للامتنان منه عليهم، ثم عقب ذلك بطلب برّهم به، ومعونتهم له، مبيناً لهم أن لا منة لهم عليه أيضاً في ذلك، لأن الله تعالى هو الذي يتولى مثوبتهم.

7 - إنه «عليه السلام» قد بين لهم ولنا: أن هذا البر الذي ندبهم إليه وإن كان من المثوبات التي لا تصل إلى حد الإلزام، لكن

الإصرار على ترك هذا البر إذا بلغ حداً أصبح فيه مثلاً للتدابير والقطيعة، فإنه يصبح من موارد الإثم والعقوبة.

ولعل الأمر هنا كذلك.. فإن عدم المعونة لهذا الرجل يعد قطيعة منهم له، وهي ستنتج له البلاء والعناء بسبب أمر أراد به الخير لهم.

ومن الواضح: أن ترك المؤمن عرضة للبلاء والعناء مما لا يرضاه الله تعالى هو من موجبات سخطه، فكيف إذا كان هذا البلاء لأجل أمر قصد به دفع الشر عن طائفة من الناس؟!!

لا تحن حنين الجارية:

المفيد، عن الكاتب، عن الزعفراني، عن الثقي، عن الفضل بن دكين، عن قيس بن مسلم، عن طارق بن شهاب قال:

لما نزل علي بالربذة [وقيل: في ذي قار] سألت عن قدمه إلينا؟!!

ف قيل: خالف عليه طلحة والزبير وعائشة، وصاروا إلى البصرة،

فخرج يريداهم.

فصرت إليه، فجلست حتى صلى الظهر والعصر، فلما فرغ من صلاته قام إليه ابنه الحسن بن علي «عليهما السلام»، فجلس بين يديه ثم بكى وقال:

يا أمير المؤمنين، إني لا أستطيع أن أكلمك. وبكى.

فقال له أمير المؤمنين: لا تبك يا بني، وتكلم، ولا تحن حنين

الجارية.

فقال: يا أمير المؤمنين، إن القوم حصروا عثمان بما يطلبونه، إما ظالمون أو مظلومون، فسألتك [فأمرتك] أن تعتزل الناس، وتلحق بمكة حتى تؤب العرب، وتعود إليها أحلامها، وتأتيك وفودها، فوالله لو كنت في جحر ضب لضربت إليك العرب آباط الإبل، حتى تستخرجك منه.

ثم خالفك طلحة والزبير، فسألتك [فأمرتك] أن لا تتبعهما وتدعهما، فإن اجتمعت الأمة فذاك، وإن اختلفت الأمة رضيت بما قسم الله.

وأنا اليوم أسألك أن لا تقدم العراق، وأذكرك بالله أن لا تقتل بمضيعة!!

فقال أمير المؤمنين «عليه السلام»: أما قولك: إن عثمان حصر. فما ذاك وما علي منه، وقد كنت بمعزل عن حصره. وأما قولك: أنت مكة، فوالله ما كنت لأكون الرجل الذي يستحل به مكة.

وأما قولك: اعتزل العراق ودع طلحة والزبير، فوالله ما كنت لأكون كالضبع تنتظر حتى يدخل عليها طالبها، فيضع الحبل في رجلها حتى يقطع عرقوبها، ثم يخرجها فيمزقها إرباً إرباً.

ولكن أباك يا بني يضرب بالمقبل إلى الحق المدبر عنه، وبالسامع المطيع العاصي المخالف أبداً حتى يأتي علي يومي.

فوالله ما زال أبوك مدفوعاً عن حقه، مستأثراً عليه منذ قبض الله

نبيه «صلى الله عليه وآله» حتى يوم الناس هذا.

فكان طارق بن شهاب أي وقت حدث بهذا الحديث بكى.. (1).

ونقول:

نحتاج إلى أن نشير هنا إلى بعض الأمور، وهي التالية:

هذه القصة مفتعلة:

إن هذه القصة مفتعلة بلا ريب، إلا أن يكون الإمام الحسن «عليه السلام» قد أخبر أباه أمام الناس بما يقوله الناس، وبما يقترحونه من آراء، ليسمعهم تنفيذ تلك الآراء، ويعرفهم خطيئتها وفسادها.. وربما يكون المخبر شخص آخر غير الإمام الحسن «عليه السلام»، ونسب إليه زوراً أو خطأ. وربما تكون هذه الآراء من الشائعات التي كان أعداؤه يطلقونها،

(1) بحار الأنوار ج 32 ص 103 و 104 عن الأمامي للطوسي الحديث 37 من الجزء الثاني (ط) ص 32 و (ط دار الثقافة - قم) ص 52 و 53. وراجع نهج السعادة (ط) ج 1 ص 82 و (ط مؤسسة الأعلمي) ج 1 ص 252 - 254 وأنساب = = الأشراف (بتحقيق المحمودي) ج 2 ص 216 و 217 وتاريخ الأمم والملوك (ط الإستقامة) ج 3 ص 374 وراجع: شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 1 ص 226 - 227 و ج 19 ص 117 وحلية الأبرار ج 2 ص 299 و 300 وغاية المرام ج 6 ص 11 وتاريخ المدينة لابن شبة ج 4 ص 1256.

فتؤثر على ضعاف النفوس، فأراد «عليه السلام» تخليص الناس منها بهذه الطريقة..

ونستطيع أن نحشد عشرات الشواهد الدالة على عدم صحة نسبتها إلى الإمام الحسن «عليه السلام» كآراء له يتبناها، ويرتضيها لنفسه..

غير أننا نكتفي هنا بالأمور التالية:

أولاً: لماذا صبر الإمام الحسن «عليه السلام» إلى ما بعد مسير الإمام «عليه السلام» إلى الربذة في طلب طلحة والزبير، ألم يكن الأولى والأصوب: أن يسدي لأبيه هذه النصيحة قبل أن يخرج من المدينة؟!

وإن كان قد نصحه آنئذٍ ورفض «عليه السلام» نصيحته، فما معنى عودته إلى ذلك من جديد؟!

ثانياً: لماذا اختار الإمام الحسن «عليه السلام» هذه الساعة لإسداء نصيحته، وهو ما بعد الفراغ من صلاة الظهر، وحيث الناس مجتمعون حوله؟! ألم يكن بإمكانه - بل هو الأنسب - أن ينصح أباه فيما بينه وبينه؟! أو بحضور بعض الخواص؟!

ثالثاً: لماذا لا يستطيع الإمام الحسن «عليه السلام» أن يكلم أباه.. فإن كان ذلك خوفاً، فإننا لم نعهد من علي «عليه السلام» أنه يعاقب من يكلمه. وإن كان احتراماً، فإن كلامه معه لا ينافي احترامه له. ولو كان ينافيه لم يكلمه الإمام الحسن «عليه السلام» في هذا المورد

أيضاً..

إلا إن كان يرى أن حرمة أبيه «عليه السلام» قد سقطت، وأن كرامته زالت؟!!

ثم ألم يكن الإمام الحسن «عليه السلام» وغيره يكلمون علياً في مختلف الشؤون؟!!

رابعاً: لماذا يبكي الإمام الحسن «عليه السلام» بين يدي أبيه، فإن ما أشار به عليه لا يستدعي البكاء والحنين، كحنين الجارية..

خامساً: كيف ظهر للإمام الحسن «عليه السلام»: أن مسير أبيه إلى العراق سينتج عنه أن يقتل بمضيعة؟! وهل سيكون مقامه في المدينة أضمن لحياته، من العراق؟!!

ألم يتعرض لمحاولة اغتيال من قبل خالد بن الوليد حين كان يصلي في المسجد في جماعة الناس في ظاهر الأمر خلف أبي بكر؟! وألم يتعرض للتهديد بالقتل من قبل ابن عوف ومن وراءه، تنفيذاً لوصية عمر للشورى التي دبرها لتأتي بعثمان دون سواه؟!!

سادساً: ألم يكن الإمام الحسن «عليه السلام» يعلم بما أخبر به رسول الله «صلى الله عليه وآله» عن أن علياً «عليه السلام» سيموت شهيداً على يد أشقى الأولين والآخرين.

سابعاً: لماذا يوجه الإمام علي «عليه السلام» هذه الكلمة اللاذعة لابنه: «لا تحن حنين الجارية» ألم يحتمل أن يكون لديه أمر عظيم يقتضي بكاءه وحنينه هذا؟!!

ثامناً: لم نفهم المصلحة في لحوق علي «عليه السلام» بمكة حين كان عثمان محصوراً! ألا يحمل هذا التصرف أخطار انفلات الأمور، وحدث فتنة تسقط فيها عشرات القتلى بين بني أمية وسائر الناس؟! ألم يكن احتمال أن يكون وجود أمير المؤمنين «عليه السلام» في المدينة مفيداً في تخفيف المصائب والآلام، ودفع الرزايا؟!!

تاسعاً: لم نلاحظ: أن بقاء علي «عليه السلام» في المدينة قد أوجب أي خلل، أو عرضه لأية مشكلة. وقد تحقق إجماع الأمة عليه، ورجع الناس كلهم إليه، وأنته وفودهم، إلا الذين كانوا يخشون من العقوبة على ما ارتكبوه، ومن استرداد ما أخذوه من بيت المال، فإن هؤلاء لن يكون لهم موقف غير موقف العداء له «عليه السلام»، سواء أكان علي «عليه السلام» في المدينة أو في مكة.

ولو أنه «عليه السلام» ابتعد عنهم، لكان طلحة استغلها، واغتتمها فرصة ثمينة لفرض نفسه على الناس، فأمسك الأمور، وربما نشأت فتن كبيرة وخطيرة نتيجة لذلك. وكان البلاء به أعظم، والمصيبة أكبر.

عاشراً: إذا كان الإمام الحسن «عليه السلام» قد نصح أباه بعدم اللحاق بطلحة والزبير، فلم يقبل منه، فما معنى أن يقوم هذا المقام في الربذة، خصوصاً بعد أن باشر علي «عليه السلام» حركته ولحقهما إلى هذا الوضع، فهل كان قد تجدد له أمل بتراجع علي «عليه السلام»؟!!

ولو أنه «عليه السلام» قد تراجع ورجع. فكيف، وما هو الحل لمعضلة طلحة والزبير بعد استيلائهما على بيت المال وقتل حراسه؟! وقتل طائفة كبيرة من شيعة علي «عليه السلام» في البصرة؟!

حادي عشر: لقد كان أمر الأمة مجتمعاً، وقد فرق أمرها طلحة والزبير وعائشة.. فهل سيؤثر تركه «عليه السلام» لهما، وإهمال أمرهما في جمع الأمة، أم سيزيدها فرقة، وتمزيقاً؟! وكيف يكون التراجع وترك الباغي والناكث لبيعته والخارج على إمامه وقاتل النفوس المحترمة، وناهب بيوت الأموال، من موجبات إنهاء بغيه، وعودته إلى الطاعة، وإصلاح ما فسد؟! أم أن هذا الذي فعله من موبقات سيزيده إصراراً على متابعة مسيرته، لأنه يعلم أن تراجع سيعضه أمام المساءلة والحساب، والعقاب؟!

ثاني عشر: لو أن علياً «عليه السلام» ترك طلحة والزبير، ورضي بما قسم الله، هل كانا سيتركانها، ولا يهاجمانه، ولا يسعيان في قتله وقتل خيرة أصحابه، بحجة الطلب بدم عثمان؟!

وهل سوف يستطيع الصمود والمقاومة إذا كان في مكة، وفي المدينة؟! أم أنه سيقهر ويغلب على أمره. وتكون النتيجة الكارثة المحققة التي لا دواء لها. ولا مهرب منها؟!

ثالث عشر: تضمن بعض نصوص هذه الرواية: أنه «عليه السلام» قال لأبيه: «فأمرتك أن تعتزلهم» و «فأمرتك أن تعتزل الناس» وهي تعابير لا تناسب أدب الإمام الحسن تجاه أبيه «عليهما

السلام»، وهو المطهر المعصوم، ربيب بيت النبوة، ونشأة غرس الإمامة.

رابع عشر: إنه «عليه السلام» كان يعلم أن أباه مع الحق، ومع القرآن، وأن الحق والقرآن معه، كما نص عليه رسول الله «صلى الله عليه وآله»⁽¹⁾، وأنه معصوم عن الخطأ، مبرأ من الزلل، مطهر من أي نقص ورجس، فكيف يعلن هنا أنه يخطئ، ويصر على خطئه، ولا يتراجع عنه، رغم بيانه له..

خامس عشر: بالنسبة لاعتزال علي «عليه السلام» الناس، وخروجه من المدينة، فإن الناس سيطلبونه ويضربون إليه آباط الإبل يقول المعتزلي: «ليس هذا الرأي عندي بمستحسن».

ثم ذكر: أنه لو فعل ذلك لولوا غيره، بل كان ذلك قرّة أعينهم، فإن قريشاً كانت تبغضه أشد البغض⁽²⁾.

سادس عشر: إن الإمام الحسن «عليه السلام» نفسه لم ينتظر بعد استشهاد أبيه «عليه السلام» حتى تضرب إليه العرب آباط الإبل، بل بادر إلى أخذ البيعة من الناس، والإمساك بالأمر، حتى يفوت على

(1) راجع: كشف الغمة ج1 ص143 - 148 وتقدمت مصادر الحديث.

(2) راجع: شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج13 ص299 و 300 وج12 ص85 وكتاب الأربعين للشيرازي ص251 والمراجعات للسيد شرف الدين ص347 و 348 والفصول المهمة للسيد شرف الدين ص96.

أعدائه، ومعاوية منهم الفرصة، ويمنعهم من الفساد والعبث والإفساد.

سابع عشر: إن علياً «عليه السلام» قد جلس في بيته حين غصب حقه يوم السقيفة، ولم تأت العرب، ولم تضرب إليه أباط الإبل.

ثامن عشر: إن الكلام المنسوب إلى الإمام الحسن «عليه السلام» قد جاء ظاهر التناقض، فبينما هو يامر أباه بالإعتزال في بادئ الأمر، فإن الناس سوف يختلفون. ثم تضرب إليه العرب أباط الإبل، ويعود الناس إليه، يعود فيقول: إنه بعد خروج طلحة والزبير إن اجتمعت الأمة فذاك، وإن اختلفت رضيت بما قسم الله.. فإن المفروض - قياساً مع ما سبق - هو أن يؤكد له حتمية رجوع الناس إليه، كما أكد له ذلك حين قتل عثمان مع أن طلحة كان يتهيأ لتقبلبيعة الناس له، وقد فوجئ بميلهم إلى علي «عليه السلام»، وقد تقدمت الإشارة لنا إلى ذلك.

هذا هو الهدف:

ولعل المطلوب لهؤلاء الذين يتعاملون مع هذا الموضوع بهذه الطريقة هو الإيحاء للناس: بأن لعلي «عليه السلام» يداً في قتل عثمان ولو بالتحريض.. ولو أنه اعتزل حين حصار الناس لعثمان وخرج من المدينة، لكان أولى وأسلم له من التورط في هذا الأمر.

كما أن المطلوب هو التشكيك بحصول الإجماع على خلافته.. والمطلوب ثالثاً تبرير موقف الخارجين عليه.. وتعذير المتخاذلين عن نصرته..

جواب علي عليه السلام:

وقد تضمنت الإجابات التي نسبتها نفس الرواية إلى علي «عليه السلام» أموراً مهمة أيضاً، وهي:

1 - أن حصار وقتل عثمان لا يعنيه، ما دام أنه لم يشارك لا في حصره، ولا في قتله.. فضلاً عن أنه قد بذل محاولات قوية للإصلاح، ولكن عثمان قد أفسلها. وكذلك مروان.

2 - إنه «عليه السلام»: كان يعلم: أن الذين يريدون العدوان عليه لن تمنعهم مكة من ذلك، بل سوف ينتهكون حرمة مكة، ولا يريد «عليه السلام» لذلك أن يحصل مهما كلف الأمر.

3 - إن ترك طلحة والزبير في العراق سوف يجريئهما على طلبه، للتخلص منه أينما كان، لأن نفس وجوده يخيفهما، ولن يشعرا بالأمان ما دام حياً، بل هم سيستخرجونه وسيمزقونه إرباً إرباً إن قدروا عليه.

قد تكون هذه القضية قد حرفت:

وبعد.. فإننا لا نستبعد: أن يكون لهذه القضية أصل، ويكون المعارض على أمير المؤمنين «عليه السلام» شخص آخر، كابن عباس، أو أسامة بن زيد(1).

والذي أظهر: أن له رأياً يشبه هذا الرأي. وقد ذكرنا كلامه فيما

(1) الفتوح لابن أعمش ج2 ص227 و (ط دار الأضواء) ج2 ص422 وأنساب الأشراف ج5 ص77.

سبق..

ويكون أصحاب الأهواء قد بدلوا اسماً باسم، لأنهم رأوا أن اسم الإمام الحسن «عليه السلام» أكثر تأثيراً، وأكبر نفعاً لهم فيما يرمون إليه من أضعاف أمر علي «عليه السلام»، وتقوية منطق وموقع مناوئيه، والتخفيف من حدة الانتقادات التي توجه إليهم.

ويشبه هذا ما حصل من تغيير في الأسماء في قصة اعتراض الإمام علي «عليه السلام» على الحسن البصري في وضوئه، فأمره «عليه السلام» بأن يحسن الوضوء. فذكّره الحسن البصري بمن قتل في حرب الجمل.

فبدلوا اسم الحسن البصري باسم الإمام الحسن «عليه السلام»، وزعموا: أنه «عليه السلام» كان مخالفاً لأبيه في أمر عثمان.. بل قالوا عنه: إنه كان عثمانياً، وسيأتي بعض الحديث عن ذلك حرب الجمل. إن شاء الله تعالى..

النجار يعترض.. والأفغاني يجيب:

وبعد أن ذكر سعيد الأفغاني هذه القصة المزعومة عن بكاء الإمام الحسن بين يدي أبيه «عليهما السلام»، وأيد صحة ما قاله الإمام علي «عليه السلام»، زاعماً: أن الإمام الحسن «عليه السلام» قد أخطأ في ذلك.. عطف عليه تخطئة عبد الوهاب النجار فيما علقه على هذا النص المزعوم، ونحن نذكر هنا كلام النجار أولاً، ثم كلام الأفغاني، ولنا كلام معهما نذكره بعد ذلك.

قال النجار:

«وكأنني به (يعني الإمام علياً) في هذا الأمر الأخير يقول بمقالة عثمان:

«لا أخلع لباساً ألبسنيه الله عز وجل». وهو اعتذار لا يقبله من يريد له وللمسلمين السلامة، أو وهو مثل اعتذار دول الاستعمار: بأنه لا مناص لهم من التبعية الملقاة على عاتقهم بإزاء الأمم التي يحتلون بلادها، ويهيمنون عليها وعلى مرافقها ومقومات حياتها دون أهلها»⁽¹⁾.

فأجابه سعيد الأفغاني:

بأن حكمه هذا ليس بسديد من وجوه:

أولها: أن هناك فارقاً كبيراً بين موقف علي وموقف عثمان، فعثمان عظمت منه الشكوى، واستطار من عماله الشر، واستفحلت عليه الثورة، وانتشرت الأمور. فلو اعتزل لكان هناك أمل في إخماد الجذوة، واستقامة الأمور.

أما علي فلم يحتج عليه أحد بخطيئة، أو ميل حكم، أو جور، أو أثر. حتى الذين كرهوا بيعته استتروا بالمطالبة بدم عثمان، أي أعلنوا: أن خصومهم قتلة عثمان، لا علي.

فلو اعتزل علي لكانت الأمور أضيع، والشر أعم. ولازداد

(1) تاريخ الإسلام: الخلفاء الراشدون، لعبد الوهاب النجار ص414.

انتشار الأمر، وتفرق الكلمة. فلا شك في أن اعتزاله هرب من الواجب، وفرار من الصف، وجريمة أي جريمة.

وما كان علي من رجال الدنيا يوماً من الأيام، حتى يصح أن نظن في حرصه على الإمارة إرضاءً لطمع من الأطماع.

ثانيها: لو كلفنا كل إمام أن يعتزل الحكم كلما كره إمامته كاره، أو خرج عليه خارج، ما انقضت ساعة إلا نصب فيها إمام جديد، إذ لا يخلو رجل من كاره، ونصف الناس أعداء لمن ولي الأحكام، هذا إن عدل.

ثالثها: تشبيه حجة الإمام هنا بدعوى دول الاستعمار التي هي أبعد عن الحق، وأنأى عن الواقع، فهذه الدول مبطلّة تدعي باطلاً لتبرر ظلماً، والإمام صاحب حق يقوم بالواجب عليه، فهو يحتج ببينة واقعة، وأمر لزمه يقتضيه النهوض والحماية، ليعم الأمن والعدل، وشتان ما بين الحالتين.

وبعد، فإن علياً «عليه السلام» في جميع ما أتى حتى هذه الساعة ملتزم جانب الحق والصواب، ولئن أخذنا عليه إسراعه في عزل معاوية وغيره من عمال عثمان، وقلنا: إن هذا التصرف لا سياسة فيه، إن هذه المؤاخذه مؤاخذه سياسية، لا قضائية وجدانية. فليس من شك أنه - وقد اعتقد ما اعتقد - على حق في عزلهم ولا يجوز له - في دينه وأمانته - إبقاؤهم ولو ساعة إلا من قبيل ارتكاب أخف الضررين. وهذا هو الذي لم يأخذ به علي. وإذا أخطأ امرؤ مرة في سياسة

فليس معنى ذلك: أنه لا بصر له في السياسة ومقتضياتها.

هذه كلمة رأيت من الإنصاف إثباتها، إذ كثيراً ما رأيت بعض من (يتعاطى) التاريخ من أهل عصرنا يرمي علياً بالغفلة السياسية من أجل عزل معاوية، ويتعمى عن كثير من الحوادث الدالة على بصره في السياسة، وحسن تصريفه لشؤون الدولة، وهو بهذا من طراز كطراز أبي بكر وعمر (1).

ونقول:

اعتراض الأفغاني على علي عليه السلام:

إن مؤاخذتنا على الأفغاني هي في قوله أخيراً:

إنه يأخذ على علي «عليه السلام» إسراعه في عزل معاوية وغيره من عمال عثمان، وأن هذا التصرف لا سياسة فيه. بل هو خطأ، ولكنه خطأ لمرة واحدة، لا يدل على أنه «عليه السلام» لا بصر له في السياسة ومقتضياتها..

وهذا الكلام مرفوض جملة وتفصيلاً:

أولاً: إن قرار علي «عليه السلام» بعزل عمال عثمان هو عين السياسة الصائبة، والصحيحة، فإن هؤلاء العمال هم الأساس الأعظم لما جرى لعثمان. وإبقاؤهم لا يمكن أن يكون مقبولاً لدى القسم الأعظم من الأمة، ولا سيما أهل الخير والفضل. بل سيكون إبقاؤهم

(1) عائشة والسياسة ص 116 و 117.

هو عين الظلم لهم.

أضف إلى ذلك: أنه إذا كان أمير المؤمنين هو وصي الرسول، وقد نصبه رسول الله «صلى الله عليه وآله» إماماً للأمة في يوم الغدير، ويرى فيه الناس الإمام الذي يجري أحكام الله سبحانه، فإن إبقاء عمال عثمان في مناصبهم، سيفهم على أنه رضي عن كل جرائمهم وجنایاتهم، ومخالفاتهم وارتابهم للمآثم والعظائم. وسيرى الناس: أن هذا هو رأي الإسلام فيهم، وفيما فعلوه وارتابوه.. وسيبقى هذا الفهم سارياً في الأمة إلى يوم الدين، ولا شك في أن هذا سيصد الناس عن دين الله سبحانه، وعن الالتزام بشرائعه وأحكامه..

ثانياً: المفروض: أن سياسة العباد الصحيحة هي تلك التي تحفظ لهم مصالحهم، وأمنهم، وحياتهم ودينهم، وتسير بهم في الاتجاه الصحيح، نحو الهدف لتكون النتيجة هي سعادتهم في الدنيا والآخرة.. فإذا كان الهدف هو إعمار الكون، وفق رضا الله، فإن كل سياسة لا تأخذ لنفسها هذا الطابع، تكون فاشلة، ومدانة ومرفوضة..

نعم.. لو كان المطلوب هو سياسة العباد لمجرد حفظ حياتهم، مهما كانت تعيسة، وبائسة وذليلة، وموبوءة بالشرور والمآثم، ومفعمة بالظلم والبغي، والاستئثار، والتعدي على الكرامات، وعلى الأرزاق، وغير ذلك.. يشيع فيها الخداع، والكذب، والأساليب الشيطانية، واللاإنسانية - لو كان هذا هو المطلوب - فإن الاستقامة على طريق الحق، والعمل لإقامة الدين، والالتزام بالصدق، والمبادرة إلى

التضحية والإيثار، وما إلى ذلك يصبح خطأ فادحاً، وفشلاً واضحاً في سياسة الخداع، والتزوير، والمكر.. و.. ولم يعد معنى لقول علي «عليه السلام»: «والله ما معاوية بأدهى مني، ولكنه يمكر ويفجر.. ولولا كراهية الغدر لكنت من أدهى العرب»⁽¹⁾.

ثالثاً: إنه إذا كانت الفترة آنذاك هي فترة تأسيس الدين، والتأكيد على حقائقه، وإيضاح مفاهيمه، وبيان شرائعه.. وكان علي «عليه السلام» هو المسؤول عن هذا الأمر الخطير.. فإن الإخلال به يكون أخطر بكثير من أي ضرر آخر قد يلحق بعض الناس، قلوا أو كثروا، لأن عواقب هذا الإخلال ستلحق الأجيال كلها وإلى يوم الدين، لأنه سيؤدي إلى طمس أو تشويه الحقائق الإيمانية، والمفاهيم والأحكام الدينية، التي هي ملك للأجيال كلها، ولا يحق لأحد المساس بها، أو التهاون في حفظ بقائها وصفائها، بحجة أن فلاناً من الناس سيغضب، أو أن الفئة الفلانية ستعتدي على الفئة الأخرى.. وما إلى ذلك.

حيث إن المطلوب في مثل هذا الحال هو ردع المعتدي عن

(1) راجع: نهج البلاغة (بشرح عبده) ج 2 ص 180 وبحار الأنوار ج 33 ص 197 وج 40 ص 193 وج 72 ص 291 وشجرة طوبى ج 2 ص 294 والغدير ج 10 ص 172 ومستدرك سفينة البحار ج 3 ص 394 وج 7 ص 540 والإمام علي بن أبي طالب للهمداني ص 691 وموسوعة أحاديث أهل البيت للنجفي ج 8 ص 22 والمعيان والموازنة للإسكافي ص 166 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 10 ص 211 وينايع المودة ج 1 ص 454.

عدوانه، وليس المطلوب هو التنازل عن حقائق الدين ومفاهيمه..

الفصل السادس:

أحداث جرت في الربرة..

طيء عند علي عليه السلام:

روى المفيد، عن الكاتب، عن الزعفراني، عن الثقي، عن إسماعيل بن أبان، عن عمرو بن شمر قال: سمعت جابر بن يزيد الجعفي يقول: سمعت أبا جعفر محمد بن علي «عليه السلام» يقول: حدثني أبي عن جدي قال:

لما توجه أمير المؤمنين «عليه السلام» من المدينة إلى الناكثين بالبصرة نزل الربذة، فلما ارتحل منها لقيه عبد الله بن خليفة الطائي، وقد نزل بمنزل يقال له: «فيد»⁽¹⁾، فقربه أمير المؤمنين «عليه السلام».

فقال له عبد الله: الحمد لله الذي رد الحق إلى أهله، ووضعه في موضعه. كره ذلك القوم أم سروا به، فقد والله كرهوا محمداً «صلى الله عليه وآله» وناذبوه وقاتلوه، فرد الله كيدهم في نحورهم، وجعل دائرة السوء عليهم.

(1) في أمالي المفيد: «قديد».

والله لنجاهدن معك في كل موطن حفظاً لرسول الله «صلى الله عليه وآله».

فرحب به أمير المؤمنين، وأجلسه إلى جنبه. وكان له حبيباً وولياً. وأخذ يسأله عن الناس، إلى أن سأله عن أبي موسى الأشعري، فقال: والله ما أنا واثق به، ولا آمن عليك خلفه، إن وجد مساعداً على ذلك. فقال له أمير المؤمنين «عليه السلام»: والله ما كان عندي مؤتمناً ولا ناصحاً، ولقد كان الذين تقدموني استولوا على مودته، وولوه وسلطوه بالإمرة على الناس. ولقد أردت عزله فسألني الأشر فيه، وأن أقره، فأقرته على كره مني له، وعملت على صرفه من بعد.

قال: فهو مع عبد الله في هذا ونحوه إذ أقبل سواد كثير من قبل جبال طيء، فقال أمير المؤمنين «عليه السلام»: أنظروا ما هذا السواد؟! وقد ذهبت الخيل تركض، فلم تلبث أن رجعت، فقيل: هذه طيء قد جاءتك تسوق الغنم والإبل والخيل، فمنهم من جاءك بهداياه وكرامته، ومنهم من يريد النفوذ معك إلى عدوك.

فقال أمير المؤمنين «عليه السلام»: جزى الله طيئاً خيراً، (وَفَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ عَلَى الْقَاعِدِينَ أَجْراً عَظِيماً)⁽¹⁾. فلما انتهوا إليه سلموا عليه.

(1) الآية 95 من سورة النساء.

قال عبد الله بن خليفة، فسرني والله ما رأيت من جماعتهم، وحسن هيئتهم. وتكلموا فأقروا - والله - لعيني، ما رأيت خطيباً أبلغ من خطيبهم.

وقام عدي بن حاتم الطائي، فحمد الله وأثنى عليه، ثم قال:

أما بعد.. فإني كنت أسلمت على عهد رسول الله «صلى الله عليه وآله»، وأديت الزكاة على عهده، وقاتلت أهل الردة من بعده. أردت بذلك ما عند الله، وعلى الله ثواب من أحسن واتقى.

وقد بلغنا أن رجالاً من أهل مكة نكثوا بيعتك، وخالفوا عليك ظالمين، فأتيناك لننصررك بالحق، فنحن بين يديك فمرنا بما أحببت، ثم أنشأ يقول:

فنحن نصرنا الله من قبل ذاكم وأنت بحق جنتنا فسننصر
سنكفيك دون الناس طراً بنصرنا وأنت به من سائر الناس
أجدر

فقال أمير المؤمنين «عليه السلام»: جزاكم الله من حي عن الإسلام وأهله خيراً، فقد أسلمتم طائعين، وقاتلتم المرتدين، ونويتم نصر المسلمين.

وقام سعيد بن عبيد البخري، من بني بختري، فقال: يا أمير المؤمنين، إن من الناس من يقدر أن يعبر بلسانه عما في قلبه، ومنهم من لا يقدر أن يبين ما يجده في نفسه بلسانه، فإن تكلف ذلك شق عليه، وإن سكت عما في قلبه برح به الهم والبرم. وإني والله ما كل ما

في نفسي أقدر أن أؤديه إليك بلساني، ولكن والله لأجهدن على أن أبين لك، والله ولي التوفيق..

أما أنا فإنني ناصح لك في السر والعلانية، ومقاتل معك الأعداء في كل موطن. وأرى لك من الحق ما لم أكن أراه لمن كان قبلك، ولا لأحد اليوم من أهل زمانك، لفضيلتك في الإسلام، وقرابتك من الرسول. ولن أفارقك أبداً حتى تظفر أو أموت بين يديك.

فقال أمير المؤمنين «عليه السلام»: يرحمك الله، فقد أدى لسانك ما يجد ضميرك لنا. ونسأل الله أن يرزقك العافية، ويثيبك الجنة.

وتكلم نفر منهم، فما حفظت غير كلام هذين الرجلين. ثم ارتحل أمير المؤمنين، واتبعه منهم ستمائة رجل، حتى نزل «ذا قار»، فنزلها في ألف وثلاثمائة رجل⁽¹⁾.

ونقول:

تضمن النص المتقدم أموراً هامة، نكتفي بذكر بعضها هنا، وهي التالية:

الخلافة حق لعلي عليه السلام:

1 - يدل هذا النص على أن الناس كانوا يعرفون: أن الخلافة

(1) الأُمالي للمفيد ص 295 - 298 وبحار الأنوار ج 32 ص 101 - 103 عنه، والأُمالي للشيخ الطوسي ج 1 ص 67 و 68 و (ط دار الثقافة - قم) ص 70 - 72.

ليست أمراً يرجع البت فيه إلى الناس، بل هي حق جعله الله تعالى لشخص بعينه، وقد اعتدي على صاحب الحق، وأقصي عن المقام الذي جعله الله تعالى له.. ولأجل ذلك عبّر عبد الله بن خليفة بكلمة «رد الحق»، ثم عبّر بكلمة «إلى أهله» ليدل على ما ذكرناه..

وهذا يسقط دعوى الشورى، ودعوى صحة بيعة خمسة، أو ستة، أو أقل، أو أكثر..

2 - ثم جاء قول عبد الله بن خليفة: «ووضعه في موضعه»، ليفيد أمراً آخر، وهو: أن لهذا المقام مؤهلات لا بد من توفرها في من يتصدى له، وبدونها يكون قد وضع في غير موضعه.

وبدل أيضاً: على أن هذا الأمر كان قبل البيعة لأمير المؤمنين «عليه السلام» التي حدثت بعد مقتل عثمان في غير موضعه الطبيعي، لأن المتصددين له لا يملكون المواصفات المطلوبة للاضطلاع به..

الكارهون أمر علي عليه السلام:

صرح هذا النص: بأن الذين كرهوا خلافة علي «عليه السلام» هم أنفسهم الذين كرهوا أمر رسول الله «صلى الله عليه وآله». وكما رد الله كيدهم إلى نحورهم ونصر الله رسوله عليهم، كذلك سيكون حالهم مع علي «عليه السلام»، فإن الله سيخذل مناوئيه، وسينصره عليهم..

نصر علي عليه السلام نصر الله تعالى:

إن الجهاد مع علي «عليه السلام» ضد أعدائه لا يقتصر على تقوية أمره، ونصرته، بل يتعدى ذلك، لتصبح نصرته حفظاً لرسول الله «صلى الله عليه وآله».. الأمر الذي دل على أن هدف مناوئيه هو إسقاط النهج الذي يلتزم به، ويسعى لتكريسه وحفظه، وهو نهج رسول الله «صلى الله عليه وآله»، ودينه، وأطروحاته..

فالقتال معه «عليه السلام» سيكون حفظاً للرسول «صلى الله عليه وآله» أيضاً.

علي عليه السلام يسأل عن الناس:

وقد يقال: رأينا: أن علياً «عليه السلام»، أجلس عبد الله بن خليفة إلى جنبه، وصار يسأله عن الناس، فلماذا السؤال إذا كان علياً «عليه السلام» مسدداً بالعصمة وبعلم الإمامة.

وربما يجاب: بأن التسديد وعلم الشاهدية، وإن كان حاصلاً للإمام، لكن ذلك لا يمنع من أن يكون المطلوب منه التعامل الطبيعي مع الناس، وإفهامهم بصورة عملية أن على الحاكم أن يعرف أوضاع الناس، ولا يهمل تتبع أخبارهم بالطرق التي يعتمد عليها العقلاء، وتكون وفق الضوابط الشرعية. فإن من الضروري أن يكون واقفاً على أوضاعهم العامة، وعلى الأفكار المهيمنة عليهم، وعارفاً بتوجهاتهم وسياساتهم، ليتمكن من إصلاح ما فسد منها، ومد يد العون لمن يحتاج

منهم إلى المعونة، وحل المشكلات التي يواجهونها إن كان ثمة مشكلات..

علي عليه السلام يعرف دخيلة أبي موسى:

وحين سأل «عليه السلام» عن أبي موسى لم يسأل عن معاييه الشخصية، بل سأل عن أحواله وسياساته مع الناس، وموقفه من إمام الأمة، لأن هذا الموقف سيؤثر على عموم الناس، إذا كان موقفه هذا سيصل إلى حد إعلان خلافه لإمامه، ونكثه لبيعته.

وتزداد خطورة هذا الأمر حين يكون قد مهد له بتهيئة أعوان، وإثارة أجواء معينة.

وقد بينَّ أمير المؤمنين «عليه السلام»: أنه كان عارفاً بحال أبي موسى. وقبل أن يقره على عمله، فدل بذلك على أنه «عليه السلام» لم يفاجأ بأمره، ولم يخدع، ولم يقصر في البحث والتحري عن حاله وماله.. ولكن المصلحة العامة اقتضت أن يعامله على هذا النحو.

منشأ بغض أبي موسى لعلي عليه السلام:

وظهر مما تقدم أيضاً: أن انحراف أبي موسى عن أمير المؤمنين «عليه السلام» يرجع: إلى أن الخلفاء قبله «عليه السلام» استولوا على مودته..

فدل بذلك: على أن المودة لأولئك الخلفاء تستبطن الانحراف،

والخصومة معه، إن وجدوا فرصة لذلك، وأعواناً..

وهذا يشير: إلى أن القضية لم تبق في حدود العدوان عليه، والاستيلاء على حقه، بل تجاوزت ذلك إلى التأسيس لخط ينتهج العداء، ويتخذ ذلك له ديناً وطريقة ومذهباً.

مع أن النبي الأعظم «صلى الله عليه وآله» قد حذر من بغض علي «عليه السلام» أشد التحذير. وبيّن: أن بغضه «عليه السلام» بغض له، وأن حربه حربه، وسلمه سلمه، فلماذا لم تؤخذ هذه التحذيرات بنظر الاعتبار، ولم يرتب عليها الآثار؟!

ضرورة الاستجابة لطلب الأشر:

وتصريح أمير المؤمنين «عليه السلام» بأنه أقر أبا موسى على كره منه «عليه السلام» له.. لا يعني أنه قد انقاد الأشر خوفاً منه، فلم يكن الأشر ليخيف علياً «عليه السلام»، بل كان السامع المطيع له، وإنما هو قد أطاعه، لأن الأشر كان مصيباً فيما أشار به، ولم يكن «عليه السلام» غافلاً عنه إذ كان أهل الكوفة مخدوعين بأبي موسى، فكان لا بد من الكشف عن بصيرتهم ليروا الحقائق بأم أعينهم، فلا يظنوا أنه لو بقي عليهم لكانت أمورهم أكثر اتساقاً، وأقرب إلى الصلاح والنجاح، بل إن اتساق أمورهم، ونجاحهم متوقف على عزله..

ولم يكن ذلك ليخفى على علي «عليه السلام». ولكن كان من المصلحة أن يظهر لهم معرفته «عليه السلام» به، وأنه يريد عزله،

ثم يبقيه استجابة لطلب الأشر.

متى أراد عزل أبي موسى؟!

إذا كان هذا الحوار بين علي «عليه السلام» وبين عبد الله بن خليفة قد جرى حين ارتحال علي «عليه السلام» من الربذة، فهو يدل: على أن علياً «عليه السلام» كان بصدد عزل أبي موسى قبل ذلك، لقوله «عليه السلام»: «وعملت على صرفه من بعد»، ومعنى ذلك: أن إرادة عزله كانت سابقة على ما ظهر من أبي موسى من تخذيل حين أرسل إليه الإمام الحسن «عليه السلام» وعماراً بعد وصوله إلى ذي قار.

تفضيل المجاهدين:

ولعل بعض الذين جاؤوا بالهدايا كانوا غير قادرين على المشاركة في الحرب بأنفسهم، فأرادوا التعبير عن محبتهم وتأييدهم ومعونتهم بما جاؤوا به من هدايا..

أما البعض الآخر القادر على الحرب، وأرادوا أن يكتفوا بالهدايا والمعونة المالية، فإن لهم عند أمير المؤمنين «عليه السلام» كرامة المحب أيضاً، ولكنهم يعدون من القاعدين الذين ليس لهم مقام المجاهدين في الكرامة والفضل عند الله.

وقد صرح علي «عليه السلام» بهذا المعنى تنويهاً بالمجاهدين، وتعليماً وتوجيهاً لغيرهم، فقال:

(وَفَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ عَلَى الْقَاعِدِينَ أَجْرًا عَظِيمًا) (1).

إلا إن كان مقصوده «عليه السلام» بالمجاهدين: الأعم من المجاهدين بأموالهم، والمجاهدين بأنفسهم، فيكون «عليه السلام» قد طبق الآية المباركة على كلا الصنفين.

أثر القيادة الصالحة:

إن الذي ميز قبيلة طيء في موقفها هذا: أنها جاءت قبل أن يدعوها، فكانت مبادرتها إلى نصرته بقرار خالص منها، انطلاقاً من شعورها بالواجب، ونصرة للحق.

وهذا يدل على أنها تملك درجة عالية من الوعي ومن الإخلاص والصفاء..

ولا نشك في أن وجود الصالحين بينهم، وعلى رأسهم، أمثال عدي بن حاتم كان له الأثر الكبير في صلاحهم، وفي وضوح الرؤية لديهم..

ولو أن قيادة القبيلة كانت بيد إنسان فاسد لوجدنا القبيلة قد سارت في غير الاتجاه الصحيح الذي سارت فيه.

عدي منسجم مع علي عليه السلام:

صحيح أن خطاب عدي بن حاتم كان موجهاً إلى شخص يخاطب

(1) الآية 95 من سورة النساء.

علياً «عليه السلام»، وكان يؤكد له على أنهم يريدون نصره، ولكن علياً «عليه السلام» حين تقبل منهم هذا النصر لم يشر إلى نفسه بشيء، بل حوله إلى الإسلام وأهله حين جزاهم عن الإسلام وأهله خيراً..

غير أن ذلك لا يعني أن ثمة اختلافاً في النظرة، لأن عدي بن حاتم لم يخرج عن المسار الذي رسمه علي «عليه السلام»، لأنه «رحمه الله» قد صرح: بأنه قد نصر الله أولاً، ونصر النبي «صلى الله عليه وآله»، واعتبر نصره لعلي «عليه السلام» نصراً لله تعالى ولرسول الله «صلى الله عليه وآله». مصرحاً: بأن هدفه من ذلك: هو رضا الله سبحانه، والتماس ثوابه.

كما أنه «رحمه الله» قد صرح: بأنه بادر إلى نصره على الناكثين ليس لأجل الانتصار لشخص علي «عليه السلام»، بل لأنه ينصر بذلك الحق، ومن جاء به، ولأنه «عليه السلام» الأجدر بالنصر من الناكثين والمبطلين..

امتياز الطائيين:

إنه «عليه السلام» قد أثنى على طيء بأمر ثلاثة، هي:

الأول: أنهم أسلموا طائعين.

الثاني: أنهم قاتلوا المرتدين.

الثالث: أنهم نوا نصر المسلمين.

وبفينا ذلك:

ألف: أن إسلامهم طوعاً يدل على مزيد من التعقل والتدبير، والإدراك لمحاسن الأمور، وتمييزها عن مساوئها، وهذه فضيلة لم نجدها عند الكثيرين ممن يدعون لأنفسهم العقل والدهاء والفهم، ومنهم جبابرة قريش وفراعنتها، الذين ساقوا الناس إلى محاربة الله ورسوله، (جَعَلُوا أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ وَاسْتَعْشَوْا ثِيَابَهُمْ وَأَصْرُوا وَاسْتَكْبَرُوا اسْتِكْبَاراً)(1).

ب: كما أن قتالهم للمرتدين، من أمثال أتباع مسيلمة، وسجاح، والأسود العنسي، وطليحة يدل على مدى تذوقهم حلاوة هذا الدين، وشدة تعلقهم به، إلى حد التضحية بأنفسهم وبعلاقاتهم من أجله. وعلى مدى نفرتهم من الكفر والشرك، والارتداد إلى حد أنهم على استعداد لمحاربة وقتل من يرغب عن دين الإسلام، ويرغب عنه إلى الكفر والشرك.

ج: إن عزمهم على نصره أمير المؤمنين «عليه السلام» على أهل النكث والغدر، معناه: أن وعيهم وصلابتهم في دينهم جعلهم يدركون عواقب النكث والغدر، حتى لم يعد يوقفهم شيء عن إجراء أحكام الله في الناكثين والغادرين، بالرغم من أنهم يظهرون الإسلام، ويلتزمون بشعائره، ويمارسونها. وبالرغم من أنهم كانوا بقيادة زوجة نبيهم، وبنت أبي بكر، ومدللة عمر بن الخطاب.. ولم يمنعهم من ذلك:

(1) الآية 7 من سورة نوح.

أن يصبح الأمويون، والتمييون، والزبيريون وغيرهم أعداء لهم.. رغم معرفتهم بعواقب ذلك.

تفضيل علي عليه السلام:

أما سعيد بن عبيد، فقد بين لنا: أن لأمير المؤمنين «عليه السلام» من الحق، ما ليس لأحد سواه بعد الرسول «صلى الله عليه وآله». وأن هذا الحق لم يعط له اعتباطاً، أو لدوافع شخصية أو دنيوية، بل أعطي له لفضله في الإسلام.. فليس لأحد أن يدعي تفضيل أي كان من الناس على علي «عليه السلام»..

علي عليه السلام يرفض كلام العائف:

قال أبو جعفر «رحمه الله»: وسار علي «عليه السلام» نحو البصرة، ورايته مع ابنه محمد بن الحنفية، وعلى ميمنته عبد الله بن عباس، وعلى ميسرته عمر بن أبي سلمة، وعلي «عليه السلام» في القلب على ناقة حمراء، يقود فرساً كميثاً. فتلقاه بفيدي غلام من بني سعد بن ثعلبة، يدعى مرة، فقال: من هؤلاء؟!

قيل: هذا أمير المؤمنين.

فقال: سفرة قانية، فيها دماء من نفوس فانية.

فسمعها علي «عليه السلام»، فدعاه، فقال: ما اسمك؟!

قال: مرة.

قال أمر الله عيشك! أكاهن سائر اليوم؟!

قال: بل عائف.

فخلى سبيله.

ونزل بفيد، فأتته أسد وطيء، فعرضوا عليه أنفسهم.

فقال: الزموا قراركم، ففي المهاجرين كفاية(1).

توضيح: الكميت من الخيل الذي خالط حمرة سواد غير خالص.

ونقول:

في هذا النص أمور كثيرة تحتاج إلى توضيح، ومنها:

1 - إن هذا الرجل قد أطلق كلمات تشاؤمية متبرعاً بها، من دون أن تستند إلى أي أساس تقبله العقول. وبدا كأنه مدسوس ليثبط الناس عن أداء واجبهم، ويخوفهم من القتل بإخباراته الغيبية هذه، التي لا تستند إلى أساس..

2 - إن علياً «عليه السلام» حين دعا عليه: بأن يمر الله عيشه، إنما خاطبه بما يستحقه، لأنه إذا كان يثبط الناس عن الجهاد، ويتسبب بإفساح المجال أمام الباطل وأهله ليهيمن على الناس، أو يتسبب في تخاذل بعض الناس عن واجبهم، فذلك يعني: أنه قد أمر عيش هؤلاء

(1) شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 14 ص 17 و 18 والعبر وديوان المبتدأ والخبر ج 2 ق 2 ص 158 والفتنة ووقعة الجمل ص 137 و 138 وتاريخ الأمم والملوك (ط مؤسسة الأعلمي) ج 3 ص 495 والكامل في التاريخ ج 3 ص 225.

المتخاذلين وربما الأمة بأسرها، فيستحق أن يذوق مرارة العيش بنفس القدر الذي كان هو السبب في حصوله لغيره..

3 - إن ذلك الرجل أنكر لنفسه الكهانة، التي تعني الاتصال ببعض الجن، والأخذ منهم، وإطلاق بعض الكلمات الطنانة التي تحمل في طياتها القليل من الحق، والكثير من الباطل، ويتلاعب بذلك في مصائر الناس، ويؤثر على حركتهم وعلى حياتهم، وفق ما تقوده إليه أهواؤه..

فخشي ذلك الرجل من العقوبة والمؤاخذه لو اعترف بالكهانة، فلجأ إلى ادعاء العيافة وزجر الطير، الذي هو مجرد انسياق مع انفعالات نفسية، وخطرات لا أساس لها سوى الوهم والتخيل المستند إلى أسباب تافهة لا أثر لها، ولا واقع وراءها، منشؤها: ملاحظة حال الطير الذي يصادفه، في اسمه، وفي صوته، وفي مساقطه، فيتشاءم أو يتسعد بها.

وهذا لا أساس له من الناحية العلمية أو الواقعية.

الزموا قراركم:

1 - وقد أمر علي «عليه السلام» الوافدين عليه من طيء وأسد بلزوم أماكنهم، وعدم الالتحاق به، على الرغم من أنه كان بأمس الحاجة إلى الرجال.

وهذا يعطي: أنه «عليه السلام» لا يريد أن يحقق النصر على عدوه بأي ثمن كان، بل المهم عنده هو رعاية حال الناس من جميع

الجهات، ولو نفر الناس جميعهم، فقد تختل حياة المقيمين بعدهم من الناحية المعيشية، أو الأمنية. فيتعرضون لسلب أو نهب، أو غارة من بعض من لهم ثأر عليهم.. ولعل.. ولعل..

2 - ويبدو لنا: أن هؤلاء الذين جاؤوا من طيء هم مجموعة أخرى، غير الست مئة الذين لحقوا به «عليه السلام» منهم، بقيادة عدي بن حاتم «رحمه الله»..

في المهاجرين كفاية:

وقد قال «عليه السلام» لبني أسد وطيء: «في المهاجرين كفاية». ولم يذكر الأنصار على الرغم من أنهم كانوا معه أيضاً..

ولعل سبب ذلك: هو أن حربه المتوقعة إنما هي مع قريش.. فأراد «عليه السلام» أن يعرف الناس: بأن المهاجرين الذين حكى الله عنهم أو لهم كرامة عند الله ليسوا قريشاً، التي تناوئه. فإن الذين يناوئه هم الطلقاء وأبناؤهم منها. أما المهاجرون فهم معه. وهذه مسألة حساسة وهامة كان لا بد من إيضاحها للناس.

أخبرني عما وراءك:

وقدم رجل من الكوفة فيداً، فأتى علياً «عليه السلام».

فقال له: من الرجل؟!

قال: عمار بن مطرف.

قال: الليثي؟!

قال: الشيباني.

قال: أخبرني عما وراءك؟!!

قال: إن أردت الصلح فأبو موسى صاحبك، وإن أردت القتال فأبو موسى ليس لك بصاحب.

فقال «عليه السلام»: ما أريد إلا الصلح، إلا أن يُرد علينا(1).

ونقول:

إننا نكتفي بالنقاط التالية:

علم علي عليه السلام:

إذا أردنا أن نأخذ الأمور وفق النظرة التي تقول: إن علم الإمامة عند علي «عليه السلام» يمنع من جهله «عليه السلام» بالأشخاص.

فقد يجاب بما يدعيه البعض، من أن المعصوم نبياً كان أو إماماً لا يعلم بالجزئيات والتفاصيل.

ويرد عليه:

أن عيسى «عليه السلام» يقول للناس: (وَأَنْبِئُكُمْ بِمَا تَأْكُلُونَ وَمَا تَدْخِرُونَ فِي بُيُوتِكُمْ)(2).

وكان النبي «صلى الله عليه وآله» يخبرهم من خلال علم

(1) شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 14 ص 18 والفتنة ووقعة الجمل ص 137

وراجع: تاريخ الأمم والملوك (ط مؤسسة الأعلمي) ج 3 ص 495.

(2) الآية 49 من سورة آل عمران.

الشاهدية ببعض الأمور التفصيلية والجزئيات.. ومن ذلك قوله «صلى الله عليه وآله» لعمر: لن تؤمن بها حتى تموت⁽¹⁾. إشارة إلى متعة الحج.

ويمكن أن يجاب بنحو آخر، يكون به تفسير سؤاله «عليه السلام» عن اسم الرجل، ثم عن قبيلته، فيقال:

أولاً: إن علياً «عليه السلام» كان عارفاً بالرجل وبقبيلته، ولكنه عمل بتكليفه الظاهري، إذ لا يحق له التعامل مع الناس بعلومه الخاصة، التي تصل إليه بطرق غير عادية، وغير مقدورة ولا ميسورة لعامة الناس.

ثانياً ولعل المطلوب: هو أن يعرف غيره باسم ذلك الشخص، أما هو نفسه فكان في غنى عن ذلك.. كما أن المطلوب بسؤاله الثاني هو تحقيق اسم ذلك الرجل لغيره، حتى لا يقع في الغلط إذا أراد نقل هذا الحدث للآخرين..

يجب أن يسمع الناس:

إن أول سؤال ألقاه «عليه السلام» على ذلك الرجل: هو السؤال

(1) الإرشاد للشيخ المفيد (ط دار المفيد) ج 1 ص 174 وبحار الأنوار ج 21 ص 386 = = وجامع أحاديث الشيعة ج 10 ص 332 وكشف الغمة ج 1 ص 237 وكشف اليقين ص 239 وغوالي اللآلي ج 2 ص 90 وفقه القرآن للراوندي ج 1 ص 266.

عن أخبار الشأن العام. وأنته الإجابة التي كان يتوقعها عن أبي موسى، فقد أخبره عامر بأن أبا موسى لم يكن رجل حرب، بل هو سيتقاعس حتى لو كان تقاعسه عنها يجر عليه الخزي والذل.

هذا فضلاً عن أنه لا يمكن أن يحارب أحباءه وأولياءه، بل سيحاول الدفع عنهم ما استطاع إلى ذلك سبيلاً، حتى لو كان ذلك بقيمة نكث بيعته ونقض عهوده.

ونتيجة ذلك: أنه سيكون مع علي إن حفظ له علي «عليه السلام» أحباءه، وكف عنهم. وإن قاتلهم «عليه السلام» ولو دفاعاً عن النفس، كما هو حاصل بالفعل، فسيكون أبو موسى ضده، والمخذل عنه.

ودلينا على ذلك: أن أعداء علي «عليه السلام» قد سفكوا الدماء، وانهبوا بيوت الأموال، وغدروا، ونكثوا بيعتهم، وأبو موسى يواصل تخذيل الناس عن مساعدة من يريد دفع شرهم عن نفسه، وعن الناس، وإيقافهم عند حدهم..

لقد كان مطلوب علي «عليه السلام»: هو أن يسمع الناس هذه الأمور، ليعرفوا عدوهم من صديقهم، ولكي لا يفاجأوا بالأمور حين حدوثها..

عثمان بن حنيف عند علي عليه السلام:

وحين كان علي «عليه السلام» في الربذة، ولكن رواية سيف تقول: لما نزل علي الثعلبية أتاه الذي لقي عثمان بن حنيف وحرسه، فقام وأخبر القوم الخبر، وقال: اللهم عافني مما ابتليت به طلحة

والزبير، من قتل المسلمين، وسلمنا منهم أجمعين.

ولما انتهى إلى الأسد أتاه ما لقي حكيم بن جبلة، وقتلة عثمان بن عفان، فقال: الله أكبر، ما ينجيني من طلحة والزبير إذا أصابا ثأرهما، أو ينجيهما، قرأ: (مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي أَنْفُسِكُمْ إِلَّا فِي كِتَابٍ مِنْ قَبْلُ أَنْ نَبْرَأَهَا) (1).

وقال:

دعا حكيم دعوة الزماع حل بها منزلة النزاع

ولما انتهوا إلى ذي قار انتهى إليه فيها عثمان بن حنيف الخ.. (2).
قال أبو جعفر: وقدم عليه عثمان بن حنيف، وقد نتف طلحة والزبير شعر رأسه ولحيته وحاجبيه، فقال: يا أمير المؤمنين، بعثتني ذا لحية، وجئتك أمرد.

فقال: أصبت خيراً وأجراً.

ثم قال: أيها الناس، إن طلحة والزبير بايعاني، ثم نكثا بيعتي، وألبا على الناس.

ومن العجب انقيادهما لأبي بكر وعمر، وخلافهما علي، والله

(1) الآية 22 من سورة الحديد.

(2) راجع: تاريخ الأمم والملوك ج 4 ص 481 و (ط مؤسسة الأعلمي) ج 3 ص 496 والكامل في التاريخ ج 3 ص 225 والفتنة ووقعة الجمل ص 137.

إنهما ليعلمان أني لست بدونهما(1).

اللهم فاحلل ما عقدا، ولا تبرم ما قد أحكما في أنفسهما، وأرهما
المساءة فيما قد عملا(2).

الانتقام من الأبرياء:

قال الشيخ المفيد «رحمه الله»:

ثم قال طلحة والزبير لعائشة: ما تأمرين في عثمان [يعني: ابن
حنيف]؟! فإنه لما به.

-
- (1) شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 14 ص 18 وراجع ج 20 ص 278 وتاريخ
الأمم والملوك (ط أوربا) ج 1 ص 3141 - 3143 و (ط مؤسسة الأعلمي)
ج 3 ص 495 و 496 وراجع: مناقب آل أبي طالب ج 2 ص 112 وبحار
الأنوار ج 41 ص 206 والإمام علي بن أبي طالب للهمداني ص 718
والكامل في التاريخ ج 3 ص 226 والعبر وديوان المبتدأ والخبر ج 2 ق 2
ص 158 وراجع: إمتاع الأسماع ج 13 ص 238.
- (2) نهج البلاغة (بشرح عبده) ج 2 ص 19 - 21 ومصباح البلاغة (مستدرك
نهج البلاغة) ج 1 ص 291 والإرشاد للشيخ المفيد ج 1 ص 250 ومناقب آل
أبي طالب ج 2 ص 112 والجمل لابن شذقم ص 116 وبحار الأنوار ج 32
ص 64 و 78 و 116 و ج 41 ص 206 ونهج السعادة ج 1 ص 286 وشرح
نهج البلاغة للمعتزلي ج 1 ص 310 و ج 9 ص 38 و ج 14 ص 18 وتاريخ
الأمم والملوك ج 3 ص 496 والكامل في التاريخ ج 3 ص 226 وإمتاع
الأسماع ج 13 ص 238 والجمل للشيخ المفيد ص 144.

فقلت: اقتلوه قتله الله!

وكانت عندها امرأة من أهل البصرة، فقلت لها: يا أماء! أين يذهب بك؟! أتأمرين بقتل عثمان بن حنيف وأخوه سهل خليفة على المدينة؟! ومكانه من الأوس والخزرج ما قد علمت! والله لئن فعلت ذلك لتكونن له صولة بالمدينة يقتل فيها ذراري قريش.

فنا ب إلى عائشة رأيها وقالت: لا تقتلوه، ولكن احبسوه، وضيقوا عليه حتى أرى رأيي.

فحبس أياماً ثم بدا لهم في حبسه، وخافوا من أخيه أن يحبس مشايخهم بالمدينة ويوقع بهم، فتركوا حبسه⁽¹⁾.

حزن علي عليه السلام:

وقال الشيخ المفيد «رحمه الله» أيضاً:

فخرج ابن حنيف حتى أتى أمير المؤمنين «عليه السلام» وهو

(1) الجمل ص 284 و (ط مكتبة الدواري - قم) ص 153 و 154 وأشار في هامشه إلى المصادر التالية: أنساب الأشراف ج 1 ص 228 - 229 وتاريخ الأمم والملوك ج 4 ص 474 - 475 والأوائل ص 140 والإستيعاب ج 1 ص 326 - 327 ومثالب النواصب ج 3 الورقة 25 وتذكرة الخواص ص 67 والكامل في التاريخ ج 2 ص 217 - 220 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 9 ص 321 ونهاية الأرب ج 20 ص 38.

بذي قار، فلما نظر إليه أمير المؤمنين «عليه السلام»، وقد نكل به القوم، بكى وقال: «يا عثمان بعثتك شيخاً ألحى، فردوك أمرد إلي! اللهم إنك تعلم أنهم اجترؤوا عليك، واستحلوا حرمتك.

اللهم اقتلهم بمن قتلوا من شيعتي، وعجل لهم النعمة بما صنعوا بخليفتي»⁽¹⁾.

ونقول:

هنا أمور يحسن التوقف عندها:

علي عليه السلام والبطش بالأبرياء:

صحيح أن عائشة ومن معها قد خافوا من سهل بن حنيف الذي كان والياً على المدينة من قبل علي «عليه السلام»، فأطلقوا سراح أخيه عثمان بن حنيف بعد تعذيبه، وبعد أن كانوا قد صمموا على قتله..

ولكن الصحيح أيضاً: هو أن هذه النظرة خاطئة بكل ما لهذه الكلمة من معنى.. وأن ما توهموه لم يكن ليقع، فإن سهل بن حنيف

(1) الجمل ص 285 و (ط مكتبة الدواري - قم) ص 154 وقال في هامشه: قارن = = بتاريخ اليعقوبي ج 2 ص 182 و تاريخ الأمم والملوك ج 4 ص 480 والكامل في التاريخ ج 3 ص 226 وتذكرة الخواص ص 68 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 9 ص 321 و تاريخ مختصر الدول ص 106 ونهاية الأرب ج 20 ص 45.

كان أتقى لله من أن يقدم على ذلك، كما أنه كان والياً على المدينة من قبل علي «عليه السلام». ولا يمكن أن يرضى علي «عليه السلام» بأخذ الحق من غير صاحبه.

كيف وهو يقرأ قوله تعالى: (وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى) (1).

ولا يمكن أن يترك علي «عليه السلام» لسهيل بن حنيف حرية التصرف بأهل المدينة كما يحلو له.. ولا سيما فيما يرتبط بكرامات الناس، وحفظ حقوقهم وأمنهم.. فكيف إذا كانت دواعي التصرف شخصية، ولمجرد أن المعتدى عليه هو أخوه أو قريبه؟! مع كون من يريد الانتقام منهم لم يكن لهم أي دور فيما جرى على ذلك الأخ أو القريب!!

وكيف إذا كان المسؤول عن أمن هؤلاء الناس هو علي «عليه السلام» بالذات، فإنه هو القائل: «لو أعطيت الأقاليم السبعة بما تحت أفلاكها على أن أعصي الله في نملة، فأسلبها جلب شعيرة ما فعلته، وإن دنياكم عندي لأهون من ورقة في فم جرادة تقضمها» (2).

(1) الآية 15 من سورة الإسراء.

(2) راجع: نهج البلاغة ج 2 ص 218 وبحار الأنوار ج 41 ص 162 وج 42 ص 346 و ج 72 ص 360 ومستدرك سفينة البحار ج 3 ص 361 وج 10 ص 150 وحلية الأبرار ج 2 ص 201 وموسوعة أحاديث أهل البيت للنجفي ج 1 ص 354 وج 7 ص 189 ونهج السعادة ج 3 ص 90 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 11 ص 246 وينايع المودة ج 1 ص 442.

عائشة تأمر بقتل عثمان بن حنيف:

وقد أظهر النص المتقدم: أن عائشة قد أمرت بهذا الرجل المسلم، والتقي والوفي، في بيعته، والعامل بأمر الله تعالى له بالطاعة والنصرة لإمامه المنصوص عليه من الله ورسوله.

ولئن راود البعض شك في أن يكون قولها: «اقتلوه، قتله الله» لا يعني: أن القرار في ذلك كان لها، بل هو على حد قول أي إنسان يرى أحد أعدائه في يد جلاديه، فيقول لهم: اقتلوه.. مع أنه قد لا يكون ممن له الأمر والنهي أبداً..

فإن هذه الشبهة مردودة، لأن النص المتقدم نفسه يذكر: أنها لما نبهتها المرأة، عادت فقالت: «لا تقتلوه، ولكن احبسوه وضيقوا عليه حتى أرى فيه رأيي».

ابن حنيف في ذي قار أم في الربرة؟!

ولا نريد أن نصرف الوقت والجهد في التحقيق التدقيق في الموضع الذي لقي فيه عثمان بن حنيف «رحمه الله» أمير المؤمنين «عليه السلام».. هل لقيه في ذي قار؟! أم في الربرة؟! (1) أو في الطريق بينهما؟!

(1) راجع: تاريخ الأمم والملوك ج4 ص480 و (ط مؤسسة الأعلمي) ج3 ص495 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج14 ص18 والأعلام للزركلي ج4 ص205.

غير أننا نقول:

أولاً: لقد كتب علي «عليه السلام» إلى عثمان بن حنيف من الربذة، يخبره بمسير أصحاب الجمل نحو البصرة.. وأخبره أنه سيسرع اللحاق بهم - وقد تقدمت هذه الرسالة في فصل سابق من هذا الكتاب.

ونحن وإن قلنا: إن من الممكن أن تصل الرسالة إلى ابن حنيف.. ومن الممكن أيضاً: أن يصل الناكثون إلى البصرة، وأن يعيثوا فيها فساداً، ثم يأتي ابن حنيف إلى الربذة. ولكن ذلك يتوقف على إثبات: أن يكون علي «عليه السلام» قد أطل إقامته في الربذة بمقدار يمكن أن يحصل ذلك كله..

ولكنه يبقى احتمالاً بعيداً بحسب العادة، إذ يبعد أن يكون «عليه السلام» قد توقف في الربذة أكثر من شهر واحد، ولذلك نرجح الروايات التي تقول: إن ابن حنيف قد لقي علياً «عليه السلام» في ذي قار.

ثانياً: لقد ذكرت رواية الطبري ما يحل به الإشكال، ففيها: أنه لما نزل «عليه السلام» الثعلبية⁽¹⁾ أتاه الخبر عما لقيه عثمان بن حنيف وحرسه، فقام وأخبر القوم، وقال: «اللهم عافني مما ابتليت به طلحة

(1) الثعلبية: منزل على طريق مكة من الكوفة. وكانت عامرة ثم خربت [معجم البلدان ج2 ص78].

والزبير من قتل المسلمين، وسلمنا منهم أجمعين».

ولما انتهى إلى الإساد(1) أتاه خبر ما لقي حكيم بن جبلة، وما لقيه سائر الذين قتلهم الناكثون. فقال «عليه السلام»:

الله أكبر، ما ينجني من طلحة والزبير إذا أصابا ثأرهما، أو ينجيهما..

ولما انتهى إلى ذي قار أتاه عثمان بن حنيف، وليس في وجهه شعر(2).

من الكذب على علي عليه السلام:

غير أن نفس هذا النص الذي ذكرناه قد تضمن تزويراً واضحاً على لسان أمير المؤمنين «عليه السلام». حيث ذكر: «أنه «عليه السلام» حين بلغه في الإساد، ما جرى لحكيم بن جبلة وقتلة عثمان بن عفان، قال: ما ينجيني من طلحة والزبير(3) إلى آخر العبارة

(1) الأساود: ماء على يسار الطريق للقاصد إلى مكة من الكوفة. وفي المصدر الأساد. ولعل الواو سقطت من النسخ.

(2) لخصناه من تاريخ الأمم والملوك ج 4 ص 481 و (ط مؤسسة الأعلمي) ج 3 ص 496 وراجع: الكامل في التاريخ ج 2 ص 326 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 9 ص 321 وتذكرة الخواص ص 93 وراجع: الفتنة ووقعة الجمل ص 137.

(3) لاحظ تاريخ الأمم والملوك والمصادر المتقدمة.

المتقدمة..».

وهذا مكذوب على لسان أمير المؤمنين «عليه السلام» من جهتين:

الأولى: قوله: «وقتلة عثمان بن عفان». فإن علياً «عليه السلام» لا يمكن أن ينسب للناس ما هم بريئون منه.. فإن أهل البصرة الذين قتلهم الناكثون لم يقتلوا عثمان بن عفان.

بل قد عرفنا: أن طلحة والزبير قد ساهما في قتل عثمان. ومكنوا أهل مصر من قتله..

ولنفترض: أن بعض أهل البصرة شارك في قتله، فهل يمكن أن يشارك ست مئة رجل في قتل رجل..

ولنفترض أيضاً: أن ذلك ممكن، فهل انحصر القتلة، بأهل البصرة. دون أهل الكوفة ومصر، وأهل المدينة وسائر الأقطار؟! وإذا كان الأمر قد انحصر بأهل البصرة، فما المبرر لحرب الجمل، بعد أن أدرك الناكثون ثأرهم بحسب زعمهم؟!!

الثانية: تضمنت الرواية كذبة أخرى، وهي: أنه «عليه السلام» قال: ما ينحيني من طلحة والزبير، إذا أدركا ثأرهما، إذ لم يكن لطلحة والزبير ثأر عند أحد..

ومع غض النظر عن ذلك.. هل أدركا ثأرهما بقتل ست مئة بريء من أهل البصرة؟! إلى آخر الأسئلة التي قدمناها آنفاً.

يضاف إلى ذلك: أن علياً «عليه السلام» لم يكن يخاف من طلحة

والزبير، فما معنى قوله: ما ينجيني من طلحة والزبير؟! وإن كان الزبير يريد تخويف أصحابه من عدوهم، فهذا نقض للغرض، ومخالف للحكمة، فإن أحداً لا يقدم على تخويف أصحابه من عدوه، وهو بصدد حربه!!

بكاء علي عليه السلام لحال ابن حنيف:

وفي النص المتقدم: أن علياً «عليه السلام» حين رأى ابن حنيف بتلك الحالة بكى..

ويجب أن يُعلم: أن هذا البكاء ليس دليل ضعف وانهزام، بل هو: أولاً: دليل كمال علي «عليه السلام» في إنسانيته، لأن الإنسان القاسي ليس هو الرجل المثالي بنظر الإسلام، لأن الإسلام يعتبر القسوة والجفاف العاطفي نقصاً، ولذلك روي: أن الأقرع بن حابس قال لرسول الله «صلى الله عليه وآله» حين رآه يقبل الحسن والحسين «عليهما السلام»: لي عشرة من الولد، ما قبّلت واحداً منهم.. فقال «صلى الله عليه وآله»: من لا يرحم لا يرحم (1).

(1) إحقاق الحق (الملحقات) ج 10 ص 756 وبحار الأنوار ج 43 ص 282 و 295 ووسائل الشيعة (ط مؤسسة آل البيت) ج 21 ص 485 و (ط دار الإسلامية) ج 15 ص 203 وروضة الواعظين ص 369 ومناقب آل أبي طالب ج 3 ص 155 و 189 والعمدة لابن البطريق ص 401 وجامع أحاديث الشيعة ج 21 ص 415 ومستدرك سفينة البحار ج 6 ص 552

ثانياً: إن هذا البكاء يدل أيضاً على محبة علي «عليه السلام» لذلك الرجل الصالح المظلوم، عثمان بن حنيف. وعلى طبيعة علاقته «عليه السلام» بأصحابه. وأنها لم تكن علاقة مصلحة، ولا علاقة حاكم بمحكوم، يلقي إليه أوامره، ويطالبه بإجرائها، ولا يهتم بعد ذلك ما يحل به.. بل هي علاقة، مسؤولية، ومشاركة، ومحبة ورعاية.. وقدوته في ذلك رسول الله «صلى الله عليه وآله»، الذي تحدث الله تعالى عنه فقال:

(لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ)⁽¹⁾.

وبعد.. فهل من يبكي لما أصاب ابن حنيف، يرضى بقتل الأبرياء في المدينة على يد سهل بن حنيف انتقاماً منهم لما فعله أقاربهم بأخيه؟! حاشا!! ثم حاشا!!

روايات سيف لا تشبه غيرها:

إن من يلاحظ روايات سيف في تاريخ الأمم والملوك يجد: أنها

ومستدرك سفينة البحار ج 8 ص 394 ومسند أحمد ج 2 ص 241 و 269 و 514 وصحيح البخاري (ط دار الفكر) ج 7 ص 75 وصحيح مسلم (ط دار الفكر) ج 7 ص 77 وسنن أبي داود ج 2 ص 522 وسنن الترمذي ج 3 ص 212 والسنن الكبرى للبيهقي ج 7 ص 100.

(1) الآية 128 من سورة التوبة.

عالم آخر لا يشبه روايات غيرها للأحداث لا من قريب ولا من بعيد.. فإذا قرأت حرب الجمل في روايات سيف، أو حديث مقتل عثمان، أو غير ذلك، ثم قرأتها من روايات سائر المحدثين والمؤرخين، فستجد نفسك أمام حدثين لا يكاد يلتقيان على شيء إلا في بعض الأسماء، وفي كون كل منهما يتحدث باللغة العربية، ولا نستطيع أن تعقل مقولة صدق سيف، إلا إذا قررنا تكذيب جميع المؤرخين والمسلمين، ونصدق من اتهم بالوضع والإختلاق حتى بما هو أعظم من ذلك، وهذا غير معقول، ولا مقبول لدى أي عاقل يحترم نفسه، وعقله ووجدانه. ولولا الخوف من دخول الشبهة على بعض القراء لما تعرضنا لأمثال هذه الأضاليل والأباطيل.

خبر مقتل عثمان:

وقد ذكرت رواية سيف وصول خبر ما جرى لحكيم بن جبلة، وقتلة عثمان، وسيأتي: أن هذا الكلام ليس له أساس من الصحة، بل هو من مفردات التدليس، والتزوير، والخداع، فإن قتلة عثمان لم يكونوا في البصرة، باعتراف طلحة والزبير كما سنرى.

فإن طلحة كان هو قائد الهجوم على عثمان إلى أن قتل، وكان الزبير من المحرضين على قتله، وكانت عائشة تأمر الناس بقتله، وتقول: «اقتلوا نعتلاً فقد كفر»، إلى غير ذلك مما ستأتي الإشارة إليه في هذا الكتاب.

ثأر طلحة والزبير:

ولا ريب في كذب الذي ذكره الطبري عن سيف، عن أن علياً «عليه السلام» قال: الله أكبر، ما ينجيني من طلحة والزبير إذا أصابا ثأرهما، أو ينجيهما.

فأولاً: إن علياً «عليه السلام» كان على يقين من النتائج، ولم يكن خائفاً من طلحة والزبير، حتى لو أصابا ثأرهما، وهو القائل: «قد كنت وما أهدد بالحرب، ولا أرهب بالضرب»⁽¹⁾، و «وهل أحد منهم أشد لها مراساً وأقدم فيها مقاماً مني»⁽²⁾، ويقول: «لألف ضربة

(1) نهج البلاغة (بشرح عبده) ج 1 ص 60 وج 2 ص 88 والكافي ج 5 ص 53 ومصباح البلاغة (مستدرك نهج البلاغة) ج 2 ص 268 والأُمالي للطوسي ص 169 و عيون الحكم والمواعظ للواسطي ص 406 وبحار الأنوار ج 31 ص 599 وج 32 ص 54 و 60 و 95 و 100 و 188 و 193 و جامع أحاديث الشيعة ج 13 ص 7 وموسوعة أحاديث أهل البيت للنجفي ج 5 ص 434 ونهج السعادة ج 1 ص 295 و 300 و شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 1 ص 303 وج 10 ص 3 ومطالب السؤل ص 213 وكشف الغمة ج 1 ص 241.

(2) نهج البلاغة (بشرح عبده) ج 1 ص 70 وبحار الأنوار ج 34 ص 65 و 143 = وج 38 ص 279 و جامع أحاديث الشيعة ج 13 ص 10 والإمام علي بن أبي طالب للهمداني ص 732 ونهج السعادة ج 2 ص 564 وج 5 ص 317 والمعيار والموازنة ص 95 وراجع: مقاتل الطالبين ص 15 ومعاني الأخبار ص 310 والغارات للثقي ج 2 ص 477.

بالسيف أهون من موتة على فراش»⁽¹⁾.

ثانياً: أي ثار لطلحة والزبير يخشى علي «عليه السلام» أن يصيباه؟! ألم يقل لنا «عليه السلام» مرات ومرات: أنهم يطلبون دماً هم سفكوه، وحقاً هم تركوه؟!

ثالثاً: ما ربط الآية الكريمة بما جرى؟! إلا إن كان المراد تبرئة الناكثين من دماء المسلمين المقتولين، وإلقاء التبعة على الله سبحانه، بالإلتجاء إلى نظرية الجبر الإلهي، التي أثبت العلماء بطلانها، لمنافاتها العدل الإلهي.

لحية ابن حنيف:

هناك أمور يحسبها الإنسان بسيطة، ولا أهمية لها.. والحال أنها هامة جداً في دلالتها، وإيحائها. منها: قول ابن حنيف لأmir المؤمنين «عليه السلام»: بعثتني ذا لحية، وجئتكم أمرداً. حيث نتف البغاة شعر

(1) نهج البلاغة (بشرح عبده) ج 2 ص 2 ومصباح البلاغة (مستدرك نهج البلاغة) ج 2 ص 269 وج 3 ص 289 وبحار الأنوار ج 32 ص 61 و 100 و 189 و 194 وج 33 ص 455 وج 34 ص 146 وج 68 ص 264 وج 74 ص 403 وج 97 ص 11 و 14 و 40 و جامع أحاديث الشيعة ج 13 ص 7 و 127 والإرشاد للشيخ المفيد ج 1 ص 238 والأمالى للطوسي ص 169 و 216 والكافي ج 5 ص 54 ووسائل الشيعة (ط مؤسسة آل البيت) ج 15 ص 14 و (ط دار الإسلامية) ج 11 ص 8 وعيون الحكم والمواظ ص 154.

رأسه، ولحيته، وحاجبيه، وأشفار عينيه، حتى ما بقي في وجهه شعرة. وأرادوا قتله لكنهم خافوا وطأة أخيه سهل بن حنيف على من كان في المدينة من اقاربهم.

فهل ما فعلوه بابن حنيف هو من العقوبات الشرعية المقررة؟! أم هي من التعذيب والأذى الذي نهى الشارع عن ممارسته في حق أي كان من الناس، إن لم نقل: إنه من المثلة التي ورد التشديد في النهي عنها؟!!

ومن البديهي: أن أفعالاً من هذا القبيل لا يمكن أن تصدر عن يرشح نفسه لإمامة الأمة، لأنها تدل على عدم التزامه بالحدود الشرعية. وعلى أنه لا يؤتمن على دماء الناس، وأعراضهم، وأموالهم، وكراماتهم، ولا على دين الله وشرائعه..

أصبت خيراً وأجراً:

قال «عليه السلام» لعثمان بن حنيف: «أصبت خيراً وأجراً». ثم ذكر أفاعيل الناكثين، ليدل على أن آثار ما تعرض له ابن حنيف ليست سيئة بالنسبة إلى شخص ابن حنيف، بل هي خير محض، لأنها أعطته بصيرة بهؤلاء الناس الذين يدعون الصحبة لرسول الله «صلى الله عليه وآله»، ويرشحون أنفسهم لخلافته، وتبوأ مقامه.

كما أن نفس هذا الفعل سيسهم في فضح أمرهم، وكشف دخائلهم، ويدل الناس على عدم التزامهم بأحكام الشرع والدين. ويعجل في دفع شرهم عن الأمة، ومنهم ابن حنيف نفسه.

فالعَمَل الذي مارسوه ضد ابن حنيفة وإن كان جريمة قبيحة في حد ذاتها ومؤذية ومؤلمة، ولكنها نافعة له.

كما أن ابن حنيفة قد أصاب أجراً، ومثوبة ستنتفعه في الآخرة وترفع من مقامه عند الله تعالى إن شاء الله تعالى..

الناكثون في كلام علي عليه السلام:

ولم يزد علي «عليه السلام» على تذكير الناس بما فعله طلحة والزبير، من دون أن يضيف على تعدادها أي توصيف لها من عند نفسه. فذكر أنهما قد بايعاه، ثم نكثا. ثم ألبا الناس عليه.

وعلى الناس بعد هذا أن يفهموا أن من لا عهد له، وينكث البيعة، ويؤلب الناس على إمامه الذي سبقت بيعته له كيف يمكن أن يؤتمن على الدين، وعلى مصالح المسلمين؟!

المفارقة يثيرها عليه السلام باستمرار:

ثم أثار «عليه السلام» أمراً لم يزل يثيره في المناسبات المختلفة، وسيأتي: أن الإمام الحسن «عليه السلام» قد أثاره أيضاً في الكوفة.. وهو: أن طلحة والزبير قد ناقضا أنفسهما حين قبلا بيعة أبي بكر وعمر، وسلما لهما، بالرغم مما جرى في تلك البيعة من قهر المسلمين، ومصادرة حرياتهم وتعد على حرمتهم، فضلاً عما جرى من قهر وتعدٍ على فاطمة الزهراء «عليها السلام»، وضربها، وإسقاط جنينها، وهتك حرمة بيتها..

وبالرغم من عدم إجماع الناس عليهما..

وبالرغم من علمهما: بأنه «عليه السلام» ليس بدون أبي بكر وعمر، بل لا يقاس به أحد كما عن رسول الله «صلى الله عليه وآله»⁽¹⁾.

وبالرغم من إجماع الناس عليه، ومن رفضه لهذا الأمر أياماً كثيرة، وكان طلحة والزبير في طليعة المصرين عليه بالقبول، ثم كانا أول من بايعه..

دعاء علي عليه السلام على الناكثين:

وقد دعا «عليه السلام» على طلحة والزبير: اللهم فاحلل ما عقدا، ولا تبرم ما أحكما في أنفسهما، وأرهما المساءة فيما قد عملا.
فلاحظ: أنه لم يدع عليهما بغير ما يدخل في دائرة حفظ نظام الأمة، ودفع بغيهما، وإبطال تدبيرهما، ولم يتعرض لأي شيء يمس شخصهما، لا في بدنهما، ولا في مالهما، ولا في أي شيء آخر..

محاولة إصلاحية لابن عباس:

قال أبو جعفر: وعاد محمد بن أبي بكر وابن جعفر إلى علي

(1) العقد النضيد للقمي ص26 وشرح إحقاق الحق (الملحقات) ج5 ص90 عن أبي الفوارس في كتابه الأربعين (مخطوط) ص43 والفضائل لشاذان ص169 وبحار الأنوار ج37 ص78 و79 عنه.

«عليه السلام»، فلقياه وقد انتهى إلى ذي قار، فأخبراه الخبر، فقال علي «عليه السلام» لعبد الله بن العباس: اذهب أنت إلى الكوفة، فادع أبا موسى إلى الطاعة، وحذره من العصيان والخلاف، واستنفر الناس.

فذهب عبد الله بن عباس حتى قدم الكوفة، فلقي أبا موسى، واجتمع الرؤساء من أهل الكوفة. فقام أبو موسى فخطبهم، وقال: إن أصحاب رسول الله «صلى الله عليه وآله» محبوبه في مواطن كثيرة، فهم أعلم بالله ممن لم يصحبه، وإن لكم علي حقاً، وأنا مؤديه إليكم، أمر ألا تستخفوا بسلطان الله، وألا تجترئوا [على الله] أن تأخذوا كل من قدم عليكم من أهل المدينة في هذا الأمر، فتردوه إلى المدينة، حتى تجتمع على إمام ترتضي به، إنها فتنة صماء، النائم فيها خير من اليقظان، واليقظان خير من القاعد، والقاعد خير من القائم، والقائم خير من الراكب، فكونوا جرثومة من جراثيم العرب، أغمدوا سيوفكم، وأنصلوا أسننتكم، واقطعوا أوتار قسيكم، حتى يلتئم هذا الأمر، وتتجلي هذه الفتنة(1).

(1) شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج14 ص18 و 19 وتاريخ الأمم والملوك ج4 ص482 و (ط مؤسسة الأعلمي) ج3 ص497 والكامل في التاريخ ج3 ص227 والغارات ج2 ص918 و 922 والفتنة ووقعة الجمل ص138 و 139 و البداية والنهاية (ط دار إحياء التراث) ج7 ص263.

الباب السادس:

حرب الجمل الأصغر..

الفصل الأول:

حرب الجمل الأصغر: نصوص وآثار..

بداية:

إن من المعلوم: أن حرب الجمل لم تقتصر على وقعة واحدة، بل كانت هناك واقعتان. اسم الأولى منهما: وقعة الجمل الأصغر، وكانت في البصرة بين عثمان بن حنيف، وحكيم بن جبلة من جهة، وبين طلحة والزبير وعائشة من جهة أخرى.

ووقعة الجمل الأكبر، وهي التي حصلت بين أمير المؤمنين «عليه السلام» والصحابه وأهل بدر، وأهل بيعة الرضوان، ومن معهم من جهة، وبين طلحة والزبير وعائشة من جهة أخرى.

ونريد أن نسلّم هنا بما يعطينا صورة عما جرى في الجمل الأصغر، ونحاول أن نفتصر على ما ذكره ابن ميثم، والطبري، فيقول:

هكذا جرى في الحرب الأولى:

قال ابن ميثم «رحمه الله»: خلاصة القصة: روي أن طلحة والزبير وعائشة لما انتهوا في مسيرهم إلى حفر أبي موسى قريب البصرة كتبوا إلى عثمان بن حنيف الأنصاري، وهو يومئذ عامل علي

«عليه السلام» على البصرة: أن أخل لنا دار الإمارة.

فلما قرأ كتابهم بعث إلى الأحنف بن قيس، وإلى حكيم بن جبلة العبدى، فأقرأهما الكتاب.

فقال الأحنف: إنهم إن حاولوا بهذا الطلب بدم عثمان، وهم الذين أكبوا على عثمان وسفكوا دمه، فأراهم والله لا يزايلونا حتى يلقوا العداوة بيننا ويسفكوا دماءنا، وأظنهم سيركبون منك خاصة ما لا قبل لك به.

والرأي أن تتأهب لهم بالنهوض إليهم في من معك من أهل البصرة، فإنك اليوم الوالي عليهم، وأنت فيهم مطاع. فسر إليهم بالناس، وبادرهم قبل أن يكونوا معك في دار واحدة، فيكون الناس لهم أطوع منهم لك.

وقال حكيم: مثل ذلك.

فقال عثمان بن حنيف: الرأي ما رأيتم، لكني أكره الشر، وأن أبدأهم به، وأرجو العافية والسلامة إلى أن يأتيني كتاب أمير المؤمنين ورأيه، فأعمل به.

فقال له حكيم: فأذن لي حتى أسير إليهم بالناس، فإن دخلوا في طاعة أمير المؤمنين، وإلا نابذتهم على سواء.

فقال عثمان: ولو كان ذلك لي لسرت إليهم بنفسى.

فقال حكيم: أما والله لئن دخلوا عليك هذا المصر لينتقلن قلوب كثير من الناس إليهم، وليزيلنك عن مجلسك هذا، وأنت أعلم.

فأبى عثمان.

ثم كتب علي «عليه السلام» إلى عثمان بن حنيف:

أما بعد.. فإن البغاة عاهدوا الله ثم نكثوا، وتوجهوا إلى مصرك، وساقهم الشيطان لطلب ما لا يرضى الله به، والله أشد بأساً وأشد تنكيلاً، فإذا قدموا عليك فادعهم إلى الطاعة، والرجوع إلى الوفاء بالعهد والميثاق الذي فارقونا عليه، فإن أجابوا فأحسن جوارهم ما داموا عندك، وإن أبوا إلا التمسك بحبل النكث والخلاف فناجزهم القتال حتى يحكم الله بينك وبينهم وهو خير الحاكمين.

وكتبت كتابي هذا من الربذة، وأنا معجل السير إليك إنشاء الله.

وكتب عبيد الله بن أبي رافع في صفر سنة ست وثلاثين.

فلما وصل الكتاب إلى عثمان، بعث أبا الأسود الدؤلي وعمران بن الحصين إليهم، فدخلوا على عائشة، فسألاها عما جاء بهم.

فقالت لهما: إلقيا طلحة والزبير.

فقاما ولقيا الزبير، فكلماه، فقال: جننا لنطلب بدم عثمان، وندعو

الناس أن يردوا أمر الخلافة شورى، ليختار الناس لأنفسهم.

فقالا له: إن عثمان لم يقتل بالبصرة لتطلباً دمه فيها، وأنت تعلم

قتله عثمان وأين هم، وإنك وصاحبك وعائشة كنتم أشد الناس عليه وأعظمهم إغراء بدمه، فأقيدوا أنفسكم.

وأما إعادة أمر الخلافة شورى فكيف وقد بايعتم علياً طائعين غير

مكرهين؟!!

وأنت يا أبا عبد الله لم يبعد العهد بقيامك دون هذا الرجل يوم مات رسول الله «صلى الله عليه وآله»، وأنت آخذ قائم سيفك تقول: ما أحد أحق بالخلافة منه.

وامتنعت من بيعة أبي بكر. فأين ذلك الفعل من هذا القول؟!!

فقال لهما: اذهبا إلى طلحة.

فقاما إلى طلحة، فوجداه خشن الملمس، شديد العريكة، قوي العزم في إثارة الفتنة.

فانصرفا إلى عثمان بن حنيف، فأخبراه بما جرى.

وقال له أبو الأسود:

يا ابن حنيف قد أتيت فانفر وطاعن القوم، وجالد واصبر

وأبرز لهم مستلئماً وشمر

فقال ابن حنيف: أي والحرمين لأفعلن، وأمر مناديه فنادى في الناس: السلاح السلاح.

فاجتمعوا إليه، وأقبلوا حتى انتهوا إلى المربد. فملئ مشاة وركباناً، فقام طلحة، فأشار إلى الناس بالسكوت ليخطب، فسكنوا بعد جهد، فقال:

أما بعد..

فإن عثمان بن عفان كان من أهل السابقة والفضيلة، ومن

المهاجرين الأولين الذي رضي الله عنهم ورضوا عنه، ونزل القرآن ناطقاً بفضلهم، وأحد الأئمة الوالين عليكم بعد أبي بكر وعمر صاحبي رسول الله.

وقد كان أحدث أحداثاً نقمناها عليه، فأتيناها واستعتبنا، فأعتبنا، فعدا عليه امرؤ ابتز هذه الأمة أمرها غصباً بغير رضى ولا مشورة فقتله، وساعده على ذلك قوم غير أتقياء ولا أبرار، فقتل محرماً بريئاً تائباً.

وقد جنناكم أيها الناس نطلب بدمه، وندعوكم إلى الطلب بدمه، فإن نحن أمكننا الله قتلهم قتلناهم به، وجعلنا هذا الأمر شورى بين المسلمين، وكانت خلافته رحمةً للأمة جميعاً، فإن كل من أخذ الأمر من غير رضى العامة ولا مشورة منها ابتزازاً كان ملكه ملكاً عضوضاً وحدثاً كبيراً.

ثم قام الزبير فتكلم بمثل كلام طلحة.

فقام إليهما ناس من أهل البصرة، فقالوا لهما: ألم تبايعا علياً فيمن بايعه، ففيم بايعتما ثم نكثتما؟!!

فقالا: ما بايعناه، ولا لأحد في أعناقنا بيعة، وإنما استكرهنا على بيعة.

فقال ناس: قد صدقا، ونطقا بالصواب.

وقال آخرون: ما صدقا ولا أصابا. حتى ارتفعت الأصوات.

فأقبلت عايشة على جملها، فنادت بصوت مرتفع:

أيها الناس!! أقلوا الكلام واسكتوا.

فسكت الناس لها.

فقالت: إن أمير المؤمنين عثمان قد كان غير وبدل. ثم لم يزل يغسل ذلك بالتوبة حتى قتل مظلوماً تائباً، وإنما نقموا عليه ضربه بالسوط، وتأميره الشبان، وحمايته موضع الغمامة، فقتلوه محرماً في حرمة الشهر، وحرمة البلد، ذبحاً كما يذبح الجمل.. مع أن الجمل لا يذبح، بل ينحر..

ألا وإن قريشاً رمت غرضها بنبالها، وأدمت أفواهها بأيديها. وما نالت بقتلها إياه شيئاً، ولا سلكت به سبيلاً قاصداً.

أما والله، ليرونها بلايا عميقة تنبه النائم وتقيم الجالس، وليسلمن عليهم قوم لا يرحمونهم، يسومونهم سوء العذاب.

أيها الناس!! إنه ما بلغ من ذنب عثمان ما يستحل به دمه مصتموه كما يماص الثوب الرحيص، ثم عدوتم عليه فقتلتموه بعد توبته من ذنبه، وبايعتم ابن أبي طالب بغير مشورة من الجماعة، ابتزازاً وغصباً.

أتراني أغضب لكم من سوط عثمان ولسانه ولا أغضب من سيوفكم؟!!

ألا إن عثمان قتل مظلوماً فاطلبوا قتلته، فإذا ظفرت بهم فاقتلوه، ثم اجعلوا الأمر شورى بين الرهط الذين اختارهم أمير المؤمنين عمر بن الخطاب، ولا يدخل فيهم من شرك في دم عثمان.

قال: فماج الناس واختلطوا، فمن قايل يقول: القول ما قالت.
ومن قائل يقول: وما هي من هذا الأمر، إنما هي امرأة مأمورة
 بلزوم بيتها.

وارتفعت الأصوات، وكثر اللغط، حتى تضاربوا بالنعال،
 وترامو بالحصى.

ثم تمايزوا فرقتين: فرقة مع عثمان بن حنيف، وفرقة مع طلحة
 والزبير.

ثم أقبلوا من المربد يريدان عثمان بن حنيف، فوجدوه وأصحابه قد
 أخذوا بأفواه السكك، فمضوا حتى انتهوا إلى مواضع الدباغين.

فاستقبلهم أصحاب ابن حنيف، فشجرهم طلحة والزبير
 وأصحابهما بالرماح، فحمل عليهم حكيم بن جبلة، فلم يزل هو
 وأصحابه يقاتلونهم حتى أخرجوهم من جميع السكك، ورماهم النساء
 من فوق البيوت بالأحجار.

فأخذوا إلى مقبرة بني مازن، فوقفوا بها ملياً حتى ثابت إليهم
 خيلهم، ثم أخذوا على مسناة البصرة حتى انتهوا إلى الزابوقة.

ثم أتوا سبخة دار الرزق، فنزلوها.

فأتاهما عبد الله بن حكيم التميمي لما نزلا السبخة بكتب كتبها
 إليه، فقال لطلحة:

يا أبا محمد، أما هذه كتبك إلينا؟!

فقال: بلى.

فقال: فكننت أمس تدعوننا إلى خلع عثمان وقتله، حتى إذا قتلته أتيتنا ثائراً بدمه؟! فلعمري ما هذا رأيك، ولا تريد إلا هذه الدنيا. مهلاً إذا كان هذا رأيك. قبلت من علي ما عرض عليك من البيعة، فبايعته طائعاً راضياً، ثم نكثت بيعتك، وجئتنا لتدخلنا في فتنتك.

فقال: إن علياً دعاني إلى بيعته بعدما بايع الناس، فعلمت أنني لو لم أقبل ما عرضه علي لا يتم لي، ثم يغري بي من معه. ثم أصبحا من غد، فصفا للحرب، وخرج إليهما عثمان في أصحابه، فناشدهما الله والإسلام، وأذكرهما بيعتهما ثلاثاً. فشتماه شتماً قبيحاً وذكر أمة.

فقال للزبير: أما والله، لولا صفة ومكانها من رسول الله «صلى الله عليه وآله» - فإنها أذرتك إلى الظل، وإن الأمر بيني وبينك يا ابن الصعبة. يعني طلحة أعظم من القول - لأعلمتكما من أمركما ما يسؤكما.

اللهم إني قد أعذرت إلى هذين الرجلين.

ثم حمل عليهم، فاقتتل الناس قتالاً شديداً.

ثم تحاجزوا واصطلحوا على أن يكتب بينهم كتاب صلح. فكتب:

هذا ما اصطاح عليه عثمان بن حنيف الأنصاري، ومن معه من المؤمنين والمسلمين من شيعة علي بن أبي طالب، وطلحة والزبير، ومن معهما من المؤمنين والمسلمين من شيعتهما:

أن لعثمان بن حنيف الأنصاري: دار الأمانة، والرحبة، والمسجد، وبيت المال، والمنبر.

وأن لطلحة والزبير ومن معهما: أن ينزلوا حيث شاءوا من البصرة، ولا يضار بعضهم بعضاً في طريق، ولا سوق، ولا فرضة، ولا مشرعة، ولا مرفق، حتى يقدم أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، فإن أحبوا دخلوا فيما دخلت فيه الأمة، وإن أحبوا ألحق كل قوم بهوهم، وما أحبوا من قتال أو سلم، أو خروج أو إقامة. وعلى الفريقين بما كتبوا عهد الله وميثاقه وأشد ما أخذه على نبي من أنبيائه من عهد وذمة.

وختم الكتاب.

ورجع عثمان حتى دخل دار الأمانة، وأمر أصحابه أن يلحقوا بأهلهم، ويداؤوا جراحاتهم، فمكثوا كذلك أياماً.

ثم خاف طلحة والزبير من مقدم علي «عليه السلام» وهما على تلك القلة والضعف، فراسلوا القبائل يدعونهم إلى الطلب بدم عثمان، وخلع علي «عليه السلام».

فبايعهم على ذلك الأزدي، وضبة، وقيس غيلان كلها إلا الرجل والرجلين من القبيلة. كرهوا أمرهم، فتواروا عنهم.

وبايعهما هلال بن وكيع بمن معه من بني عمرو بن تميم، وأكثر بني حنظلة وبني دارم.

فلما استوسق لهما أمرهما خرجا في ليلة مظلمة ذات ريح ومطر

في أصحابهما، وقد ألبسوهم الدروع، وظاهروا فوقها بالثياب، فانتهوا إلى المسجد وقت صلاة الفجر، وقد سبقهم عثمان بن حنيف إليه، وأقيمت الصلاة.

فتقدم عثمان ليصلي بهم، فأخره أصحاب طلحة والزبير، وقدموا الزبير، فجاءت الشرط - حرس بيت المال - وأخروا الزبير، وقدموا عثمان.

فغلبهم أصحاب الزبير، فقدموه، وأخروا عثمان. فلم يزالوا كذلك حتى كادت الشمس أن تطلع، فصاح بهم أهل المسجد: ألا تتقون الله أصحاب محمد؟! قد طلعت الشمس! فغلب الزبير فصلى بالناس.

فلما انصرف من صلاته صاح بأصحابه المتسلحين: أن خذوا عثمان.

فأخذوه، بعد أن تضارب هو ومروان بن الحكم بسيفهما. فلما أسر ضرب ضرب الموت، ومنتفت حاجباه، وأشفار عينيه، وكل شعرة في رأسه ووجهه.

وأخذوا السبابجة وهم سبعون رجلاً، فانطلقوا بهم وبعثمان بن حنيف إلى عايشة، فأشارت إلى أحد أولاد عثمان: أن اضرب عنقه، فإن الأنصار قتلت أباك، وأعانت على قتله.

فنادى عثمان: يا عايشة، ويا طلحة، ويا زبير، إن أخي سهل بن حنيف خليفة علي بن أبي طالب على المدينة، وأقسم بالله إن قتلتموني

ليضعن السيف في بني أبيكم وأهليكم ورهطكم، فلا يبقى منكم أحداً.
فكفوا عنه، وخافوا من قوله، فتركوه.

وأرسلت عايشة إلى الزبير: أن اقتل السباجة، فإنه قد بلغني
الذي صنعوا بك قبل.
فذبّحهم والله كما يذبّح الغنم.

ولي ذلك عبد الله ابنه، وهم سبعون رجلاً، وبقيت منهم بقية
متمسكون ببیت المال، قالوا: لا نسلّمه حتى يقدم أمير المؤمنين.
فسار إليهم الزبير في جيش ليلاً، وأوقع بهم، وأخذ منهم خمسين
أسيراً، فقتلهم صبراً.

فحكى: أن القتلى من السباجة يومئذ أربع مائة رجل.
وكان غدر طلحة والزبير بعثمان بن حنيف بعد غدرهم في بيعة
علي غدرًا في غدر.

وكانت السباجة أول قوم ضربت أعناقهم من المسلمين صبراً. وإن
كان مالك بن نويرة وأصحابه قد قتلوا صبراً أيضاً، وهم كانوا في عهد
أبي بكر.

وخبروا عثمان بن حنيف بين أن يقيم أو يلحق بعلي، فاختر
الرحيل، فخلوا سبيله، فلحق بعلي «عليه السلام»، فلما رآه بكى وقال
له: شيخ وجنتك أمرداً.

فقال علي «عليه السلام»: إنا لله وإنا إليه راجعون. قالها ثلاثاً.

فذلك معنى قوله: فقدموا على عاملي بها، وخزان بيت مال المسلمين.. إلى آخره.

ثم أقسم «عليه السلام»: أنهم لو لم يصيبوا - أي يقتلوا - من المسلمين إلا رجلاً واحداً متعمدين قتله بغير ذنب جناه لحل له قتل ذلك الجيش كله. و - إن - زائدة⁽¹⁾.

(1) شرح نهج البلاغة لابن أبي عمير ج 3 ص 332 - 337. وراجع: مروج الذهب ص 358.

الفصل الثاني:

وقفات مع نصوص الجمل الأصغر..

المطلوب هو الاختصار:

لا نريد أن نتوسع في نقد النصوص المتقدمة، أو في شريح مقاصدها.. بل نكتفي باليسير من ذلك، لأن هذا الحدث وإن كانت له علاقة له بعلي «عليه السلام»، إلا أنه يعبر عن أخلاق وسلوك أناس آخرين أرادوا أن يكون هذا الحدث مدخلاً عملياً لإضعاف علي «عليه السلام» وطرد عماله، واقتطاع جزء مهم من مناطق نفوذه. وإيجاد ركيزة انطلاق لمناواته، وشن الحرب عليه، وإسقاط حكومته كلها..

إلا أن التوسع فيه لن يكون له كبير جدوى، وسيكون مملاً، وربما ممجوجاً.. إذا كان سيخرج سيرة إمام معصوم عن سياقها، وسيكون سبباً في التفريط بما هو أهم ونفعه أعم، ألا وهو بيانات، ومواقف أمير المؤمنين «عليه السلام».. التي هي شرع ودين، وسياسة، ومفاهيم، وقيم، وأخلاق، وسلوك، وعلم وحكمة، وتدبير معصوم، لا بد من اتخاذه منهجاً وعقيدة وسلوكاً و.. و..

من أجل ذلك رأينا أن نقتصر على الأمور التالية:

أخل لنا إدارة الإمارة:

وأول ما يطالعنا هنا هو كتاب طلحة والزبير لعثمان بن حنيف: أن اخل لنا دار الإمارة..

ومن الواضح:

أولاً: أن نفس إصدار هذا الأمر إلى ابن حنيف يعتبر إعلاناً منهم للحرب، فضلاً عن أنه نكث البيعة، وعدوان على صلاحيات الخليفة الذي نصب ابن حنيف..

وهو كاف لمبادرة ابن حنيف للتصدي له، ودفع المعتدين والناكثين.. ولم يكن بحاجة لاستدعاء الأحنف بن قيس، وحكيم بن جبلة لأخذ رأيهما..

ولا حاجة أيضاً إلى ادعاء أن السبائية هم الذين أشعلوا نار الحرب..

كما لا مجال بعد لتصويرات الطبري في النصوص التي نقلها لنا عن سيف - أن عائشة وفريقها مظلومون - وقد تحملوا وصبروا على تعديات واستفزازات عثمان بن حنيف، وفريقه.. ولا يجديهم إظهارهم على أنهم متسامحون، كافون وأن العدوان جاء من الفريق الآخر، فدافعوا عن أنفسهم!!

ثانياً: يبدو: أن طلحة والزبير وعائشة كانوا يعتمدون على أمور:

الأول: القوة العسكرية.

الثاني: القوة المعنوية المتمثلة بعائشة من حيث هي زوجة الرسول، وبنت أبي بكر..

الثالث: ادعاء الطلب بدم عثمان، بما يمثله ادعاء مظلوميته وتوبته، من شحن عاطفي، وتهيج مشاعر وإنفعالات، ثم تخويف للناس من اختلال نظامهم، وتعرضهم للأخطار الجسام، إذ أصبح قتل الخلفاء سنة، من حيث أن ذلك يعرض الناس لعبث الأوباش في أمنهم، وفي كل حياتهم..

الرابع: الشبهات والأضاليل التي يثيرونها حول شراكة علي في قتل عثمان، وفي إيوائه لقتلته..

الناس لهم أطوع منهم لك:

وقد قال الأحنف بن قيس في قوله لابن حنيف: بادرهم قبل أن يكونوا معك في دار واحدة، فيكون الناس لهم أطوع منهم لك، فألمح بذلك إلى نفس العناصر التي ذكرناها آنفاً، لأنهم سوف يؤثرون على كثير من الناس من الناحية العاطفية، بشبهاتهم حول المشاركة في قتل عثمان، وحول إيواء قتلته، بالإضافة إلى تأثير عائشة كزوجة للرسول، والتي سوف يبهرهم حضورها وغير ذلك.

فإن هذا كله يشير إلى أن كثيراً من الناس سوف ينساقون مع طلحة والزبير.

أما علي «عليه السلام» فهم لا يعرفون عنه الشيء الكثير، ومجرد كونه الخليفة، لا يمنع - بنظرهم - من أن يتبين لهم أن بيعتهم

له لم تكن في محلها..

رأي ابن حنيف أقوم وأسلم:

وقد كان رأي ابن حنيف هو الأقوم والأسلم، فهو من جهة يحصن موقعه، ويستعد للمفاجآت كي لا يؤخذ على حين غرة..

ومن جهة أخرى يكون قد قام بحق الخليفة الذي نصبه، فإن من حقه أن يطلع على الأمور، وأن يطلب منه أن يطلع على رأيه، لينتهي إليه، وأن يصدر إليه أوامره ليلتزم بها..

وهذا هو معنى الانضباط المطلوب الذي تقوم به الأمور، وتساس به العباد، لأن ذلك يمكن مصدر القرار من اتخاذ القرار الصائب في الموقع المناسب لوضوح الأمور له.. ويجعله مطمئناً إلى مسارها، عارفاً بمآلها، مستعداً لكل طارئ.. بعيداً عن كل إبطاء، وتضييع، ينشأ عن ضبابية الصورة لديه..

ابن حنيف أكثر من منصف:

ولا نبعد إذا قلنا: إن عثمان بن حنيف كان أكثر من منصف في تعامله مع البغاة، فإنه برغم تلقيه رسالة منهم تأمر بإخلاء دار الإمارة، وتسليمه إليهم، وهذا يعني إعلان خلعه، والتوطئة للدخول في حرب معه.. التزم بمضمون رسالة أمير المؤمنين إليه ولم يحفل برسالتهم، بل أرسل إليهم من يستعلم خبرهم مباشرة، ويرى ما الذي جاء بهم. وعاد إليه رسله بما دل على قوة عزمهم على الفتنة، وأن

مطلوبهم هو أن ينكث الناس بيعتهم لعلي «عليه السلام»، وأن يخلعوه، ويعيدوا الأمر شورى..

واحتجاجات أبي الأسود عليهم، وإن أسكتتهم وأفحمتهم، ولكنها لم تؤثر على عزمهم على مواصلة الفتنة، والعصيان، وممارسة الجريمة والعدوان..

فضائل عثمان:

وملاحظة كلمات عائشة وطلحة والزبير، حول عثمان تعطي:
أنهم لم يجدوا له من الفضائل ما يميزه عن غيره، فاكتفوا بإيراد شعارات فضفاضة، وعبارات عامة، لا تسمن ولا تغني من جوع، مثل كونه مهاجراً وصحابياً، وأن له فضيلة وسابقة، وأن القرآن نزل بفضلته وأنه من الأئمة الوالدين على الناس - من دون أن يبينوا لنا مفردات تلك الفضائل التي يشيرون إليها ويعولون عليها، ولا ذكروا لنا أية فضيلة يقصدون، وعن أية آية نزلت في حقه يتحدثون فلم يذكروا له مقاماً يذكر في بدر واحد، والأحزاب، وخيبر وحنين، وذات السلاسل، وسواها..

ولم يذكروا له فضلاً في عبادة، ولا تميزاً في زهادة ولا شهرة في علم ولا مآثرة تخير إلى حلم.. ولا قولاً يؤثر عن رسول الله «صلى الله عليه وآله» في حقه، ولا غير ذلك.

نعم.. هم قد ذكروا: أنه أحد من تولوا أمور الناس. مع أن هذه الولاية نفسها قد أظهرته على حالات دعت الناس إلى قتله، بسبب

كثرة ما أخذوه عليه..

مع أن طلحة والزبير وعائشة كانوا في أمس الحاجة إلى تصيد الفضائل والمكرمات له، ولو كانت رؤيا منام، أو خيالات وأوهام..

مطلوب البغاة هو قتل علي عليه السلام:

وقد صرح البغاة في النصوص السابقة، ولا سيما في كلام طلحة: أن هدفهم هو أن يقتلوا إمامهم الذي فرض الله طاعته ورسوله «صلى الله عليه وآله». أعني علياً «عليه السلام» ومن معه من المؤمنين، إن تمكنوا من ذلك.. وقد جاؤوا إلى البصرة يطلبون مساعدة أهلها في ذلك.

فما يدعيه بعض الناس.. بل قد ورد ذلك على لسان عائشة نفسها، من أن غرضهم كان هو الصلح، غير صحيح، بل هي مكيدة تهدف إلى تبرئة طلحة والزبير، وعائشة، ومن معهم من هذه المخالفات الكبيرة والخطيرة.. وكيف تكون المعصية ومخالفة أوامر الله ورسوله، والتمرد عليها أساساً للصلح؟! وأي صلح؟! ومع من؟! ولما؟! إلا إن كان مقصود بعضهم بالحديث عن الصلح هو الصلح على طريقته، أي الصلح الذي يأتي بعد قتل علي «عليه السلام» ومن معه، يكرس لهم خلافتهم، وزعامتهم، ونهجهم، وسياساتهم..

ما نسبوه إلى علي عليه السلام:

وقد زعموا للناس:

أولاً: أن علياً «عليه السلام» ابتز الأمة أمرها.. مع أن هذا غير صحيح، فإن الصحابة بما فيهم طلحة والزبير والمهاجرون، والأنصار، وأهل بدر، وسائر الناس بقوا ثمانية أيام - وربما خمسة - كما في تاريخ الطبري، وابن الأثير، وغيرهما يلاحقونه «عليه السلام» من مكان إلى مكان، ويلحون عليه بقبول البيعة، وهو يأبأها.. هذا فضلاً عن كون إمامته منصوباً عليها من الله ورسوله، وله بيعة في أعناقهم، هي بيعة يوم الغدير، فضلاً عن بيعة الخلافة بعد قتل عثمان.

ثانياً: إنه «عليه السلام» هو الذي قتل عثمان، وساعده على ذلك قوم غير أتقياء ولا أبرار..

مع أن الأمر على عكس ذلك أيضاً، فإن طلحة والزبير هما اللذان توليا أمر حصار عثمان وقادوا الناس في مهاجمته حتى قتل. وليس لعلي «عليه السلام» في هذا الأمر أي دور ولا من قريب ولا من بعيد..

كما أن الذين ساعدوا على قتله هم أكثر الصحابة، وأهل المدينة. فضلاً عن حضر إلى المدينة من سائر الأمصار، مثل الكوفة، والبصرة ومصر..

ثالثاً: إنهم زعموا أيضاً أن عثمان قد قتل بريئاً تائباً. مع أنه قد تقدم: أنه أصر على التراجع عن وعوده التي قطعها، ولم يرض بالتراجع عن شيء مما صنعه..

رضى العامة أم رضى الخاصة:

وتقدم في كلام طلحة والزبير: أن من أخذ الأمر من غير رضا العامة، ولا مشورة منها، ابتزازاً كان ملكاً عضوضاً. وحدثاً كبيراً.. أي أن الميزان عندهما في صحة الخلافة هو مشورة العامة ورضاهم..

وهذا يخالف ما عليه أكثر المسلمين، فإن الشيعة يرون أن الخلافة لا تكون إلا بالنص من المعصوم. أما أهل السنة.. فيرون إنعقادها بعهد من الخليفة السابق (1). ولكنهم تناسوا: أنبيعة أبي بكر لم تكن بعهد، ولا كانت برضا الناس ومشورتهم.

ويقولون أيضاً: إن أبا بكر قد نص على عمر، وقالوا: إن الخلافة تتعقد أيضاً بالقهر والغلبة (2)، وبيعة أهل الحل والعقد (3)، فإذا انعقدت، لم يجز لأحد نقضها، ووجبت طاعته.

وأهل الحل والعقد هم نخبة تمتاز بأمور ثلاثة: العلم، والعدالة

(1) الأحكام السلطانية للفراء ص 23 وشرح المواقف ج 3 ص 365 ومآثر الإنافة ج 3 ص 39.

(2) راجع: شرح المقاصد للتفتازاني ج 2 ص 272 وج 5 ص 252 و 253 ومآثر الإنافة ج 1 ص 39 والأحكام السلطانية للفراء ص 21 و 20 وشرح المواقف ج 3 ص 365.

(3) الأحكام السلطانية للفراء ص 23 وشرح المواقف ج 3 ص 365 وشرح المقاصد ج 5 ص 252 و 253 ومآثر الإنافة ص 39.

والرأي والتدبير.. (1).

وقال النووي، فإن انعقدت بواحد اعتبر فيه الاجتهاد، وإن انعقدت بأكثر من واحد، اعتبر أن يكون فيهم مجتهد (2).

وأما عدد من تتعقد بهم، فقليل: تتعقد بواحد، وقيل: باثنين، وقيل: بثلاثة.

وقيل: بأربعة.

وقيل: بخمسة.

وقيل: بأربعين.

وقيل: بمن تيسر (3).

فأين موقع رضى العامة ومشورتهم من هذا كله؟!

وكيف يدّعي طلحة أو غيره جعل أمر نصب الإمام إليهم؟!

وهل يمكن أن يتفق العامة على إمام واحد؟!

وهل يختار العامة من تجتمع فيه الصفات المطلوبة؟! أم

يختارون وفق أهوائهم ومصالحهم، ومن يكون الأقدر على خداعهم،

وتضليلهم. ومن يلبي لهم مطالبهم، ويرضي شهواتهم؟!

(1) الأحكام السلطانية أبي يعلى الفراء ص 19 والنووي في الروضة.

(2) مآثر الإنافة ج 1 ص 45.

(3) مآثر الإنافة ج 1 ص 42 وراجع: الأحكام السلطانية للماوردي ص 6.

ما نقمه الناس على عثمان:

1 - لست أدري كيف يمكن تبرير ما ذكرته بيانات عائشة عن ذنوب عثمان، التي نقموها عليه، وقتلوه من أجلها.. فإنها قد سخفت وصغرت ذنوبه إلى حد غير معقول.. تخالفه كل الوقائع والنصوص وتبين أن الأمر كان أخطر بكثير مما تريد عائشة أن تسوق له..

ويكفي أن نذكرها هنا بقولها المشهور:

اقتلوا نعثلاً قتل الله نعثلاً.

وقولها: أقتلوا نعثلاً فقد كفر.

وقد قال الشاعر لها:

فمنك البداء ومنك الغير ومنك الرياح ومنك المطر..

وأنت أمرت بقتل الإمام وقلت لنا: إنه قد كفر..

فهل أمرتهم بقتله وحكمت بقتله لمجرد أنه حمى الحمى، وضرب بالسوط، وأمر الشبان؟!

وهل رضي الصحابة بقتله لمجرد أنه أقدم على هذه الأمور؟!

2 - لست أدري ما الذي قصده عائشة بقولها: «فقتلوه محرماً» هل كان عثمان محرماً حقاً؟! ولماذا لم يحدثنا التاريخ عن إحرامه هذا؟! وقد بدأ حصاره قبل حضور وقت الحج بزمان طويل، واستمر عشرات الأيام، فهل أحرم في حال حصاره؟!

وهل تاب حقاً عن أفاعيله التي نقموها عليه؟! ألم يَعِدْ علياً «عليه السلام» بالتراجع عنها، ثم أخلف وعده، ونقض عهده؟!!

تنبؤات عائشة:

وقد حاولت عائشة: أن تجاري أمير المؤمنين «عليه السلام» في علومه الظاهرة، وكراماته الباهرة، فمنيبت بالفشل الذريع، وذلك انها اعتمدت طريقة الإخبار عن الغيب، لتوهم الناس بأن لديها علوماً خاصة بها.. ولا بد أن يجمع بالناس خيالهم، ويتوهموا أن مصدر هذه الأخبار هو الرسول نفسه، وقد اختصها بها لمكانتها عنده.. وهنا بطبيعة الحال سيشد الناس إليها، وسيترددون كثيراً في مخالفة أمرها. أو على الأقل سوف يؤدي بهم الشك والريب إلى عدم اختيار علي «عليه السلام». وتهيب الدخول معها في صراع دموي يريد علي منهم أن يخوضوه ضدها. إذا لزم الأمر..

كما أن هذه الأخبار بالغائبات صيغت بطريقة لا تسمح باكتشاف خطلتها وفسادها في المدى المنظور، فهي إذن في مأمن من هذه الناحية. وما عليها إلا أن تستثمر هذه الأخبار إلى أقصى حد ممكن..

عائشة.. وبيعة علي عليه السلام:

وقد قالت عائشة للناس: «بايعتم ابن أبي طالب بغير مشورة من الجماعة، ابتزازاً وغصباً».

ونقول:

1- شتان ما بين هذا وبين ما قرره أمير المؤمنين «عليه السلام»، من أن بيعته هي التي تحققت فيها الشورى الحقيقية، فقد بقي الناس كل الناس، عل اختلاف طبقاتهم ومشاربهم أياماً كثيرة: خمسة أيام أو ثمانية، بل قال بعضهم أربعين يوماً يتشاورون، ويلحون عليه بالبيعة له، وهو يأبى ذلك.. فهل هناك مشورة أظهر، وأوسع؟! وأصدق وأدق منها؟!

2- هل يصح القول بأن بيعة كهذه لم تكن من الجماعة. أو لم يكن باختيارهم، بما فيهم طلحة والزبير ومروان. باستثناء بعض الأشخاص من عمال عثمان، الذين قتل عثمان بسببهم؟!

3- هل من يبقى كل هذه المدة الطويلة يأبى قبول البيعة، ويحاول أن يخفي نفسه عن الناس ليتركوه وشأنه، ثم بايعه المهاجرون والأنصار، بما فيهم أهل بدر وأهل بيعة الرضوان، وجميع أهل المدينة، وأهل الأمصار طائعين غير مكرهين.. وهل يكون قد أخذ الخلافة ابتزازاً وغصباً؟!

4 - من هم الذين سمتهم عائشة بـ «الجماعة» هل هم عمال عثمان الذين هم أصل المشكلة، وقد قتل عثمان بسببهم، وهم بضعة أفراد مثل معاوية، ومن هرب منهم خوفاً من الناس إلى مكة؟! مثل الوليد بن عقبة، وعبد الله بن عامر وغيرهما.

أما طلحة والزبير فكانا في طليعة المصرين عليه بالبيعة له، وكانا أول من بايعه..

عائشة تدعو إلى البيعة لعلي عليه السلام:

ومن الغريب هنا قول عائشة: اجعلوا الأمر شورى بين الرهط الذي اختارهم عمر بن الخطاب، ولا يدخل فيهم من شرك في دم عثمان..

فأولاً: إن هذا يقتضي أن يبايع الناس علياً دون سواه، فإنه هو الوحيد الذي لم يشرك في دم عثمان بل دافع عنه، وحاول حل مشكلته، ولكن عثمان لم يف للناس بوعوده التي قطعها على نفسه.. ثم إنه، بالرغم من ذلك كله كان هو الذي أرسل إليه بالماء حين منعه منه محاصروه ثم أرسل ولديه الإمامين الحسنين عليهما السلام، ليدافعا عنه، فطلب منهما عثمان العودة، حسب رواياتهم التي تقدم بعض ما نقوله فيها وحولها..

أما طلحة فكان من أشد الناس عليه، وهو الذي تولى حصاره ومنع الماء عنه، وقيادة الهجوم عليه.. وكذلك الحال بالنسبة للزبير الذي اعترف - مرات كثيرة - بتحريضه، وكان شديداً عليه. وكذلك الحال بالنسبة لسعد بن أبي وقاص، فإنه كان من الناقمين والمحرضين أيضاً..

ثانياً: كيف نجمع بين ما تطلبه عائشة من الناس هنا وبين ما يطلبه طلحة والزبير، فإن عائشة طلبت من الناس إعادة شورى عمر، المتمثلة بأفراد أربعة خرج منها ثلاثة لمشاركتهم في أمر عثمان، وبقي واحد. أما طلحة والزبير، فقد قالوا للناس: إن كل من أخذ الأمر

من غير رضا العامة وغير مشورةٍ منها ابتزازاً، كان ملكه ملكاً عضوضاً، وحدثاً كبيراً..

وهذا يعني: أنهم لا يرضون بالشورى العمرية.

ثالثاً: تقدم: أن الشورى العمرية قد تحققت في البيعة لـعلي «عليه السلام» بصورة تامة، وذلك ببيعة طلحة والزبير وسعد له بإلحاح منهم، وما يقال من امتناع سعد، فإنما كان امتناعاً عن الخروج لحرب الخارجين عليه، لا امتناعاً عن البيعة، وتحققت المشورة العامة أيضاً، ومشورة كل كبير وصغير بما فيهم جميع المهاجرين والأنصار بإصرارهم على علي بالبيعة له «عليه السلام».

فلماذا إذن تطلب عائشة نقض هذه البيعة؟!

بدء العدوان:

وقد أوضح النص الذي نقلناه عن ابن ميثم. أن فريق طلحة والزبير هو الذي بدأ بالعدوان على عثمان بن حنيف وأصحابه، فإنهم جاؤوا إلى مواضع الدباغين، فاستقبلهم ابن حنيف، فشجرهم طلحة والزبير بالرماح، فحمل عليهم حينئذٍ حكيم بن جبله، فقاتلهم هو وأصحابه حتى أخرجوهم من جميع السكك..

الكذب سيد الموقف:

ومن يلاحظ النصوص المتقدمة وسواها يلمح بوضوح وجود ظاهرتين مختلفتين:

فيجد الاحتياط، والصدق، والسلامة، والدقة في نقل الوقائع، وكرم النفس، والأخلاق الرضية، والوفاء بالعهود، والوقوف عند حدود الشرع والدين، بل ويجد الكثير من مظاهر التواضع، والعفو، والإيثار، والإنصاف للعدو وللصديق يجد ذلك وسواه مما هو على شاكلته في فريق علي «عليه السلام».

ويجد نقيض ذلك في الفريق الآخر، حيث تطغى على كلماتهم، وإخباراتهم، وحكاياتهم للوقائع، وتعاملهم وممارستهم وموافقتهم الكذب الصريح، والتناقضات الواضحة، والغدر، والعدوان والظلم، والنكث، وعدم المبالاة بأحكام الشرع والدين، والعجرفة، والتكبر، والشح، والكيل بمكيالين، والحيف على القريب والبعيد.

مع أن كلا الفريقين قد عاشا في بيئة واحدة، ومحيط واحد..

وقد ذكر المعتزلي المتوفى 656هـ أي بعد مئات السنين من استشهاد علي «عليه السلام»، سجاجة الأخلاق، وبشر الوجه، وطلاقة المحيا، والتبسم عند علي.. وأشار إلى قول صعصعة بن صوحان وغيره من شيعته، وأصحابه: كان فينا كأحدنا لين جانب، وشدة تواضع، وسهولة قياد..

ثم قال - وهنا بيت القصيد -:

«..وقد بقي هذا الخلق متوارثاً متناقلاً في محبيه، وأوليائه إلى الآن. كما بقي الجفاء والخشونة والوعورة في الجانب الآخر. ومن له أدنى معرفة بأخلاق الناس يعرف ذلك».

غير أنني أقول:

إن ابن أبي الحديد يريد أن يعزو ذلك إلى تأثير أصحاب علي «عليه السلام» به في أخلاقه بسبب عشرتهم له.. ولكن ما أريد الإشارة إليه: هو أن الأمر لا يقتصر على ذلك، بل تعداه إلى ما هو أعلى من ذلك. فإن الفريق الذي ذكرته النصوص المتقدمة وقد عنيته في كلامي لم يكن قد عاشره «عليه السلام»، بل لعل أكثرهم لم يكن قد رآه..

وهذه الملاحظة تأخذ بأيدينا إلى الاعتقاد بأن نفس تولي علي «عليه السلام»، والانتساب إليه، والكون في حزبه له بركات وآثار، وتوفيقات خاصة: لأن ولايته ومحبه نعمة إلهية لها آثار وضعية، ولو لم تتحقق معها المخالطة والعشرة.. وقد نلمح ذلك في قوله تعالى: (فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا)⁽¹⁾. وغير ذلك..

رغم العدوان:

ورغم عدوان طلحة والزبير، وفريقهما على أصحاب ابن حنيف، وما جرى بينهم من قتال في اليوم الأول.. نلاحظ: أن عثمان بن حنيف لا يتعامل مع ما جرى على أنه أمر واقع يلغي أية محاولة لدرء الفتنة والقتل عن الناس، فضلاً عن أن يتخذ ذريعة لإيراد ضربته القاصمة بالناكثين والمعتدين، بعد أن برروا ذلك له بعدوانهم.

(1) الآية 103 من سورة آل عمران.

فعاد «رحمه الله» لموعظتهم، والسعي للحيلولة دون تفاقم الأمور، رفقاً منه بهم وبالناس، وحباً بالسلامة، والسلام في الأمة.. ولكنه «رحمه الله» لم يغفل عن تسجيل إدانة لهما حين ذكرهما - يعني طلحة والزبير - بيعتهما. لكي يمنع من استغلالهما كلامه لادعاء أن لهما حقاً، أو شبهة حق..

لولا صفية:

وكان جزاؤه «رحمه الله» منهما الشتم والسب، ورفض طلبه، والتطاول على أمه.. فظهر للناس كلهم: أنهما هم الباغيان والمعتديان، اللذان لا يهتمان لسلامة الناس، ولا مانع لديهما من أن تسفك الدماء ويشيع الخوف، وتتقطع أوصال المجتمع الإسلامي، وتحل به المآسي والنكبات والكوارث من أجل الدنيا.

فشتموه شتماً قبيحاً، وذكروا أمه كما قلنا. فأظهروا بذلك للناس مدى إسفافهما، وأنهما لا حجة لهما، ولا منطق لديهما يعتمدان عليه.. وإلا، فلماذا لا يقابلان الحجة بالحجة، والدليل بالدليل لو كان لديهما ما يصلح أن يعد حجة ودليلاً ولو ضعيفاً؟!!

فكان عثمان بن حنيف ذلك الرجل الصفوح، والمترفع عن السفاسف الذي ينزه نفسه عن الفحش في القول، وعن الدناءة في الفعل. وأظهر المزيد من الإحترام والمحبة والتعظيم لرسول الله «صلى الله عليه وآله»، وأنه مسيطر على نفسه، مالك لغضبه.. حين يقتضي الأدب، والشرع والدين ذلك.. فقال للزبير: لولا صفية ومكانها

من رسول الله «صلى الله عليه وآله»، فإنها أذرتك إلى الظل.. أي أنها هي التي جعلت الزبير في موضع الأمن من جواب عثمان بن حنيف القوي والحازم.

الغدر بابن حنيف:

ولا حاجة إلى التذكير: بأن طلحة والزبير بعد نكثهما البيعة، وعدوانهما على أصحاب ابن حنيف حتى نشب القتال بينهما، ثم سبهما لابن حنيف ولأمه.. قد غدرا به، حين هاجماه في مسجده، ومنعاه من الصلاة.. ثم تماديا في الغدر والعدوان، فأمرأ بأخذ عثمان بن حنيف وضرباه ضرب الموت، وجرى عليه ما جرى..

صلاة الزبير:

وقد لفت نظرنا هنا: أن الذي تصدى للصلاة حين تم لهم عزل ابن حنيف عنها هو الزبير، وليس طلحة، ولعل السبب في ذلك: هو أن الزبير يمت إلى رسول الله «صلى الله عليه وآله» بصلة القرابة، وهو كونه ابن عمته.. وقد أشار عثمان بن حنيف نفسه إلى ذلك حين قال للزبير: لولا صفة، ومكانها من رسول الله «صلى الله عليه وآله»..

فتقديمه للصلاة هنا قد يخفف من حدو نقد الناس للناكثين.

أما طلحة فهو تيمي، وليس بالضرورة أن يرجحه الناس على الزبير، فإن لقرابة النبي «صلى الله عليه وآله» وقعاً، وهي أعظم أثراً

في وجدان الناس من أية قرابة أخرى، حتى لو كانت قرابة لأبي بكر.. وأول من ادعى واستغل عنصر القرابة من النبي «صلى الله عليه وآله» هو أبو بكر، وتبعه عمر. وكل من طلب أمر لخلافة، ورشح نفسه وسعى لها من الأمويين والعباسيين نجد أنه ادعى واستغل أمر القرابة من النبي «صلى الله عليه وآله».. لكن قربي رسول الله «صلى الله عليه وآله» الحقيقية لم تراعى.. وقد أشار أهل البيت إلى هذا الأمر في أحاديثهم «صلوات الله وسلامه عليهم».

عائشة تأمر بقتل الأسرى:

وقد أمرت عائشة - كما تقدم - أبان بن عثمان بقتل عثمان بن حنيف، وقالت: «اضرب عنقه، فإن الأنصار قتلت أباك، وأعانت على قتله».

وأرسلت إلى الزبير: «أن اقتل السبابة، فإنه قد بلغني الذي صنعوا بك قبل».

فذبهم - والله - كما يذبح الغنم. ولي ذلك عبد الله ابنه. وهم سبعون رجلاً.. ثم قتل خمسين أسيراً فيهم أبو سالمة الزطي⁽¹⁾ صبراً. وبلغ عدد المقتولين من السبابة آنئذٍ أربع مئة رجل⁽²⁾.

(1) بحار الأنوار ج 32 ص 119 وراجع: فتوح البلدان ج 2 ص 463 و 464.

(2) الجمل لابن شدقم ص 115 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 9 ص 321 وفتوح البلدان ج 2 ص 463 و 464.

ونقول:

أولاً: سيأتي - إن شاء الله -: أنه ليس للمرأة أن تتولى السلطة، ولا أن تتولى القضاء. فما معنى أن تأمر عائشة بقتل الناس؟!

ثانياً: هل صحيح أن الأنصار هم الذين قتلوا عثمان؟! ولماذا نسيت عائشة تزعم طلحة للمهاجمين لعثمان، والمشاركين في قتله، وهو مهاجري؟!

ولماذا نسيت مشاركة الزبير، ومشاركتها هي، وسعد بن أبي وقاص وغيرهم.. في تحريض الناس على قتل عثمان. وقولها: «اقتلوا نعثلاً فقد كفر»؟!

ولماذا نسيت المصريين والكوفيين وسائر من قدم إلى المدينة لمطالبة عثمان بإنصافهم، وبالتراجع عن سياساته، وعن تأييده لممارسات عماله.. وشاركوا في حصاره الذي انتهى بقتله؟!

ثالثاً: لنفترض صحة قولها: إن الأنصار قتلوا عثمان.. فهل ذلك يجوز لها قتل ابن حنيف إذا كان لم يشاركهم في قتله؟! ألم يقل الله تعالى: (وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى)؟! (1).

رابعاً: إذا كانت عائشة قد قبلت التوبة من طلحة والزبير، فلماذا لا تتأكد من أن ابن حنيف قد شارك في القتل، أو أعان عليه، أو

(1) الآية 164 من سورة الأنعام، والآية 15 من سورة الإسراء، والآية 18 من سورة فاطر، والآية 7 من سورة الزمر.

رضي به؟! أو لم يكن شيء من ذلك. وعلى فرض حصول شيء من ذلك، لماذا لا تتأكد من توبته كما تاب طلحة والزبير بزعمهما؟! ولماذا لم تسأله عن كل هذه الأمور وسواها مما قد يفيد في الحكم عليه بالقتل، أو بتبرئته مما تنسبه إليه؟!!

خامساً: بالنسبة لقتل السبابة فالأمر أعظم وأدهى.. فقد كانوا مجرد موظفين وموكلين بحفظ بيت المال، فلا يمكنهم تسليمه لأي من الناس إلا إلى الذي وكلهم به. فإذا هاجمهم أحد ليأخذ بيت المال منهم، فلا ملامة عليهم إذا دفعوه عن ذلك. ودافعوا عن أنفسهم.

سادساً: إن الزبير لم يقتل، فلماذا يقتل بسببه سبعون رجلاً، ثم خمسون. فإن كان ذلك على سبيل القصاص، فإنهم لم يفعلوا ما يوجب القصاص.. والذي فعلوه، لا يوجب قتلهم؟! بل هو ليس بالأمر الكبير ولا الخطير أصلاً.

وإن كان على سبيل إجراء حكم الله فيهم لأنهم عصوا أمر الزبير، فإن الزبير لم يكن حاكماً ولا أميراً عليهم، ولا كانت له في عنقهم بيعة، ولا يعد دفعهم له عن أنفسهم عما في أيديهم خروجاً على الإمام ولا إفساداً في الأرض.. ولا يحمل أي عنوان آخر يستحقون به القتل؟!!

سابعاً: كيف يصح قتل الأسير المسلم صبراً؟! ولا سيما بعد مهاجمتهم غدرًا، وكان الكتاب قد كتب بين الناكثين، وبين عثمان بن حنيف. وكان بيت المال في جملة ما تعهد الناكثون بعدم التعرض له،

وإبقائه تحت سلطته.

عائشة القائد الحقيقي لحرب الجمل:

إن من يلقي نظرة على مسار الأمور في حرب الجمل يدرك أن عائشة كانت هي المرجع والقائد الحقيقي لتلك الحرب، ولها الإشراف التام على ما يجري، بدليل:

أولاً: أنها كانت تتولى حل المشكلات التي تحصل بين طلحة والزبير. حتى إنهم في نفس الليلة التي غدروا فيها بعثمان بن حنيف، وقتلوا أربعين رجلاً من الصالحين، نتفوا لحية عثمان بن حنيف، وشعر حاجبيه، وأشفار عينيه، وأصبح الصباح، واجتمع الناس إليهم «وأذن مؤذن المسجد لصلاة الغداة، فرام طلحة أن يتقدم للصلاة بهم. فدفعه الزبير، وأراد أن يصلي بهم فمنعه طلحة. فما زال يدافعان حتى كادت الشمس أن تطلع، فنادى أهل البصرة: الله، الله، يا أصحاب رسول الله في الصلاة، نخاف فوتها.

فقالت عائشة: مروا أن يصلي بالناس غيرهما.

فقال لهم يعلى بن منية: يصلي عبد الله بن الزبير يوماً، محمد بن طلحة يوماً حتى يتفق الناس على أمير يرضونه. فتقدم ابن الزبير وصلى بهم ذلك اليوم»⁽¹⁾.

(1) الجمل للشيخ المفيد ص 281 و 282 و (ط مكتبة الداوري - قم - إيران) ص 151 و 152 والجمل لابن شذقم ص 39 و 40 وراجع: أنساب

وفي مورد آخر ذكروا: إنه لما نزل الناكثون ذات عرق أذن مروان ثم جاء حتى وقف على طلحة والزبير، فقال: على أيكما أسلم بالإمرة وأؤذن بالصلاة.

فقال عبد الله بن الزبير: على أبي [أبي عبد الله].

وقال محمد بن طلحة: على أبي [أبي محمد].

فأرسلت عائشة إلى مروان، فقالت: تريد [ما لك أتريد] أن تفرق [أمرنا] جماعتنا؟! ليصل ابن أختي بالناس؟!!

فكان يصلي بهم عبد الله بن الزبير حتى قدم البصرة، فكانوا يقولون [فكان معاذ بن عبيد الله يقول]: [والله] لو ظفرنا لاقتتلنا [لافتتنا] وما كان ليخلي [ما خلى] الزبيريون [الزبير بين طلحة] والأمر لطلحة، ولا الطلحيون [خلى طلحة بين الزبير والأمر] الأمر للزبير (1).

ولكن اليعقوبي يصرح: بأن عائشة هي التي أمرت بأن يصلي بالناس عبد الله بن الزبير يوماً، ومحمد بن طلحة يوماً (2).

الأشراف ج 1 ص 227 و 228 وتاريخ الأمم والملوك ج 4 ص 468 و 469 ومروج الذهب ج 2 ص 358 وراجع: شرح نهج البلاغة ج 9 ص 320 - 211 والنص والاجتهاد ص 446.

(1) تجارب الأمم ج 1 ص 303 و 304 وشذرات الذهب ج 1 ص 42 ومراة الجنان ج 1 ص 95.

(2) تاريخ اليعقوبي ج 2 ص 181.

ولعل يعلى بن منية هو الذي نقل كلام عائشة للناس، إذ لو نقله ابن الزبير عنها فلربما اتهم بأنه يجر الناس إلى قرصه.

ثانياً: لقد قتل الزبير وطلحة، ولم ينهزم الجيش، بل تواصل القتال بتحريض عائشة، ولم يتوقف حتى قطعت قوائم الجمل، واحدة بعد الأخرى، وسقط إلى الأرض.

ثالثاً: ورد أن علياً «عليه السلام» قال لأهل البصرة: كنتم جند المرأة، وأتباع البهيمة، رغا فأجبتم، وعقر فهربتم (1).

ولعل محاولة بعض الناس تهميش دور عائشة في حرب الجمل، وإظهارها على أنها مجرد امرأة ساذجة، يستغلها طلحة والزبير

(1) نهج البلاغة الخطبة (بشرح عبده) ج 1 ص 44 والأمالى للطوسي ص 702 و 703 والأخبار الطوال ص 151 ومروج الذهب ج 2 ص 368 وعيون الأخبار لابن قتيبة ج 1 ص 217 والعقد الفريد ج 4 ص 328 وتفسير القمي ص 655 و (ط مطبعة النجف) ج 2 ص 339 ومصباح البلاغة (مستدرك نهج البلاغة) ج 2 ص 18 والإحتجاج ج 1 ص 250 وبحار الأنوار ج 32 ص 225 و 226 و 236 و 245 و 254 و ج 57 ص 224 وشجرة طوبى ج 2 ص 322 ومستدرك سفينة البحار ج 1 ص 153 و 361 و 364 ونهج السعادة ج 1 ص 322 و 325 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 1 ص 251 وتفسير نور الثقلين ج 5 ص 172 ومعجم البلدان ج 1 ص 436 وأعيان الشيعة ج 1 ص 197 والجمل للشيخ المفيد ص 217 والمناقب للخوارزمي ص 189.

للوصول إلى مآربهما، ولم تكن تظن أن الأمور تبلغ إلى حد الذي بلغته.. وتصويرها على أنها كانت تسعى في الصلح ورأب الصدع، ولكن الأحداث غلبتها..

ولعل ذلك كله كان يهدف إلى التوطئة والتمهيد لتبرئتها من دماء ألوف من المسلمين الأبرياء، وفيهم الأخيار والصلحاء والأتقياء، وفاءً منهم لها، وحباً بها وبأبيها أبي بكر، وتوطئة لاتهام السبائية بهذه الفتن العظيمة التي أخبر الرسول «صلى الله عليه وآله» بها، وبعظيم إثم مرتكبيها..

وقد تحدثنا عن موضوع ابن سبأ، وبيئاً أن أمره قد انتهى وتلاشى بقتله، وأن قضيته كانت منحصرة به، وأنه لم ينشأ له مذهب خاص به. أما محاولة تضخيم أمره. وتعظيم شأنه، فالمقصود به هو تأكيد اتهام الشيعة بالسبائية، ومن الواضح: أن عقائد الشيعة لا تنسجم مع مقولات ابن سبأ، بل الشيعة يعلنون عقائدهم، وشعائرههم، وفقههم، ويستدلون عليه بآيات القرآن، وبما ثبت من سنة رسول الله «صلى الله عليه وآله»، وروى عن أهل بيت العصمة «عليهم السلام» ضمن ضوابط وقواعد دقيقة وحاسمة لا يتعدونها، وهي ضوابط مدونة ومنتشرة في كل البلاد والأصقاع، وليس لديهم شيء يخبئونه، أو يتسترون عليه.. بل هم ملتزمون برفض كل ما يثبت مخالفته للقرآن، ولما ثبت عن الأنبياء المعصومين، ولكل ما يتناقض مع أحكام العقل الصريحة والصحيحة..

إلا إن كانوا يقصدون بالسبائية صحابة الرسول الأخيار، وأصحاب الأئمة الأطهار، من أمثال: عمار بن ياسر وأبي أيوب، وقيس بن سعد، وذو الشهادتين، وسائر أهل بدر وأهل بيعة الرضوان. ومن أمثال: محمد بن أبي بكر، وحجر بن عدي، والأشتر، وسائر محبيه «عليه السلام»..

ولو كان لابن سبأ دور وشأن لأفردوا فيه التصانيف، ولذكروا أدلته وشبهاته، وأقواله وأفعاله، وسيرته وأحواله. ولكنك لا تجد إلا الاتهام والنبز، والحيلولة على اعتقادات الشيعة التي هي عين ما جاء به القرآن، وبَيَّنَّها لنا الرسول وأهل البيت الطاهرون «عليهم السلام».

ألا ألف فارس لبيت علياً عليه السلام:

وبعد قتل حكيم بن جبلة ومئات من الناس معه أقام طلحة والزبير، وبائع لهما أهل البصرة، واستخفهما هذا الظفر حتى راق لهما أن يعجلا النتيجة قبل استتمام مقدماتها، فقد روى الطبري: أن الزبير قال لما بويع لهما:

ألا ألف فارس أسير بهم إلى علي، فإما بيته وإما صبحته، لعلي أقتله قبل أن يصل إلينا؟!!

فلم يجبه أحد.. فقال: «إن هذه لهي الفتنة التي كنا نتحدث عنها».

فتربصا وأصحابهما ليس معهما بالبصرة ثار إلا حرقوص بن زهير.

وكتبوا بما تم لهم من الظفر كتاباً لأهل الشام، وآخر إلى أهل المدينة، وآخر إلى اليمامة، ورابعاً إلى أهل الكوفة. ولا حاجة لذكر جميع هذه الكتب(1).

ونقول:

1 - إذا كان طلحة والزبير قد فتكا بالسبابة وهم أربع مئة رجل ذلك الفتك الذريع، حتى لم يبقوا منهم أحداً، ثم فتكا بأهل المسجد، وهم خمسون رجلاً، وغدرا بحراس ابن جبلة، وهم كثيرون أيضاً رغم إعطائهم الأمان، بعد كتابة كتاب العهد بينهم، بعدم التعرض لأحد بشيء إلى حين قدوم علي أمير المؤمنين «عليه السلام»..

وإذا كانا قد قتلا حكيم بن جبلة ومعه العشرات أو المئات.. وإذا كان أهل البصرة قد بايعوا لهما.. فما معنى: أن لا يستجيب ألف فارس للزبير ليغير بهم على علي «عليه السلام» ويبيته هو وأصحابه، ويقضي عليه وعليهم، ويرتاح الناس من حرب يعرفون أنها لن تكون نزهة لهم؟!

وأيّن هي سلطة القائد الحازم، الذي يقتل الأسرى، ويغدر ويفتك بالآمنين؟! ويخشاه الناس، حتى ليكادون يموتون رعباً وفزعاً من فتكه، وبطشه، وغدره؟!

2 - كيف رضي الناس بالخروج مع الزبير لحرب علي «عليه

(1) راجع: عائشة والسياسة ص147 عن تاريخ الأمم والملوك ج3 ص491.

السلام» في الجمل الأكبر، ودارت رحى حرب ضروس قتل ألوف الرجال، حتى قيل: إن القتلى أنافوا على الثلاثين ألفاً كما سنرى؟!!

ولماذا استجاب الناس للزبير في حرب الجمل، وأسلموا أنفسهم لهذا القتل الذريع، وهم عشرات الألوف، ولم يستجب له ولو ألف فارس هنا ليريحهم من علي، ويوفر عليهم كل هذه الخسائر؟!!

3 - إذا كان الزبير قد تيقن أن هذه هي الفتنة التي كانوا يتحدثون عنها، فلماذا لم يتراجع قبل فوات الأوان؟! وإن كان في شك من أمره، فلماذا مضى على شكه، وغرر بنفسه وبالناس؟!!

4 - ألا نفهم من ذلك: أن الزبير لم يكن جاداً في طلبه الألف فارس، بل كان يريد الاستعراض للاستنهاض، وإثارة الحماس لدى الناس، وإيهامهم أن لا خطورة من مواجهة علي «عليه السلام»..

الفصل الثالث:

الجمل الأصغر بروايات سيف..

ابن حنيف يتهياً للحرب:

وبعد أن عاد أبو الأسود وعمران بن الحصين من مهمتها في استكشاف أهداف مجيء الناكثين بجيوشهم إلى البصرة قام عثمان في أمره، ونادى عثمان في الناس وأمرهم بالتهيؤ، ولبسوا السلاح، واجتمعوا إلى المسجد الجامع، وأقبل عثمان على الكيد، فكاد الناس لينظر ما عندهم، وأمرهم بالتهيؤ، وأمر رجلاً ودسه إلى الناس خدعاً كوفياً قيسياً، فقام، فقال:

يا أيها الناس، أنا قيس بن العقدية الحميسي، إن هؤلاء القوم الذين جاءوكم إن كانوا جاءوكم خائفين، فقد جاءوا من المكان الذي يأمن فيه الطير. وإن كانوا جاءوا يطلبون بدم عثمان، فما نحن بقتلة عثمان. أطيعوني في هؤلاء القوم، فردوهم من حيث جاءوا.

فقام الأسود بن سريع السعدي، فقال: أوزعوا أئاً قتلة عثمان؟! فإنما فزعوا إلينا يستعينون بنا على قتلة عثمان منا ومن غيرنا، فإن كان القوم أخرجوا من ديارهم كما زعمت، فمن يمنعهم من إخراجهم الرجال، أو البلدان!

فحصه الناس، فعرف عثمان: أن لهم بالبصرة ناصراً ممن يقوم معهم، فكسره ذلك.

وأقبلت عائشة فيمن معها، حتى إذا انتهوا إلى المربد ودخلوا من أعلاه أمسكوا ووقفوا حتى خرج عثمان فيمن معه.

وخرج إليها من أهل البصرة من أراد أن يخرج إليها ويكون معها، فاجتمعوا بالمربد، فجعلوا يثوبون حتى غص بالناس (1).

فافترق أصحاب عثمان بن حنيف فرقتين، فقالت فرقة: صدقت والله وبرت، وجاءت والله بالمعروف.

وقال الآخرون: كذبتم والله ما نعرف ما تقولون.

فتحاثوا، وتحاصبوا، وأرهجوا. فلما رأيت ذلك عائشة انحدرت وانحدر أهل الميمنة مفارقين لعثمان حتى وقفوا في المربد في موضع الدباغين.

وبقي أصحاب عثمان على حالهم يتدافعون حتى تجاوزوا، ومال بعضهم إلى عائشة، وبقي بعضهم مع عثمان على فم السكة.

وأتى عثمان بن حنيف فيمن معه، حتى إذا كانوا على فم السكة، سكة المسجد عن يمين الدباغين استقبلوا الناس، فأخذوا عليهم

(1) تاريخ الأمم والملوك ج 4 ص 462 و (ط مؤسسة الأعلمي) ج 3 ص 480 و

481 والفتنة ووقعة الجمل ص 123.

بفمها(1).

وفيما ذكر نصر بن مزاحم، عن سيف، عن سهل بن يوسف، عن القاسم بن محمد، قال: وأقبل جارية بن قدامة السعدي، فقال: يا أم المؤمنين، والله لقتل عثمان بن عفان أهون من خروجك من بيتك على هذا الجمل الملعون عرضة للسلاح!

إنه قد كان لك من الله ستر وحرمة، فهتكت سترك وأبحت حرمتك.

إنه من رأى قتالك فإنه يرى قتلك.

وإن كنت أتيتنا طائعة فارجعي إلى منزلك، وإن كنت أتيتنا مستكرهة فاستعيني بالناس.

قال: فخرج غلام شاب من بني سعد إلى طلحة والزبير، فقال: أما أنت يا زبير فحواري رسول الله «صلى الله عليه وآله»، وأما أنت يا طلحة فوقيت رسول الله «صلى الله عليه وآله» بيدك، وأرى أمكما معكما، فهل جئتما بنسائكما؟! قالوا: لا.

قال: فما أنا منكما في شيء، واعتزل.

وقال السعدي في ذلك:

(1) تاريخ الأمم والملوك ج4 ص464 و 465 و (ط مؤسسة الأعلمي) ج3 ص481 و 482 والفتنة ووقعة الجمل ص124 و 125 والكامل في التاريخ ج3 ص213 وإمتاع الأسماع ج13 ص234.

صنتم حلائلكم وقدمتم أمكم هذا لعمر كقلة الإنصاف
 أمرت بجر ذيولها في بيتها فهوت تشق البيد
 بالإيجاف
 غرضاً يقاتل دونها أبناؤها بالنبل والخطي والأسياف
 هتكت بطلحة والزبير ستورها هذا المخبر عنهم
 والكافي (1)

وأقبل غلام من جهينة على محمد بن طلحة - وكان محمد رجلاً
 عابداً - فقال: أخبرني عن قتلة عثمان!
 فقال: نعم، دم عثمان ثلاثة أثلاث: ثلث على صاحبة الهودج -
 يعني عائشة - وثلث على صاحب الجمل الأحمر - يعني طلحة - وثلث
 على علي بن أبي طالب.
 وضحك الغلام وقال: ألا أراني على ضلال! ولحق بعلي، وقال
 في ذلك شعراً:

سألت ابن طلحة عن هالك بجوف المدينة لم يقبر
 فقال: ثلاثة رهط هم أماتوا ابن عفان
 واستعبر

(1) تاريخ الأمم والملوك ج 4 ص 465 و (ط مؤسسة الأعلمي) ج 3 ص 482
 = = والفتنة ووقعة الجمل ص 125 والكامل في التاريخ ج 3 ص 214 و
 215 وأعيان الشيعة ج 1 ص 452.

فثَلث على تلك في خدرها وثَلث على راكب الأحمر
وثَلث على ابن أبي طالب ونحن بدويّة قرقر
فقلت: صدقت على الأولين وأخطأت في الثالث
الأزهر(1)

سيف عن محمد وطلحة قال: فخرج أبو الأسود وعمران، وأقبل حكيم بن جبلة، وقد خرج وهو على الخيل، فأنشب القتال، وأشرع أصحاب عائشة رماحهم وأمسكوا ليمسكوا، فلم ينته ولم يثن، فقاتلهم وأصحاب عائشة كافون إلا ما دافعوا عن أنفسهم، وحكيم يذمر خيله ويركبهم بها، ويقول: إنها قریش ليردينها جنبها والطيش.

واقنتلوا على فم السكة، وأشرف أهل الدور ممن كان له واحد من الفريقين هوى، فرموا باقي الآخرين بالحجارة.

وأمرت عائشة أصحابها فتيامنوا حتى انتهوا إلى مقبرة بني مازن، فوقفوا بها ملياً، وثار إليهم الناس، فحجز الليل بينهم.

فرجع عثمان إلى القصر، ورجع الناس إلى قبائلهم.

وجاء أبو الجرباء، أحد بني عثمان بن مالك بن عمرو بن تميم

(1) تاريخ الأمم والملوك ج4 ص465 و 466 و (ط مؤسسة الأعلمي) ج3 ص482 و 483 والنص والاجتهاد ص438 و 439 والغدير ج9 ص80 والفتنة ووقعة الجمل ص125 و 126 وقاموس الرجال للتستري ج9 ص342 وشرح إحقاق الحق (الملحقات) ج32 ص467 و 468.

إلى عائشة وطلحة والزبير، فأشار عليهم بأمثل من مكانهم، فاستنصحوه وتابعوا رأيهم، فساروا من مقبرة بني مازن، فأخذوا على مسناة البصرة من قبل الجبانة حتى انتهوا إلى الزابوقة.

ثم أتوا مقبرة بني حصن وهي متنجية إلى دار الرزق، فباتوا يتأهبون، وبات الناس يسировون إليهم، وأصبحوا وهم على رجل في ساحة دار الرزق.

وأصبح عثمان بن حنيف فغاداهم، وغدا حكيم بن جبلة وهو يبربر وفي يده الرمح، فقال له رجل من عبد القيس: من هذا الذي تسب وتقول له ما أسمع؟!

قال: عائشة.

قال: يا ابن الخبيثة، ألام المؤمنين تقول هذا؟!

فوضع حكيم السنان بين ثدييه فقتله.

ثم مر بامرأة وهو يسبها - يعني عائشة - فقالت: من هذا الذي ألجأك إلى هذا؟!

قال: عائشة.

قالت: يا ابن الخبيثة، ألام المؤمنين تقول هذا؟!

فطعننها بين ثدييها فقتلها.

ثم سار، فلما اجتمعوا واقفوههم، فاقتتلوا بدار الرزق قتالاً شديداً، من حين بزغت الشمس إلى أن زال النهار، وقد كثر القتلى في

أصحاب ابن حنيف، وفشت الجراحة في الفريقين، ومناذي عائشة يناديهم، ويدعوهم إلى الكف، فيأبون، حتى إذا مسهم الشر وعضهم، نادوا أصحاب عائشة إلى الصلح والمتاب.

فأجابوهم وتواعدوا، وكتبوا بينهم كتاباً على أن يبعثوا رسولاً إلى المدينة، وحتى يرجع الرسول من المدينة، فإن كانا أكرها خرج عثمان عنهما وأخلى لهما البصرة، وإن لم يكونا أكرها خرج طلحة والزبير.

الإتفاق بين عثمان بن حنيف والناكثين:

بسم الله الرحمن الرحيم

هذا ما اصطاح عليه طلحة والزبير ومن معهما من المؤمنين والمسلمين، وعثمان بن حنيف ومن معه من المؤمنين والمسلمين:

إن عثمان يقيم حيث أدركه الصلح على ما في يده، وإن طلحة والزبير يقيمان حيث أدركهما الصلح على ما في أيديهما، حتى يرجع أمين الفريقين ورسولهم كعب بن سور من المدينة.

ولا يضار واحد من الفريقين الآخر في مسجد، ولا سوق، ولا طريق، ولا فرضة، بينهم عيبة مفتوحة حتى يرجع كعب بالخبر.

فإن رجع بأن القوم أكرهوا طلحة والزبير، فالأمر أمرهما. وإن شاء عثمان خرج حتى يلحق بطيته، وإن شاء دخل معهما.

وإن رجع بأنهما لم يكرها، فالأمر أمر عثمان، فإن شاء طلحة

والزبير أقاما على طاعة علي، وإن شاء خرجا حتى يلحق بطيئتهما،
والمؤمنون أعوان الفالح منهما.

فخرج كعب حتى يقدم المدينة، فاجتمع الناس لقدومه، وكان
قدومه يوم جمعة، فقام كعب فقال: يا أهل المدينة، إني رسول أهل
البصرة إليكم، أكره هؤلاء القوم هذين الرجلين على بيعة علي، أم
أتياها طائعين؟!!

فلم يجبه أحد من القوم إلا ما كان من أسامة بن زيد، فإنه قام
فقال: اللهم إنهما لم يبايعا إلا وهما كارهان.

فأمر به تمام، فوائبه سهل بن حنيف والناس، وثار صهيب بن
سنان وأبو أيوب بن زيد، في عدة من أصحاب رسول الله «صلى الله
عليه وآله»، فيهم محمد بن مسلمة، حين خافوا أن يقتل أسامة، فقال:
اللهم نعم. فانفروا عن الرجل.

فانفروا عنه، وأخذ صهيب بيده حتى أخرجه فأدخله منزله،
وقال: قد علمت أن أم عامر حامية، أما وسعك ما وسعنا من السكوت!
قال: لا والله، ما كنت أرى أن الأمر يتراعى إلى ما رأيت، وقد
أبسلنا لعظيم.

فرجع كعب، وقد اعتد طلحة والزبير فيما بين ذلك بأشياء كلها
كانت مما يعتد به، منها: أن محمد بن طلحة - وكان صاحب صلاة -
قام مقاماً قريباً من عثمان بن حنيف، فخشي بعض الزط والسباجة أن
يكون جاء لغير ما جاء له، فنحياه، فبعثا إلى عثمان، هذه واحدة.

وبلغ علياً الخبر الذي كان بالمدينة من ذلك، فبادر بالكتاب إلى عثمان يعجزه ويقول: والله ما أكرها (يعني طلحة والزبير) إلا كرهاً على فرقة، ولقد أكرها على جماعة وفضل، فإن كانا يريدان الخلع فلا عذر لهما، وإن كانا يريدان غير ذلك نظرنا ونظرا.

فقدم الكتاب إلى عثمان بن حنيف.

وقدم كعب، فأرسلوا إلى عثمان: أن اخرج عنا.

فاحتج عثمان بالكتاب، وقال: هذا أمر آخر غير ما كنا فيه.

فجمع طلحة والزبير الرجال في ليلة مظلمة باردة، ذات رياح وندى، ثم قصدا المسجد فوافقا صلاة العشاء - وكانوا يؤخرونها - فأبطأ عثمان بن حنيف، فقدم عبد الرحمن بن عتاب، فشهر الزط والسبابة السلاح ثم وضعوه فيهم، فأقبلوا عليهم فاقتتلوا في المسجد وصبروا لهم، فأناموهم وهم أربعون.

وأدخلوا الرجال على عثمان ليخرجوه إليهما، فلما وصل إليهما توطؤوه، وما بقيت في وجهه شعرة.

فاستعظما ذلك، وأرسلا إلى عائشة بالذي كان، واستطلعا رأيها، فأرسلت إليهما أن خلوا سبيله، فليذهب حيث شاء ولا تحبسوه.

فأخرجوا الحرس الذين كانوا مع عثمان في القصر ودخلوه.

وقد كانوا يعتقبون حرس عثمان في كل يوم وفي كل ليلة أربعون، فصلى عبد الرحمن بن عتاب بالناس العشاء والفجر.

وكان الرسول فيما بين عائشة وطلحة والزبير هو، أتاها بالخبر،

وهو رجع إليهما بالجواب، فكان رسول القوم (1).

عن سهل بن سعد، قال: لما أخذوا عثمان بن حنيف أرسلوا أبا بن عثمان إلى عائشة يستشيرونها في أمره، قالت: اقتلوه.

فقالت لها امرأة: نشدتك بالله يا أم المؤمنين في عثمان وصحبته لرسول الله «صلى الله عليه وآله»!
قالت: ردوا أبانا.

فردوه، فقالت: احبسوه ولا تقتلوه.

قال: لو علمت أنك تدعيني لهذا لم أرجع.

فقال لهم مجاشع بن مسعود: اضربوه، وانتفوا شعر لحيته.

فضربوه أربعين سوطاً، وانتفوا شعر لحيته، ورأسه، وحاجبيه، وأشعار عينييه وحبسوه (2).

وفي نص آخر:

(1) تاريخ الأمم والملوك ج4 ص465 - 468 و (ط مؤسسة الأعلمي) ج5 ص484 و 485 والجمل لابن شدقم ص40 والفتنة ووقعة الجمل ص127.

(2) تاريخ الأمم والملوك ج4 ص468 و 469 و (ط مؤسسة الأعلمي) ج5 ص485 و 486 والاستيعاب (ط دار الجيل) ج1 ص368 وقاموس الرجال للتستري ج12 ص300 وشرح إحقاق الحق (الملحقات) ج32 ص468.

فقدموا البصرة وعليها عثمان بن حنيف، فقال لهم عثمان: ما
نقمتم على صاحبكم؟!

فقالوا: لم نره أولى بها منا، وقد صنع ما صنع.

قال: فإن الرجل أمّرني، فأكتب إليه فأعلمه ما جئتم له، على أن
أصلي بالناس حتى يأتينا كتابه، فوقفوا عليه وكتب.

فلم يلبث إلا يومين حتى وثبوا عليه، فقاتلوه بالزابوقة عند مدينة
الرزق، فظهروا، وأخذوا عثمان فأرادوا قتله، ثم خشوا غضب
الأنصار، فنالوه في شعره وجسده.

فقام طلحة والزبير خطيبين فقالا: يا أهل البصرة، توبة بحوبة،
إنما أردنا أن يستعذب أمير المؤمنين عثمان ولم نرد قتله، فغلب سفهاء
الناس الحلماء حتى قتلوه.

فقال الناس لطلحة: يا أبا محمد، قد كانت كتبك تأتينا بغير هذا.

فقال الزبير: فهل جاءكم مني كتاب في شأنه؟!

ثم ذكر قتل عثمان وما أتى إليه، وأظهر عيب علي(1).

رجع الحديث إلى حديث سيف، عن محمد وطلحة. قالوا: فأصبح
طلحة والزبير وبيت المال والحرس في أيديهما، والناس معهما، ومن

(1) تاريخ الأمم والملوك ج4 ص469 و (ط مؤسسة الأعلمي) ص485 و
486 والكامل في التاريخ ج3 ص216 و 217 وأعيان الشيعة ج1
ص453 وشرح إحقاق الحق (الملحقات) ج32 ص469 و 470.

لم يكن معها مغمور مستسر، وبعثا حين أصبحا بأن حكيماً في الجمع.

فبعثت: لا تحبسا عثمان ودعاه.

ففعلا، فخرج عثمان فمضى لطلبته.

وأصبح حكيم بن جبلة في خيله على رجل (أي مستعداً) فيمن تبعه من عبد القيس [وكان من سادات عبد القيس وزهاد ربيعة ونساکها⁽¹⁾] ومن نزع إليهم من أفناء ربيعة، ثم وجهوا نحو دار الرزق وهو يقول: لست بأخيه إن لم أنصره، وجعل يشتم عائشة، فسمعتة امرأة من قومه، فقالت: يا بن الخبيثة، أنت أولى بذلك! فطعنها فقتلها.

فغضبت عبد القيس إلا من كان أغثر منهم.

فقالوا: فعلت بالأمس وعدت لمثل ذلك اليوم! والله لندعنك حتى يقيدك الله. فرجعوا وتركوه.

ومضى حكيم بن جبلة فيمن غزا معه عثمان بن عفان وحصره من نزاع القبائل كلها، وعرفوا أن لا مقام لهم بالبصرة، فاجتمعوا إليه، فأنتهى بهم إلى الزابوقة عند دار الرزق.

وقالت عائشة: لا تقتلوا إلا من قاتلكم، ونادوا من لم يكن من قتلة عثمان فليكيف عنا، فإننا لا نريد إلا قتلة عثمان ولا نبداً أحداً، فانشب

(1) مروج الذهب ص 358.

حكيم القتال ولم يرع للمنادي.

فقال طلحة والزبير: الحمد لله الذي جمع لنا ثأرنا من أهل البصرة، اللهم لا تبق منهم أحداً، وأقد منهم اليوم فاقتلهم. فجاءوهم القتال، فاقتتلوا أشد قتال ومعه أربعة قواد، فكان حكيم بحيال طلحة، وذريح بحيال الزبير، وابن المحرش بحيال عبد الرحمن بن عتاب، وحر قوص بن زهير بحيال عبد الرحمن بن الحارث بن هشام.

فزحف طلحة لحكم وهو في ثلاثمائة رجل، وجعل حكيم يضرب بالسيف ويقول:

أضربهم باليابس ضرب غلام عباس
من الحياة آيس في الغرفات نافس

فضرب رجل رجله فقطعها.

فحبا حتى أخذها فرمى بها صاحبه، فأصاب جسده فصرعه، فأتاه حتى قتله، ثم اتكأ عليه وقال:

يا فخذ لن تراعي إن معي ذراعي
أحمي به كراعي

وقال وهو يرتجز:

ليس علي أن أموت عار والعار في الناس هو
الفرار

والمجد لا يفضحه الدمار

فأتى عليه رجل وهو رثيث، رأسه على الآخر، فقال: ما لك يا حكيم؟!

قال: قُتلتُ.

قال: من قتلَكَ؟!

قال: وسادتي.

فاحتلمه، فضمه في سبعين من أصحابه.

فتكلم يومئذ حكيم، وإنه لقائم على رجل، وإن السيوف لتأخذهم فما يتعتع، ويقول: إنا خلفنا هذين وقد بايعا علياً وأعطياه الطاعة، ثم أقبلنا مخالفين محاربين، يطلبان بدم عثمان بن عفان، ففرقا بيننا، ونحن أهل دار وجوار. اللهم إنهما لم يريدَا عثمان.

فنادى مناد: يا خبيث، جزعت حين عضك نكال الله عز وجل إلى كلام من نصبك وأصحابك بما ركبتُم من الإمام المظلوم، وفرقتُم من الجماعة، وأصبتُم من الدماء، ونلتُم من الدنيا! فذق وبال الله عز وجل وانتقامه، وأقيموا فيمن أنتم.

وقتل ذريح ومن معه، وأفلت حرقوص بن زهير في نفر من أصحابه، فلجأوا إلى قومهم.

ونادى منادي الزبير وظلحة بالبصرة: ألا من كان فيهم من قبائلكم أحد ممن غزا المدينة فليأتنا بهم.

فجيء بهم كما يجاء بالكلاب، فقتلوا فما أفلت منهم من أهل البصرة جميعاً إلا حرقوص بن زهير، فإن بني سعد منعوه، وكان من

بني سعد، فمسمهم في ذلك أمر شديد، وضربوا لهم فيه أجلاً وخشنوا صدور بني سعد، وإنهم لعثمانية حتى قالوا: نعتزل.

وغضبت عبد القيس حين غضبت سعد لمن قتل منهم بعد الواقعة، ومن كان هرب إليهم إلى ما هم عليه من لزوم طاعة علي، فأمرنا للناس بأعطياتهم وأرزاقهم وحقوقهم، وفضلاً بالفضل أهل السمع والطاعة.

فخرجت عبد القيس وكثير من بكر بن وائل حين زووا عنهم الفضول، فبادروا إلى بيت المال، وأكب عليهم الناس فأصابوا منهم، وخرج القوم حتى نزلوا على طريق علي.

وأقام طلحة والزبير ليس معهما بالبصرة ثار إلا حرقوص.

وكتبوا إلى أهل الشام بما صنعوا وصاروا إليه: إنا خرجنا لوضع الحرب، وإقامة كتاب الله عز وجل بإقامة حدوده في الشريف والوضيع، والكثير والقليل، حتى يكون الله عز وجل هو الذي يردنا عن ذلك، فبايعنا خيار أهل البصرة ونجباؤهم، وخالفنا شرارهم ونزاعهم، فردونا بالسلاح وقالوا فيما قالوا: نأخذ أم المؤمنين رهينة، أن أمرتهم بالحق، وحثتهم عليه.

فأعطاهم الله عز وجل سنة المسلمين مرة بعد مرة، حتى إذا لم يبق حجة ولا عذر استبسل قتلة أمير المؤمنين، فخرجوا إلى مضاجعهم، فلم يفلت منهم مخبر إلا حرقوص بن زهير، والله سبحانه مقيده إن شاء الله. وكانوا كما وصف الله عز وجل.

وإنّا نناشدكم الله في أنفسكم إلا نهضتم بمثل ما نهضنا به، فنلقى الله عز وجل وتلقونه، وقد أعذرنا وقضينا الذي علينا.
وبعثوا به مع سيار العجلي.

وكتبوا إلى أهل الكوفة بمثله، مع رجل من بني عمرو بن أسد يدعى مظفر بن معرض.

وكتبوا إلى أهل اليمامة وعليها سبرة بن عمرو العنبري، مع الحارث السدوسي.

وكتبوا إلى أهل المدينة مع ابن قدامة القشيري، فдسه إلى أهل المدينة(1).

وكتبت عائشة إلى أهل الكوفة مع رسولهم:

أما بعد.. فإني أذكركم الله عز وجل والإسلام، أقيموا كتاب الله بإقامة ما فيه، اتقوا الله واعتصموا بحبله، وكونوا مع كتابه، فإننا قدمنا البصرة، فدعوناهم إلى إقامة كتاب الله بإقامة حدوده، فأجابنا الصالحون إلى ذلك، واستقبلنا من لا خير فيه بالسلاح، وقالوا: لنتبعنكم عثمان، ليزيدوا الحدود تعطيلاً، فعاندوا فشهدوا علينا بالكفر وقالوا لنا المنكر، فقرأنا عليهم:

(1) تاريخ الأمم والملوك ج 4 ص 470 - 472 و (ط مؤسسة الأعلمي) ج 3 ص 486 و 487 والفتنة ووقعة الجمل ص 130 وأعيان الشيعة ج 1 ص 453.

(أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أَوْثُوا نُصَيْبًا مِّنَ الْكِتَابِ يُدْعَوْنَ إِلَى كِتَابِ اللَّهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ⁽¹⁾).

فأذعن لي بعضهم، واختلفوا بينهم، فتركناهم وذلك.

فلم يمنع ذلك من كان منهم على رأيه الأول من وضع السلاح في أصحابي، وعزم عليهم عثمان بن حنيف إلا قاتلوني، حتى منعني الله عز وجل بالصالحين، فرد كيدهم في نحورهم.

فمكثنا ستاً وعشرين ليلة ندعوهم إلى كتاب الله، وإقامة حدوده - وهو حقن الدماء أن تهرق دون من قد حل دمه - فأبوا واحتجوا بأشياء، فاصطلحنا عليها، فخافوا، وغدروا، وخانوا.

فجمع الله عز وجل لعثمان ثأرهم، فأقادهم فلم يفلت منهم إلا رجل.

وأردأنا الله، ومنعنا منهم بعمير بن مرثد، ومرثد بن قيس، ونفر من قيس، ونفر من الرباب والأزد.

فالزموا الرضا إلا عن قتلة عثمان بن عفان حتى يأخذ الله حقه، ولا تخاصموا الخائنين ولا تمنعوهم، ولا ترضوا بذوي حدود الله فتكونوا من الظالمين.

فكتبْتُ إلى رجال بأسمائهم. فثبطوا الناس عن منع هؤلاء القوم ونصرتهم، واجلسوا في بيوتكم، فإن هؤلاء القوم لم يرضوا بما

(1) الآية 23 من سورة آل عمران.

صنعوا بعثمان بن عفان، وفرقوا بين جماعة الأمة، وخالفوا الكتاب والسنة، حتى شهدوا علينا فيما أمرناهم به، وحثّناهم عليه من إقامة كتاب الله وإقامة حدوده بالكفر، وقالوا لنا المنكر.

فأنكر ذلك الصالحون وعظموا ما قالوا، وقالوا: ما رضيتم أن تقتلتم الإمام حتى خرجتم على زوجة نبيكم «صلى الله عليه وآله» وأئمة المسلمين!!

فعزموا وعثمان بن حنيف معهم، على من أطاعهم من جهال وغوغائهم، على زطهم وسبابهم.

فلذنا منهم بطائفة من الفسباط، فكان ذلك الدأب ستة وعشرين يوماً، ندعوهم إلى الحق، وألا يحولوا بيننا وبين الحق، فغدروا وخانوا، فلم نقايسهم.

واحتجوا ببيعة طلحة والزبير.

فأبردوا بريداً فجاءهم بالحجة فلم يعرفوا الحق، ولم يصبروا عليه.

فغادوني في الغلس ليقتلوني، والذي يحاربهم غيري، فلم يبرحوا حتى بلغوا سدة بيتي، ومعهم عادٍ يهديهم إليّ، فوجدوا نفراً على باب بيتي، منهم عمير بن مرثد، ومرثد بن قيس، ويزيد بن عبد الله بن مرثد، ونفر من قيس، ونفر من الرباب والأزد، فدارت عليهم الرحا، فأطاف بهم المسلمون فقتلوه.

وجمع الله عز وجل كلمة أهل البصرة على ما أجمع عليه الزبير

وطلحة، فإذا قتلنا بثأرنا وسعنا العذر.

وكانت الواقعة لخمس ليال بقين من ربيع الآخر سنة ست وثلاثين. وكتب عبيد بن كعب في جمادى (1).

عن عامر بن حفص، عن أشياخه، قال: ضرب عنق حكيم بن جبلة رجل من الحدان يقال له: ضخيم. فمال رأسه، فتعلق بجلده، فصار وجهه في قفاه (2).

قال ابن المثنى الحداني: الذي قتل حكيماً يزيد بن الأسحم الحداني. وجد حكيم قتيلاً بين يزيد بن الأسحم وكعب بن الأسحم، وهما مقتولان (3).

عن أبي المليح، قال: لما قتل حكيم بن جبلة أرادوا أن يقتلوا عثمان بن حنيف.

فقال: ما شئتم، أما إن سهل بن حنيف والي المدينة، وإن

(1) تاريخ الأمم والملوك ج4 ص474 و (ط مؤسسة الأعلمي) ج3 ص489 و 490 والفتنة ووقعة الجمل ص133 و 134 وأعيان الشيعة ج1 ص453 و 454.

(2) تاريخ الأمم والملوك ج4 ص474 و (ط مؤسسة الأعلمي) ج3 ص490 وراجع: تاريخ خليفة بن خياط ص137 وأعيان الشيعة ج1 ص453.

(3) تاريخ الأمم والملوك ج4 ص474 و (ط مؤسسة الأعلمي) ج3 ص490 وراجع: تاريخ خليفة بن خياط ص137 وأعيان الشيعة ج1 ص453 و ج6 ص214 والاستيعاب (ط دار الجيل) ج1 ص367.

قتلتموني انتصر. فخلوا سبيله.

واختلفوا في الصلاة، فأمرت عائشة عبد الله بن الزبير، فصلّى بالناس.

وأراد الزبير أن يعطي الناس أرزاقهم ويقسم ما في بيت المال، فقال عبد الله ابنه: إن ارتزق الناس تفرقوا.

واصطلحوا على عبد الرحمن بن أبي بكر، فصيره على بيت المال (1).

وعن الجارود بن أبي سبرة، قال: لما كانت الليلة التي أخذ فيها عثمان بن حنيف، وفي رحبة مدينة الرزق طعام يرتزقه الناس، فأراد عبد الله أن يرزقه أصحابه وبلغ حكيم بن جبلة ما صنع بعثمان، فقال: لست أخاف الله إن لم أنصره.

فجاء في جماعة من عبد القيس، وبكر بن وائل، وأكثرهم عبد القيس، فأتى ابن الزبير مدينة الرزق، فقال: ما لك يا حكيم؟!

قال: نريد أن نرتزق من هذا الطعام، وأن نُخلّوا عثمان، فيقيم في دار الإمارة على ما كتبتم بينكم حتى يقدم علي. والله لو أجد أعواناً عليكم أخطبكم بهم ما رضيت بهذه منكم حتى أقتلكم بمن قتلتم. ولقد أصبحتم وإن دماءكم لنا لحلال بمن قتلتم من إخواننا.

(1) تاريخ الأمم والملوك ج 4 ص 474 و (ط مؤسسة الأعلمي) ج 3 ص 490
وراجع: البداية والنهاية (ط دار إحياء التراث العربي) ج 7 ص 260.

أما تخافون الله عز وجل! بم تستحلون سفك الدماء؟!!

قال: بدم عثمان بن عفان.

قال: فالذين قتلتموهم قتلوا عثمان! أما تخافون مقت الله؟!!

فقال له عبد الله بن الزبير: لا نرزقكم من هذا الطعام، ولا نخلي سبيل عثمان بن حنيف حتى يخلع علينا.

قال حكيم: اللهم إنك حكم عدل فاشهد.

وقال لأصحابه: إني لست في شك من قتال هؤلاء، فمن كان في شك فليصرف.

وقاتلهم فاقتتلوا قتالاً شديداً، وضرب رجل ساق حكيم فأخذ حكيم ساقه فرماه بها، فأصاب عنقه فصرعه ووقذه، ثم حبا إليه فقتله، واتكأ عليه.

فمر به رجل فقال: من قتلك؟!!

قال: وسادتي.

وقتل سبعون رجلاً من عبد القيس.

قال الهذلي: قال حكيم حين قطعت رجله:

أقول لما جدبي زماعي للرجل يا رجلي لن تراعي

إن معي من نجدة ذراعي

قال عامر ومسلمة: قتل مع حكيم ابنه الأشرف، وأخوه الرعل

بن جبلة(1).

عن عوف الأعرابي قال: جاء رجل إلى طلحة والزبير وهما في المسجد بالبصرة، فقال: نشدتكما بالله في مسيركما! أعهد إليكما فيه رسول الله «صلى الله عليه وآله» شيئاً.

فقام طلحة ولم يجبه.

فناشد الزبير، فقال: لا، ولكن بلغنا أن عندكم دراهم، فجئنا نشارككم فيها(2).

عن أبي عمرة مولى الزبير، قال: لما بايع أهل البصرة الزبير وطلحة، قال الزبير: ألا ألف فارس أسير بهم إلى علي، فإما بيئته، وإما صَبَّحتَه، لعلِّي أقتله قبل أن يصل إلينا!

فلم يجبه أحد، فقال: إن هذه لهي الفتنة التي كنا نتحدث عنها.

فقال له مولاه: أتسميها فتنة وتقاتل فيها!

قال: ويحك! إنا نبصر ولا نبصر، ما كان أمر قط إلا علمت موضع قدمي فيه، غير هذا الأمر، فإني لا أدري أمقبل أنا فيه أم

(1) تاريخ الأمم والملوك ج 4 ص 475 و (ط مؤسسة الأعلمي) ج 3 ص 490 و

491 وأعيان الشيعة ج 1 ص 453 و 454 و ج 6 ص 213.

(2) تاريخ الأمم والملوك ج 4 ص 475 و (ط مؤسسة الأعلمي) ج 3 ص 491

والغدِير ج 9 ص 369.

مدبر! (1).

وعن مجالد بن سعيد، قال: لما قدمت عائشة البصرة كتبت إلى زيد بن صوحان: من عائشة ابنة أبي بكر أم المؤمنين حبيبة رسول الله «صلى الله عليه وآله» إلى ابنها الخالص زيد بن صوحان. أما بعد.. فإذا أتاك كتابي هذا فأقدم، فانصرنا على أمرنا هذا، فإن لم تفعل، فخذل الناس عن علي.

فكتب إليها: من زيد بن صوحان إلى عائشة ابنة أبي بكر الصديق حبيبة رسول الله «صلى الله عليه وآله».

أما بعد.. فأنا ابنك الخالص إن اعتزلت هذا الأمر، ورجعت إلى بيتك، وإلا فأنا من نابذك.

قال زيد بن صوحان: رحم الله أم المؤمنين! أمرت أن تلزم بيتها، وأمرنا أن نقاتل. فترك ما أمرت به وأمرتنا به، وصنعت ما أمرنا به ونهتنا عنه! (2)..

(1) تاريخ الأمم والملوك ج 4 ص 475 و 476 و (ط مؤسسة الأعلمي) ج 3 ص 491 و 492 والغدير ج 9 ص 369 والكامل في التاريخ ج 3 ص 220 وأعيان الشيعة ج 1 ص 454.

(2) تاريخ الأمم والملوك ج 4 ص 476 و 477 و (ط مؤسسة الأعلمي) ج 3 ص 492 والكامل في التاريخ ج 3 ص 216 وإمتاع الأسماع ج 13 ص 235 وأعيان الشيعة ج 1 ص 453.

الفصل الرابع:

وقفات مع أكاذيب سيف..

رويات الطبري:

وتبدو روايات الطبري التي ذكرناها وغيرها خبيثة ومسمومة، وتختزن في طياتها إرهابات التزييف والتحريف، وتسويق الأباطيل، التي تهدف إلى قلب الحقائق وجعل المحق مبطلاً والمعتدى عليه ظالماً، ومعتدياً وقاسياً.. وجعل الخارج على إمامه الناكث لبيعه.. المسافر بجيوشه، القاصد لقتله وقتاله، والمرتكب للمذابح في البصرة، الغادر بمن أمنهم، الذابح لأسراه كما يذبح الغنم. تصوير من فعل ذلك بصورة التقي الصالح، والزاهد الوفي، والمظلوم المضطهد، والمعتدى عليه من قِبَل جبارين، قساة. لا رحمة في قلوبهم، ولا تقوى لديهم، ولا أخلاق ولا قيم عندهم، ولا يلتزمون بدين، ولا يعودون إلى شرع..

ولكن الطبري نفسه لم يستطع أيضاً تجاهل بعض الحقائق بصورة نهائية، فإنها أكبر وأظهر من أن يتمكن حتى أكثر الناس وقاحة وصلافة وقلة مبالاة من تجاهلها.. فاضطر إلى تسريب بعض اللمحات الواقعية بالرغم عنه، لكي لا يفقد مصداقيته وموقعه العلمي

بصورة تامة ونهائية.

ولكن ما سربه، أو فقل أفرج عنه لم يزد على كونه مجرد فتات لا يسمن ولا يغني من جوع، فضلاً عن أنه مشحون بالقاذورات والسموم، مثقل بالترهات والأباطيل..

ويكفي لإظهار ذلك: إجراء مقارنة ساذجة وبسيطة بين ما رواه الطبري، وما رواه غيره من معاصريه، أو من الذين سبقوه..

ابن حنيف يكد أعداءه:

1 - زعمت رواية الطبري: أن عثمان بن حنيف بعد أن عزم على منع البغاة من أخذ ما تحت يده، إلى أن يأتي علي «عليه السلام» أقبل على الكيد، فكاد الناس لينظر ما عندهم فدرس إليهم رجلاً خدعاً لينظر ما عندهم.

ونقول:

لقد تأملنا كثيراً في أعمال ابن حنيف، فلم نجد فيها ما يشي بشيء من هذا الكيد المزعوم. كما أننا لم نجد في فعل ذلك الكوفي الذي دسه ابن حنيف ما يصح أن يسمى كيداً.

فإن الكيد هو الخداع والمكر، والخبث، والحيلة، وإرادة مضرة الغير خفية. وهو من الخلق الحيلة السيئة، ومن الله التدبير بالحق لمجازاة أعمال الخلق⁽¹⁾.

(1) راجع: أقرب الموارد ج 2 ص 1116.

والذي صنعه ذلك الرجل: هو إخبار الناس بأمر معلوم لهم، ثم طرح افتراضاً وجوابه، ثم قدم طلباً له من الناس.

والخبر المعلوم لهم: هو أن عائشة وطلحة والزبير جاؤوا من بلد الأمن والأمان، وهو مكة. وليس في هذا الخبر أي دس، أو تمويه أو تدليس..

والافتراض وجوابه الذي طرحه: هو أن هؤلاء الذين جاؤوهم إن كانوا جاؤوا يطلبون بدم عثمان فأهل البصرة ليسوا بقتلة عثمان.. وهذا بديهي وواضح أيضاً لكل أحد.

أما الطلب: فهو أن لا يستجيب الناس لمطالب هؤلاء القادمين، بل يردونهم من حيث جاؤوا.. وهذا أيضاً طلب صريح، ولا يخفي وراءه خبثاً ولا مكرأ، ولا يراد به كيد أحد..

2 - بالنسبة لقول الأسود بن سريع، نقول:

إن الكوفي لم يدّع: أن الناكثين يزعمون أن أهل البصرة هم قتلة عثمان. بل طرحها على سبيل الافتراض.. فجواب ابن سريع له: بأن الناكثين لم يدعوا ذلك، بل جاؤوا يطلبون العون على قتلة عثمان جواب صريح، ومتوقع، ولا يكشف أن ابن سريع يؤيد الناكثين أو يعارضهم.

3 - لكن قول ابن سريع للرجل الكوفي: إن كان القوم أخرجوا من ديارهم كما زعمت، فمن يمنعهم من إخراجهم؟! الرجال، أم البلدان؟! غير دقيق:

ألف: لأن الكوفي لم يدَّع أن أحداً أخرجهم من ديارهم.. بل افترض أن يكونوا هم قد خافوا فخرجوا.. وشتان ما بينهما.

ب: إن هؤلاء إنما قدموا عليهم من مكة. فلا معنى لخوفهم، ولا لإخراجهم منها، وهذا ما قصده الكوفي..

ج: إنه لا معنى لسؤال ابن سريع: فما يمنعهم من إخراجهم؟! الرجال أم البلدان؟!

4 - إنه لا معنى لأن يحصب الناس ابن سريع، ولا مبرر لغضبهم منه!..

5 - لا معنى لأن يجري ابن حنيف هذا الاختبار، إذ لا معنى لأن يؤيد الناكثين في البصرة، فإن من يظن أو يحتمل ذلك حتى يحتاج لهذا الاختبار يكون في منتهى السذاجة والتغفل، ولا يصلح لإدارة البلاد ولا لسياسة العباد..

6 - إن أقوال ابن سريع لو دلت على انحيازه للناكثين ونصرته لهم، فلا معنى لانكسار عثمان بن حنيف بها، إذ لا يظهر من مجرد اعتراض ابن سريع أن لهم حزباً كبيراً أو خطيراً، لينكسر لأجله ابن حنيف..

تدافع أصحاب ابن حنيف:

وقد أظهرت روايات الطبري المتقدمة: أن أصحاب ابن حنيف افترقوا فرقتين، وتحاثوا بالحصباء، وأن أصحاب الميمنة فارقوا

عثمان بن حنيف. وأن بعضهم من أصحابه مال إلى عائشة. وهذا أسلوب ذكي لقلب الحقائق.. لعل الهدف منه إظهار أصحاب ابن حنيف بمظهر الضائعين التائبين الذين لا يملكون الرؤية الواضحة، أما أصحاب عائشة فالمطلوب إظهارهم متماسكين مستيقنين من صحة موقفهم. مع أن الحقيقة كانت عكس ذلك تماماً. وهذا يشير إلى أن تصرفات الفريق المتيقن تكون أقرب إلى السلامة والصحة من الفريق الذي يعيش أجواء الشك والتردد والشبهة، كما أن هذا يعطي أن من يعض على شك وشبهة يكون ممن لا يبالي بمراعاة الحكم الشرعي. ولا يمكن وصفه بالاستقامة والتقوى.

وقد أضاف بعض الأخوة هنا قوله: «لكن المدقق والمتأمل في أقوال وأفعال طلحة والزبير وفريقهما يرى فيها التردد وعدم الوضوح في الرؤية، وعدم الالتزام بأي من الضوابط الشرعية ابتداءً من التحريض على عثمان الذي كان لأجل الدنيا، مروراً بالانقلاب على علي «عليه السلام»، ومخالفة أمر الله والغدر والنكث والخروج على إمام زمانهم، والقتل غير المبرر للأبرياء، فضلاً عن إخراج زوجة رسول الله «صلى الله عليه وآله» المأمورة بالقرار في بيتها، والتسبب بقتل الآلاف من المسلمين، وانتهاءً بالتوبة المزعومة، فإن كانوا أصابوا وأخطأ «عليه السلام»، وحاشاه من ذلك، لأنه ممن افترض الله طاعتهم، ومن أهل البيت الذين أذهب الله عنهم الرجس

وطهرهم تطهيراً، وهو مع الحق والحق معه يدور معه كيفما دار، فلماذا يزعمون أنها ثابت وكانت تبكي، فمما توبتها وبكاؤها.

وفي أحسن حال تجد أنهم يزعمون: أنها تأولت أو اجتهدت فأخطأت. وأن طلحة والزبير اجتهدا فأخطأا.

ونحن نقول: إن علياً «عليه السلام» لم يجتهد ولم يخطئ، بل امتثل أمر الله ورسوله بقتال الباغيين، وهم: الناكثون، والقاسطون، والمارقون».

ونحن نعتقد أن هذا التصوير الذي قدمته هذه الرواية عن تردد وشك أصحاب علي «عليه السلام» ويقين غيرهم، من التزوير الباطل.

إلا أننا نريد أن نفترض: أن هذا الذي نقله لنا الطبري صحيح.. فإن من الجائز أن يتأثر بعض الناس بحضور عائشة. وأن يميلوا لمراعاة جانبها، وربما أعجبهم الإنحياز إليها، والكون تحت لوائها.

ونرى: أن ذلك أمر طبيعي، في مجتمع لم يزل يعيش ذهنية حكامه السابقين، ولم يكن يعرف إلا النزر اليسير عن أمير المؤمنين «عليه السلام»، ويرى: أنه رجل من الصحابة، ولا تربطه به إلا البيعة التي أعطاه. وقد يرى نفسه في حل منه إذا وجد جناحاً آخر يستظل به، ويرضى بعضاً من فضوله، ويتناغم عاطفياً ومصلحياً معه. ولتكن زوجة النبي الأعظم «صلى الله عليه وآله»، وبنت الخليفة الأول، ومدللة الخليفة الثاني هي ذلك الجناح. فكيف إذا كان ذلك

المجتمع ينقاد لزعماء القبائل الذين يبيعون ويشترون، وفق الأثمان التي يطمعون بالحصول عليها؟!!

أما النخبة الواعية، والطليعة المؤمنة فهي المعيار والميزان في كل عصر وزمان، مهما قل عددها، وضعفت عدتها، وكثر أعداؤها، وتوفرت لهم وسائل القوة المادية في هذه الحياة الدنيا..

أصحاب عائشة كافون!!:

وتصور روايات الطبري عن سيف أصحاب عائشة: أنهم هوجموا من قبل أصحاب ابن حنيف، وأن حكيم بن جبلة هو الذي أنشب القتال. أما أصحاب عائشة، فاكتفوا بإشراع الرماح، وأمسكوا ليمسكوا فلم ينته، ولم ينثن. وأصحاب عائشة كافون إلا ما دافعوا عن أنفسهم، وحكيم بن جبلة يذمر خيله ويركبهم بها ثم لما وصل أصحاب عائشة إلى مقبرة بني مازن ثار بهم الناس..

ثم يذكر سيف: كيف أن حكيم بن جبلة كان يسب عائشة ثم يقتل رجلاً وامرأة يعترضان عليه..

ثم يذكر سيف: أن القتال اشتد بينهم في اليوم التالي إلى الزوال.. «..وقد كثر القتلى في أصحاب ابن حنيف وفشت الجراحة في الفرقتين. ومنادي عائشة يناشدهم، ويدعوهم إلى الكف فيأبون. حتى

إذا مسهم الشر وعضهم نادوا أصحاب عائشة إلى الصلح والمتاب، فأجابوهم» (1).

ونقول:

أولاً: إن هذه الروايات رواها سيف بن عمر، وهو يروي عن خلق كثير من المجاهدين.

قال ابن نمير: كان يصنع الحديث، وقد اتهم بالزندقة.

وقال ابن حبان: اتهم بالزندقة.

وقال ابن عدي: عامة حديثه منكر.

وقال ابن معين: فليس خير منه.

وقال أبو داود: ليس بشيء.

وقال أبو حاتم: متروك. مات زمن الرشيد.

وقال في التقريب ضعيف الحديث (2). فهل مثل هذا الرجل يؤتمن على حقائق الدين والتاريخ؟!

ثانياً: لنفترض جدلاً: أن كل ما قاله سيف صحيح - مع أنه موصوف بالكذب والوضع كما قلنا - ولكن هل تراجع أصحاب الجمل عن إنذارهم لابن حنيف بإخلاء دار الإمارة، وتسليمه لهم؟! وأغمدوا

(1) راجع: الفتنة ووقعة الجمل ص 127 وتاريخ الأمم والملوك (ط مؤسسة الأعلمي) ج 3 ص 483.

(2) قاموس الرجال ج 5 ص 337 وتهذيب التهذيب ج 4 ص 295 و 296.

سيوفهم ورجعوا إلى بيوتهم أو إلى رجالهم؟! أم أنهم كانوا بانتظار تنفيذ أوامره وقد اصطفوا استعداداً لمهاجمة أصحاب ابن حنيف، وأخذ دار الإمارة وبيت المال والإستيلاء على العباد بالقوة؟!!

ثالثاً: هل جاؤوا بهذا الجيش الجرار، والمدجج بالسلاح للنزهة في بلد آمن؟! أو جاؤوا لتفقد أحوال الناس، وإرشادهم إلى تعاليم دينهم؟! أو حل مشكلاتهم، ومديد العون لهم؟! فإن كانت هذه هي نواياهم لاستقبالهم الناس بمظاهر السرور، ولاقوهم بالتبجيل والتعظيم. ولوجدنا عثمان بن حنيف على رأس المستقبلين، والمحتفين، والمسهلين للأمور، ولكانت زيارته للقادمين متواصلة. حتى لو كان لا يوافقهم على آرائهم وانتماء السياسية وغيرها.

رابعاً: لو صح ما يقوله الطبري عن سيف بن عمر لكانت القتلى في صفوف جيش عائشة أكبر، والجرحى أكثر، فلماذا جاءت النتائج معكوسة.. ففشلت الجراحة في الفريقين، وكثر القتلى في أصحاب ابن حنيف فقط؟! ألا يدل ذلك على أن الأمر كان على عكس ما زعمه سيف الكذاب الوضع؟!!

خامساً: ما نسبته الكذاب الوضع إلى حكيم بن جبلة الذي وصف بأنه كان رجلاً صالحاً مطاعاً في قومه، وكان صحابياً⁽¹⁾. وكان ذا

(1) مجالس المؤمنين ج 1 ص 228 والإستيعاب (بهامش الإصابة) ج 1 ص 324 وأسد الغابة ج 2 ص 44 و (ط دار الكتاب العربي) ج 2 ص 39 و

دين وتأله(1)، فهل من يكون ذا دين، ورجلاً صالحاً يقتل المرأة والرجل لمجرد اعتراضهما عليه لسبه من يعتقدون أنه لا ينبغي سبه.

سادساً: قال ابن عبد البر: «وقد روي: أنه لما غدر ابن الزبير بعثمان بن حنيف بعد الصلح الذي كان عقده عثمان بن حنيف مع طلحة والزبير أتاه ابن الزبير ليلاً في القصر فقتل نحو أربعين رجلاً من الزط على باب القصر، وفتح بيت المال، وأخذ عثمان بن حنيف، فصنع به ما قد ذكرته في غير هذا الموضع. وذلك قبل قدوم علي «عليه السلام». فبلغ ما صنع ابن الزبير بعثمان بن حنيف حكيم بن جبلة، فخرج في سبع مئة من ربيعة، فقاتلهم حتى أخرجهم من القصر، فكروا عليه حتى قاتلهم»(2).

فدل ذلك: على أن المعركة القوية التي كثر فيها القتلى قد كانت بعد الغدر بابن حنيف، واستيلاء طلحة والزبير على البلد والناس، وقوة شوكتهم بهم، وظهورهم على الفريق الآخر.

ولعل المطلوب: هو إيهام الناس أن المجازر التي ارتكبتها

40 وراجع: الغدير ج 9 ص 148 و 186 والاستيعاب (ط دار الجيل) ج 1 ص 366 والدرجات الرفيعة ص 391 وطرائف المقال ج 2 ص 80 والكنى والألقاب ج 1 ص 407.

(1) سير أعلام النبلاء ج 3 ص 531.

(2) الإستيعاب (ط دار الجيل) ج 1 ص 366 و 367 وأعيان الشيعة ج 6 ص 214.

الناكثون بزعامة عائشة قد سقطوا في المعارك، التي جرت بسبب تحرشات وعدوان جماعة ابن حنيف. وتضليل الناس عن حقيقة ذبحهم كما يذبح الغنم بعد أسر فريق منهم، وإعطاء الأمان إلى فريق آخر..

وقد بلغ عدد هؤلاء القتلى المظلومين حداً يقارب عدد جيش عائشة وطلحة والزبير نفسه.

وقد تقدم ذكر رقم أربع مئة قتيل من السبابة أيضاً..

حكيم بن جبلة بنظر أنصار الناكثين:

روى الطبري عن سيف، قال:

«كان حكيم بن جبلة رجلاً لصاً، إذا قفل الجيوش خنس عنهم، فسعى في أرض فارس، فيغير على أهل الذمة، ويتنكر لهم، ويفسد في الأرض، ويصيب ما شاء ثم يرجع..

فشكاه أهل الذمة وأهل القبلة إلى عثمان (يعني ابن عفان).

فكتب عثمان إلى عبد الله بن عامر عامله: «أن احبسه، ومن كان مثله فلا يخرج من البصرة حتى تأنسوا منه رشداً».

فحبسه، فكان لا يستطيع أن يخرج منها⁽¹⁾.

وقالوا أيضاً:

(1) عائشة والسياسة ص 63 وتاريخ الأمم والملوك ج 4 ص 326 و 327 و (ط مؤسسة الأعلمي) ج 3 ص 368 والفتنة ووقعة الجمل ص 42.

على هذا الرجل المفسد الموتور الناقم على عثمان بن عفان، نزل عبد الله بن سبأ لما أتى البصرة. وصار يجتمع إليه الناس، ويبث إليهم تعاليمه ومقالاته بلباقة لا يصرح فيها بما ينم عن دخيلته، وفشا أمره، وقبل الناس ما يقول وعظموه، وبلغ خبره الوالي عبد الله بن عامر.

فسأله: ما أنت؟!!

فأخبره: «أنه رجل من أهل الكتاب رغب في الإسلام، ورغب في جوارك».

فقال: «ما يبلغني ذلك، اخرج عني».

فخرج حتى أتى الكوفة، فأخرج منها، فاستقر بمصر، وجعل يكاذبهم ويكاتبونهم، ويختلف الرجال بينهم»⁽¹⁾.

ونقول:

لا نريد أن نتوقف كثيراً عند صحة أو عدم صحة سؤال عبد الله بن عامر لابن سبأ: ما أنت؟! ولم يقل له: من أنت؟! وأن المفروض هو: أن ابن عامر يعرف أن الناس في تلك المنطقة كانوا حديثي عهد بالإسلام، ولكننا نقول:

1 - انظر كيف يتلاعب سيف بن عمر بالحقائق، ويزورّها، ويمسخها، فيصبح التقى العابد والصالح الزاهد لصاً، وقاطع طريق،

(1) عائشة والسياسة ص 63 وتاريخ الأمم والملوك ج 4 ص 326 و 327 و (ط مؤسسة الأعلمي) ج 3 ص 368 والفتنة ووقعة الجمل ص 42.

لا تقتصر شروره على أهل الذمة، بل تمتد لتشمل أهل القبلة أيضاً.. وبعد أن صدر أمر عثمان بحقه لابن عامر أصبح حاقداً موتوراً.

بل هو مفسد في الأرض، ومصدق لقوله تعالى: (إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَاداً أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ) (1).

2 - إذا كان جبلة مفسداً في الأرض إلى هذا الحد، فإن جزاءه ليس هو الإقامة الجبرية في البصرة، بل جزاؤه القتل، أو الصلب، أو النفي من الأرض.. فما الذي منع عثمان من إجراء حكم الله فيه. وقد كان عثمان هذا يقدم على أعيان الصحابة، ويضربهم بلا سبب موجب سوى نصيحتهم له، ومطالبته بالعمل بأحكام الشرع والدين.

3 - أما حديث عبد الله بن سبأ، فقد قلنا: إن هذه الأدوار قد اخترعها له سيف بن عمر، وقد أظهر العلامة العسكري «رحمه الله» ذلك في كتابه المعروف باسم: «عبد الله بن سبأ».

وإن كنا لا نوافقه على قوله: إن ابن سبأ شخصية خيالية لا وجود له من الأساس، وقد ذكرنا ذلك في باب: الزنادقة والغلاة.. فراجع.

أكذوبة الكتاب إلى المدينة:

زعم سيف: أن عثمان ابن حنيف والناكثين بعدما اتفقوا بعد القتال

(1) الآية 33 من سورة المائدة.

على كتابة كتاب صلح بينهم على أن يرسلوا رسولاً إلى المدينة ليأتيهم بالخبر عن إكراه طلحة والزبير على البيعة وعدمه، فإن رجع بأنها قد أكرها فالأمر يكون أمر طلحة والزبير، وإن رجع بأنها لم يكرها فالأمر أمر عثمان..

فخرج كعب حتى قدم المدينة يوم الجمعة، فاجتمع الناس، فسألهم عن إكراه طلحة والزبير، وعدمه. فسكتوا، وأجاب أسامة بن زيد بالإيجاب، فإنه قام فقال: اللهم إنهما لم يبايعا إلا وهما كارهان، فأمر به تمام فوائبه سهل بن حنيف والناس. وقام مع أسامة أبو أيوب، وصهيب، ومحمد بن مسلمة في عدة من الصحابة، فأيدوه فيما قال.

فرجع كعب إلى البصرة بالخبر، فأرسلوا إلى ابن حنيف يأمرونه بالخروج عنهم، فرفض محتجاً بكتاب علي «عليه السلام» إليه..

فجمع طلحة والزبير الرجال، وقصدا مسجد ابن حنيف ونحياه.. فقاتلهم السبابة فقتلوه في داخل المسجد وهم أربعون..(1).

ولا نشك في أن هذا كله من نسج خيال سيف. فلاحظ ما يلي:

أولاً: ما معنى أن يرضى عثمان بن حنيف وفريقه بإرسال كعب

(1) الإستيعاب (بهامش الإصابة) ج 1 ص 324 و 435 وأسد الغابة ج 2 ص 44 وراجع: تاريخ الأمم والملوك ج 4 ص 467 و 468 و (ط مؤسسة الأعلمي) ج 3 ص 484 و 485 والكامل في التاريخ ج 3 ص 215 وإمتاع الأسماع ج 13 ص 235 و 236 وأعيان الشيعة ج 1 ص 452.

بن سور الذي قتل في حرب الجمل مع عائشة، وممر عليه أمير المؤمنين «عليه السلام» بعد قتله، فقال:

«هو الذي خرج علينا في عنقه المصحف، يزعم أنه ناصر أمه، يدعو الناس إلى ما فيه، وهو لا يعلم ما فيه، ثم استفتح فخاب كل جبار عنيد، أما إنه دعا الله أن يقتلني، فقتله الله»⁽¹⁾.

وفي رواية المعتزلي: أنه «عليه السلام» قال: «ويل أمك! لقد كان لك علم لو نفعتك، ولكن الشيطان أضلك فأذلك، فعجلك إلى النار»⁽²⁾، فلماذا لم يختار لهذا الغرض رجلاً حيادياً؟!

ثانياً: لماذا لم يرسلوا أكثر من رجل واحد، بحيث تحصل الرقابة والدقة والطمأنينة لعدم الإخبار بالهوى، وعدم الإقتصار في السؤال على من يعادي هذا الفريق أو ذاك؟!

ثالثاً: لماذا لم يرسلوا أهل البصرة الذين حضروا البيعة لأمير المؤمنين «عليه السلام». وكانوا قد ذهبوا للاعتراض على عثمان، ومطالبته بكف أيدي عماله الذين يسرحون ويمرحون، ويعملون حسب الهوى؟! فإن المفروض بحسب دعوى عائشة وطلحة والزبير:

(1) الإرشاد للمفيد ص 136 و 137 و (ط دار المفيد) ص 256 وقاموس الرجال ج 8 ص 577 والكافئة للشيخ المفيد ص 26 والاحتجاج للطبرسي ج 1 ص 239 وبحار الأنوار ج 32 ص 200 و 209 وأعيان الشيعة ج 1 ص 461.

(2) شرح نهج البلاغة للمعتزلي ص 248 وأعيان الشيعة ج 1 ص 461.

أن قتلة عثمان كانوا مع علي «عليه السلام»، يحميهم ويدفع عنهم.
رابعاً: لماذا لم يجب أهل المدينة كعب بن سور على سؤاله؟! ألم يكن فيهم سهل بن حنيف وسواه، خصوصاً أولئك الناس الذين يزعم سيف أنهم هاجموا أسامة، حتى خيف عليه القتل؟!!

وعبارة سيف تدل بنفسها على كثرتهم، وأنهم عامة الناس، فقد قال: «فأمر به تمام، فوائبه سهل بن حنيف والناس.. وإن الذين انتصروا لأسامة هم: أبو أيوب، وابن مسلمة، وصهيب وعدة من الصحابة»..

خامساً: ما معنى أن يكون الصلح على شرط أنهما إن كانا قد أكرها على البيعة فعلى عثمان أن يخرج عنهما ويخلي لهما البصرة. وما شأن البصرة بطلحة والزبير، وبيعتهما أو عدمها؟!!

سادساً: إنه حتى لو كانا قد أكرها على البيعة، فمن الذي قال: إن البيعة لعلي «عليه السلام» باطلة لأجل ذلك؟! ولا سيما بملاحظة:
ألف: البيعة لعلي «عليه السلام» يوم الغدير، بتدبير وأمر من الله ورسوله.

ب: قولهم: إن الإمامة تنعقد ببيعة واحد أو اثنين أو ثلاثة أو أربعة أو.. أو.. من أهل الحل والعقد.. فإن لازم انعقادها هو لزوم إجبار من يتخلف ويمتنع عنها عليها، خصوصاً إذا كان من الطامعين الذين يدبرون لإفساد الأمر.

ج: فما معنى سكوت أصحاب علي، وجرأة زيد وأصحابه على

هذه الفرية العظيمة.

د: إنه إذا كان الإكراه على البيعة مبطلاً لها، فإن أبا بكر قد أكره علياً «عليه السلام»، وبني هاشم، وسلمان، والمقداد، وكثير من أهل المدينة على البيعة له.

سابعاً: إذا كان أسامة وأبو أيوب وابن مسلمة وعدة من الصحابة قد شهدوا لكعب بن سور بالإجبار، فإن شهادة سائر الناس بعدمها يجعل شهادة أولئك موضع ريب، فتسقط عن الاعتبار. أو يؤخذ بالأكثر عدداً، والأبعد عن الشبهة والهوى السياسي أو غيره. خصوصاً بعد أن نقم أسامة وغيره على علي «عليه السلام» عدم تمييزه بالعطاء وغير ذلك.

ثامناً: لماذا لم يلتحق أسامة بن زيد وأبو أيوب، وصهيب وابن مسلمة، وتلك العدة من الصحابة بطلحة والزبير، وعائشة لنصرتهم، وبيعتهم، وشد أزركم، إن كان هؤلاء يرون أن إكراه شخص أو شخصين على البيعة يبرر إعلان الحرب على الخليفة وإزهاق أرواح الألوف من المسلمين والمؤمنين..

تاسعاً: لماذا أمر تماماً بمواجهة زيد. ولم يأمر سهل بن حنيف بذلك؟! فإن المفروض: أن أمير المدينة كان سهل بن حنيف أخوه فكيف صار الأمير مأموراً؟! فقد تضافرت النصوص على أن عثمان بن حنيف حين أرادوا قتله تهددهم بأخيه سهل الذي كان أمير المدينة. فتركوه خوفاً من أن يبطش بمن خلفوهم في المدينة..

عاشراً: لم يكن الوقت يسع كل هذه الأحداث، ثم ذهب كعب بن سور إلى المدينة وعودته، لأن السفر إلى المدينة والعودة منها يحتاج إلى أيام كثيرة. والمفروض: أن علياً «عليه السلام» قد جاء إلى الربرة ليقطع الطريق على طلحة والزبير في مسيرهما من مكة إلى البصرة، ففاتوه..

وأقام هناك أياماً يسيرة، ثم سار نحو ذي قار.

وقد صرحت الروايات أولاً: بأنه كان على البصرة عند قدوم الناكثين عثمان بن حنيف، فسألهم عن الذي نقموه من علي «عليه السلام»، «فقالوا: لم نره أولى بها منا، وقد صنع ما صنع.

قال: فإن الرجل أمّرني، فاكتب إليه فأعلمه ما جئتم به على أن أصلي أنا بالناس حتى يأتينا كتابه، فوقفوا عنه.

فكتب، فلم يلبث إلا يومين أو ثلاثة، حتى وثبوا على عثمان عند مدينة الرزق، فظفروا به، وأرادوا قتله، ثم خشوا غضب الأنصار، فنتقوا شعر رأسه إلخ..».

ثم تذكر الرواية تحريك حكيم بن جبلة.. وقتلهم إياه فراجع (1).
وصرحت الروايات أيضاً: أنه بعد أن أطلق سراح عثمان بن

(1) الكامل في التاريخ ج 3 ص 216 فما بعدها، وتاريخ الأمم والملوك ج 4 ص 469 و (ط مؤسسة الأعلمي) ج 3 ص 486 و 487 وأعيان الشيعة ج 1 ص 453.

حنيف سار إلى علي «عليه السلام» فلقيه في الربذة.. (1). وكانت الواقعة كما يقول سيف - في خمس ليال بقين من ربيع الآخر سنة ست وثلاثين (2).

وصرحت الروايات أيضاً: أن طلحة والزبير ظهرا إلى مكة بعد قتل عثمان بن عفان بأربعة أشهر (3).

وقيل: إنه «عليه السلام» خرج من المدينة في آخر شهر ربيع الآخر سنة ست وثلاثين (4).

(1) راجع: تاريخ الأمم والملوك ج4 ص480 و (ط مؤسسة الأعلمي) ج3 ص495 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج14 ص18 والأعلام للزركلي ج4 ص205.

(2) راجع: تاريخ الأمم والملوك ج4 ص474 و (ط مؤسسة الأعلمي) ج3 ص490 = = والفتنة ووقعة الجمل ص134 والكامل في التاريخ ج3 ص220 والبداية والنهاية (ط دار إحياء التراث العربي) ج7 ص261 وإمتاع الأسماع ج13 ص236 وأعيان الشيعة ج1 ص454.

(3) راجع: تاريخ الأمم والملوك ج4 ص452 و (ط مؤسسة الأعلمي) ج3 ص452 و 471 وبحار الأنوار ج32 ص7 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج11 ص17 وأنساب الأشراف ص219 والكامل في التاريخ ج3 ص191 والعبر وديوان المبتدأ والخبر ج2 ق1 ص150 و 151.

(4) راجع: تاريخ الأمم والملوك ج4 ص478 و (ط مؤسسة الأعلمي) ج3 ص493 والكامل في التاريخ ج3 ص222 والبداية والنهاية (ط دار إحياء التراث العربي) ج7 ص261 وإمتاع الأسماع ج13 ص237 وفي

فمتى وأي وقت يتسع لذهاب كعب بن سور من البصرة إلى المدينة، ورجوعه بخبر إكراه طلحة والزبير على البيعة، فإن ثلاثة وأربعة عشر وخمسة عشر يوماً لا تكفي لذلك. فما بالك بثلاثة أيام؟!

كما أن من المعلوم: أن إقامة علي «عليه السلام» في الربذة كانت أياماً يسيرة أيضاً.. فكيف اتسعت لوصول الناكثين إلى البصرة ومقامهم ستة وعشرين يوماً قبل أن يحدث أي مكروه (1)، وقتالهم عثمان بن حنيف فيها ثم إرسال كعب بن سور إلى المدينة، ثم عودته إلى البصرة، ثم غدرهم بعثمان بن حنيف، ثم تحرك ابن جبلة، وخوضه حرب الجمل الأصغر، وقتله فيها، ثم وصول ابن حنيف من البصرة إلى الربذة؟! وقد جرى ذلك كله قبل تحرك علي «عليه السلام» منها.

فكم شهراً أقام «عليه السلام» في الربذة، حتى جرت كل هذه الأحداث؟!

والحقيقة هي: ما ذكرناه آنفاً، من أن الصلح إنما جرى على أن يبقى ابن حنيف في موقعه، ويكتب لعلي «عليه السلام» يخبره بأمر الناكثين، وما جاؤوا به.

الفصول المهمة لابن الصباغ ج 1 ص 380 سنة خمس وثلاثين.

(1) راجع: تاريخ الأمم والملوك ج 4 ص 473 و 474 و (ط مؤسسة الأعلمي) ج 3 ص 490 والفتنة ووقعة الجمل ص 134 وأعيان الشيعة ج 1 ص 454 وشرح إحقاق الحق (الملحقات) ج 32 ص 438.

وفي نص آخر: على أن يكون المال ودار الإمارة في يد عثمان إلى أن يقدم علي «عليه السلام»⁽¹⁾.. فغدروا به بعد يومين أو ثلاثة.. وما عدا هذا فهو من وضع الوضاعين، وإفك الآفكين كيداً منهم لعلي «عليه السلام».

توهمات عبد الوهاب النجار:

وقد علق الشيخ عبد الوهاب النجار، على الرواية التي أوردها الطبري حول الصلح بين الناكثين وبين عثمان بن حنيف بما يلي:

«من تمام الأمر بالصورة التي وصفناها، نعلم: أن الأمر لا يزداد مبرمه إلا انتكاثاً في يد علي، والحال تسير على غير نظام، فإن عثمان بن حنيف لم يوله (إمامه) على ذلك المصر ليعقد المعاهدات بينه وبين طوائف المسلمين، ولم يأخذ عليه العهد: بأن يبذل الشروط التي تفضي إلى ضياع الأمصار.

وقد كان الرجل على غير ما يجب في أمثاله من الإرب، وقوة الحجة، ولو كان على شيء من ذلك لاستطاع أن يجمع كلمة أهل البصرة، ويملك ناصية أهوائهم حتى يقيمهم على طاعة علي.

ويحج طلحة والزبير وعائشة: بأن إقامة الحد إنما هي للإمام، ولا ينبغي النهوض إلا في طاعة إمام، وهم قوم نزاع لا إمام لهم.

(1) الفتوح لابن أعمش ج2 ص288 وشرح نهج البلاغة لابن أبي عمير ج3 ص336.

ومن كانت في عنقه بيعة فإنه خارج على إمامه.

وكان في وسعه أن يلزم القوم التربص حتى يؤامر علياً.

ومن الخرق في الرأي: أن يرخص لحكيم بن جبلة في القتال قبل أن يتقدم إليه إمامه في ذلك. وإن الإمساك كان أحسن في العاقبة، وأرجى في العافية» (1) اهـ.

ردود سعيد الأفغاني:

قال سعيد الأفغاني:

أقول: قد حج القوم بالحجة التي ذكرها الأستاذ كثير من رؤوس البصرة، بل إن بعضهم تعداها إلى التصريح لهم بما يحملون من الشركة في إثم قتل عثمان.

وما كان المنطق يوماً من الأيام سلاحاً ينفذ في الجماهير، إنما السلاح الماضي فيهم هو التمويه عليهم، واستجلابهم بما يهز قلوبهم ومشاعرهم من الخطابييات.

ولا أدري: كيف يسع عثمان بن حنيف - وهو والٍ مسؤول عن سلامة البصرة - أن يكف حتى يأتيه جواب علي، والقوم جادون نحو البصرة، يريدون احتلالها، ويطلبون رقاب الذين دخلوا المدينة على عثمان بن عفان.

(1) عائشة والسياسة ص 135 عن تاريخ الإسلام (الخلفاء الراشدين) ص 397.

بل إن الطبري ليذكر رواية تدحض ما أخذه الأستاذ النجار على عثمان بن حنيف، وتثبت أن هذا الوالي كاتب علياً من أول الأمر، ولكن الجماعة لم يمهلوه بل عاجلوه بالقتال، لقد قال لهم عثمان لما قدموا البصرة: «ما نقمت على صاحبكم»؟!!

فقالوا: «لم نره أولى بها منا، وقد صنع ما صنع».

قال عثمان: «فإن الرجل أمرني، فأكتب إليه فأعلمه ما جئتم له، على أن أصلي بالناس حتى يأتينا كتابه».

فوقفوا عليه وكتب، فلم يلبث إلا يومين حتى وثبوا عليه فقاتلوه»(1).

وإذا ملنا مع الأستاذ النجار إلى تخطئة عثمان فلينبئنا: هل استطاع أحد من الولاة بعد عثمان هذا أن يجمع أهل العراق على رأي واحد؟! وهل خلا العراق - في تاريخه الطويل - من خارج على خليفة أو أمير يوماً من الأيام؟!!

ومهما يكن من أمر، فإن ما يؤخذ به عثمان شيء واحد: هو عدم مراجعة إمامه في شروط الصلح حين كان أصحاب عائشة هم الطالبين له.

وموقف عثمان أقوى (شرعية) من موقف خصومه، ولو هو فعل لأجابوه إلى ما يريد، ولعله استشعر ضعفاً. ولو وجد من القوة ما

(1) عائشة والسياسة ص136 عن تاريخ الأمم والملوك ج3 ص486.

يكأثر به أصحاب عائشة ما توقف.

وقد علمت قبل قليل: أن جماعات لا يستهان بها من أصحابه لحقت بعائشة. وكان بوسعه أيضاً ألا يعطي هذه الخطة الشائنة. فيرجع إلى أهل المدينة وهم ليسوا له بمرجع، إنما مرجعه إمامه ليس غير. وهذه الهفوة تحمله التبعة في إضعاف أمر علي «عليه السلام» في العراق تلك الفترة.

ونقول:

لا بأس بما ذكره سعيد الأفغاني في رده على النجار، غير أن في كلامه بعض ما يحسن لفت النظر إليه.. وفي كلام النجار أيضاً المزيد من المؤخذات، فلاحظ ما يلي:

عاهات في كلام النجار:

أولاً: من أين علم عبد الوهاب النجار أن عثمان بن حنيف، لم يأخذ تفويضاً من علي «عليه السلام» فيما يرتبط بالتعامل مع الناكثين، فقد تقدم: أنه «عليه السلام» حين علم بتوجه الناكثين إلى البصرة كتب إلى عثمان بن حنيف بتوجيهاته؟!!

ثانياً: إن ابن حنيف لم يبذل شرطاً يوجب تضييع الأمصار..

ثالثاً: قد عرفنا: أن هذا النص الذي أورده الطبري لا يمكن الاعتماد عليه، وأن الصحيح هو النص الذي يقول، إنه عاهداهم على الهدنة إلى حين قدوم علي «عليه السلام» إلى البصرة.

رابعاً: قول النجار: لو كان ابن حنيف يملك من الإرب وقوة الحجة، ما ينبغي أن يكون عليه، لاستطاع أن يجمع كلمة أهل البصرة، ويملك ناصية أهوائهم.. غير سديد. فإن ذلك يستوجب الطعن في الأنبياء، وعلى رأسهم أفضل الأنبياء والمرسلين، النبي محمد «صلى الله عليه وآله»، فإنهم لم يستطيعوا أن يجمعوا كلمة قومهم، ولا ملكوا ناصية أهوائهم.. وكذلك الحال بالنسبة لعلي «عليه السلام» نفسه، حيث لم يستطع جمع كلمة قومه، فكان هناك الناكثون، والقاسطون والمارقون، كما أن حروب أبي بكر، وما جرى لعثمان حتى قتل يضعهما في نفس هذا الموضع.

هنات في أقوال سعيد الأفغاني:

كما أن كلام سعيد الأفغاني لم يخل من هنات، ف:

أولاً: إنه رضي وسلم بصحة النص الذي أورده الطبري للكتاب الذي كتب بين ابن حنيف والناكثين.. وقد قلنا: إنه غير صحيح، ولا مرضي، وذكرنا دلائل ذلك. والصحيح: هو النص الآخر الذي يقول: إن الإتفاق قد كان على الكتابة لعلي ليعلمه بمطالبهم كما ذكره هو نفسه..

ثانياً: ما زعم الأفغاني أنه هفوة شائنة من ابن حنيف، وهي رجوعه إلى أهل المدينة، وهم ليسوا له بمرجع، وإنما مرجعه إمامه لا غير، غير صحيح من الأساس، كما أشرنا إليه فيما سبق أيضاً..

وقلنا: إنه لا شيء يثبت أن ابن حنيف لم يكن مفوضاً من علي

«عليه السلام» في أن يفعل ما يراه مناسباً.

ثالثاً: لو سلمنا: أن ابن حنيف لم يراجع إمامه في شروط الصلح، فإن هذا لا يصلح أن يجعل من المؤاخذات عليه، إذ لم يكن الناكثون ليمهلوه إلى أن يكتب إلى علي «عليه السلام»، ويأتيه جوابه، بل هم سوف يواجهونه بالحرب بلا ريب كما أثبتته الوقائع..

فكانت استجابته لكتابة العهد إنما كانت لأجل قيام احتمال رضاهم به وسكوتهم عنه إلى حين يأتي الجواب..

وفي صورة غدرهم به، ونقضهم للعهد، يكونون قد كشفوا للناس عن حقيقتهم، وساعدوا على فضح أمرهم. وضرر هذا عليهم سيكون أعظم، وأشد..

الفصل الخامس:

مع أكاذيب سيف مرة أخرى..

بداية:

بعد أن أعطينا القارئ الكريم فرصة ليلتقط أنفاسه، ويرتاح قليلاً من عناء متابعة هذا البحث، نعود مرة أخرى لإكمال مناقشتنا للنصوص التي رواها لنا سيف عن الجمل الأصغر، فلاحظ المطالب التالية:

قتل السباجة في المسجد:

ويواصل سيف تزويره للحقيقة، فيزعم: أن طلحة والزبير قصدا المسجد بالرجال عند صلاة العشاء - وكانوا يؤخرونها - فأبطأ عثمان بن حنيف، فقدم عبد الرحمان بن عتاب، فشهر الزط والسباجة السلاح، ثم وضعوه فيهم، فأقبلوا عليهم، فاقتتلوا في المسجد، فصبروا لهم، فأناموهم وهم أربعون. وادخلوا الرجال على ابن حنيف ليخرجوه إلخ.. (1).

(1) راجع: الفتنة ووقعة الجمل ص129 وتاريخ الأمم والملوك (ط مؤسسة الأعلمي) ج3 ص485 والكامل في التاريخ ج3 ص215 والبداية والنهاية

ولا يخفى ما في هذا النص من هنات..

فأولاً: إنه يزعم: أن ابن حنيف أبطأ. لكي يبرر تقديم ابن عتاب. ويخرجه عن دائرة المؤامرة والعدوان والغدر، مع أنه يصرح بما يدل على ذلك، حيث ذكر: أن طلحة والزبير قد جمعا الرجال وألبسوهم الدروع تحت الثياب. وذهبوا بهم إلى المسجد.

وصرح باختيارهم ليلة باردة مظلمة ذات رياح وندى.

فلولا أنهما ينويان الغدر، فلماذا يجمعان رجالهما؟! ولماذا يختاران خصوص تلك الليلة المظلمة والباردة. ذات الرياح والندى؟! أليس لأجل أن لا يسمع الناس الضوضاء التي سيحدثوها، ولا يفتنوا لما يجري، لكي لا ينجدوا عثمان بن حنيف في المسجد؟!

ثانياً: إنه قد نقض كلامه عن إبطاء ابن حنيف، واعتذاره المبطن عن تقديم ابن عتاب: بأن الناس كانوا يؤخرون صلاة العشاء آنئذ..

مع أن السؤال الوجيه هنا: عن سبب تأخيرهم لصلاة العشاء!! ألا يعد ذلك بلا وجه؟! بل الوجه هو تقديمها تحاشياً لاشتداد الظلام، وللبرد الذي سيعانون منه؟! وتقويتاً للراحة على أنفسهم وتهاوناً أو افتئاتاً على أحكام الله؟!

ثالثاً: إذا كان الزط والسباجة قد شهروا السلاح، ووضعوه فيهم بلا مقدمات ولا سؤال ولا جواب.. مع أن المناسب هو الممانعة من

تقديم غير الإمام الراتب!!

ولو أغمضنا النظر عن ذلك، فلماذا قتل السبابة كلهم دفعة واحدة، ولم يجرح ولم يقتل أو على الأقل لم يذكر أن أحداً من المعتدين قد قتل أو جرح؟! وكيف يقتل الذين شهروا السلاح عن بكرة أبيهم، ولا يصاب أصحاب طلحة والزبير بما يستحق أن يشير إليه الرواة من جرح أو قتل.. مع أن المفروض: هو أن السبابة قد وضعوا سيوفهم في الناس، فأين نتائج فعلهم هذا لو صح أنهم قد فعلوا شيئاً من ذلك؟!!

وهل أنامهم أصحاب طلحة والزبير بالرقية أو السحر؟! أو بالتنويم المغناطيسي؟! أم أن الحقيقة هي: أن طلحة والزبير ورجالهما قد غدرا بحراس المسجد وقتلوهم بصورة مفاجئة، وحيث لم يكن لدى السبابة سلاح؟! أو لم يكن بمتناول أيديهم، لأنهم كانوا لا يتوقعون الغدر والفتك من هؤلاء المتظاهرين بالإسلام، خاصة أن الذين تنزعمهم هي أم المؤمنين، التي يتوقع منها الرقة والحنان والرفاة بالمؤمنين عامة.

رابعاً: زعم سيف: أن ذلك قد حصل قبل صلاة العشاء.. مع أن روايات غيره تتحدث عن صلاة الفجر⁽¹⁾، وأن عثمان كان حاضراً،

(1) راجع: شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 9 ص 320 والنص والاجتهاد ص 443 والدرجات الرفيعة ص 387.

وأنهم دفعوه عن الصلاة وقدموا الزبير، فدفع أصحابه الزبير، وقدموه، واستمر التدافع حتى كادت الشمس أن تطلع فغلب الزبير، فصلى بالناس، ثم صاح بأصحابه المتسلحين فأخذوا عثمان وנתقوا لحيته وشعر رأسه، وكل شعرة في وجهه.. وأخذوا معه سبعين رجلاً من السبابجة، فأمرته عائشة، التي أمرت أن تفر في بيتها - مع أن طبع النساء الرقة وعدم الميل إلى الحرب والقتل والقتال - أمرته - بقتلهم، فقتلوا(1).

وقال ابن أعثم: «وعزم طلحة والزبير أن يهجموا على عثمان عامل علي بن أبي طالب «عليه السلام» فيقتلوه ويقتلوا الأنصار الذين لعلي، وأزمعوا على ذلك..»

فلما كان الليل لم يسع عثمان بن حنيف إلا وطلحة والزبير، وابنه عبد الله، ومروان بن الحكم وأصحابه، قد هجموا عليهم، ووضعوا فيهم السيف. فقتلوا أشياعه، وهم أنصار علي بن أبي طالب، ثم أخذوا عثمان بن حنيف، فأرادوا قتله، فقال بعضهم لبعض: هذا رجل من الأنصار، وله بالمدينة عشيرة، فإن نحن قتلناه ازدادوا علينا غلظة..».

ثم ذكر ما فعلوه به، ثم قال:

«وعلي يومئذ كان قد خرج من المدينة، وهو نازل بالربذة، فلما

(1) راجع: شرح نهج البلاغة لابن أبي عمير ج 3 ص 336 و 337.

بلغه ذلك سار من الربذة، حتى نزل بذي قار»(1).

يستعظمون ما جرى لابن حنيف:

وذكر سيف: أنهم حين أخذوا ابن حنيف جيء به إلى طلحة والزبير، فلما وصل إليهما توطؤوه وما بقيت في وجهه شعرة، فاستعظما ذلك، وسألا عائشة فأمرتتهما بإطلاق سراحه(2).

وقد عرفنا:

أولاً: أن عائشة أمرت أولاً بقتل ابن حنيف، فلما خافت من الأنصار، ومن أخيه سهل، ومن عشيرته، اضطرت إلى إرجاع أبان بن عثمان عن قتله..

فما معنى أن يظهر سيف عائشة بصورة المتسامح، الذي يعفو عن الناس، ولا يريد تصعيد الأمور؟!

ثانياً: ما معنى قول سيف: إن طلحة والزبير استعظما ما جرى لعثمان. فإن من يغدر بالناس، ويقتل أربعين رجلاً في داخل المسجد، وسبعين أسيراً، ثم خمسين أسيراً آخر.. إلى أن بلغ عدد السبابة المقتولين أربع مئة، بلا ذنب أتوه سوى أنهم يحرسون بيت المال، ودار الإمارة والمسجد هل يستعظم نتف لحية وشعر رأس ووجه ابن

(1) الفتوح لابن أعثم ج2 ص289 و 290.

(2) الفتنة ووقعة الجمل ص129 وتاريخ الأمم والملوك (ط مؤسسة الأعلمي)

ج3 = ص485 وإمتاع الأسماع ج13 ص235.

حنيف؟! حنيف!

وهل من يسعى في قتل ابن حنيف يستعظم شعر لحيته؟! أم المقصود هو تلطيف الجريمة وتخفيف حدة النقد الموجه إليهما؟! أم أن مقصود سيف هو أنهما خافا من عواقب ما جرى على ابن حنيف؟! حنيف!

تطاع عائشة ولا تطاع:

إن مسار الأحداث يؤكد: أن عائشة كانت هي الممسكة بزمام الأمور فعلاً، وأنها كانت الملجأ لطلحة والزبير حين يواجهان مشكلة.. ولكننا على يقين من أنهما لو ظفرا، وحكما، فسوف يكفان يدها ويستغنيان عن خدماتها. ويستبعدانها عن دائرة الأمر والنهي، وربما تنتهي الأمور بينهما وبينها إلى مثل الحال التي انتهت إليها مع عثمان، حيث إنها أعلنت كفره، وأمرت بقتله..

ويدلنا على ذلك، ما ذكرته الفقرة التالية:

ولما أمرت عائشة أبان بن عثمان، بقتل ابن حنيف، ثم خافت من أخيه سهل إخلافهم في المدينة قالت: ردوا أباناً.

فردوه، فقالت: احسبوه ولا تقتلوه.

فقال أبان: لو أعلم أنك رددتني لهذا لم أرجع (1).

(1) الإستيعاب (بهامش الإصابة) ج 1 ص 326 و (ط دار الجيل) ج 1 ص 368.

فإذا كان حتى أبان بن عثمان لا يأبى عن التصريح: بأنه لو عرف مقصودها من أمرها له بالرجوع لعصاها، فما بالك بطلحة والزبير المتعطشان للسلطة إذا أحسا أن عائشة سوف تستأثر لنفسها بالسلطة دونهما؟! ألا ترى معي أنهما سوف يثوران عليها، وربما يسعيان في قتلها كما سعيًا في قتل عثمان.. فإن لم يتمكن من ذلك جهراً فسيقتلانها سراً، ولو بالسم، أو بأية وسيلة لأخرى يأمنان معها غائلة فعلهما هذا؟!!

سبب الغفوة عن ابن حنيف:

وقد جاء في الروايات أكثر من تعليل لإطلاق سراح ابن حنيف.. فيقول إحداها: السبب هو أنه رجل من الأنصار له في المدينة عشيرة..

ورواية أبي المليح تقول: إن السبب هو خوفهم من ردة فعل سهل بن حنيف والي المدينة تجاه من خلفوه فيها. ورواية ثالثة عن سيف لا تذكر سبباً سوى أمر عائشة بإطلاق سراحه، ونهيها عن حبسه.

ورابعة عن سهل بن سعد تقول: إن السبب هو أنها لما أمرت بقتله قالت لها امرأة: نشدتك بالله يا أم المؤمنين في عثمان وصحبته لرسول الله «صلى الله عليه وآله». فأمرت بحبسه.

ورواية الزهري الخامسة تقول: أرادوا قتله، ثم خشوا غضب الأنصار، فنالوه في شعره وجسده (1).

ولكن قد يفهم من رواية سيف: أن عائشة لما أخبرت بأن حكيم بن جبلة قد جمع الناس وقصد حربها أمرت بإطلاق سراح ابن حنيف (2).

وأيضاً سبب ثامن، وهو أن سهل بن حنيف كتب إليهم يتهددهم بالانتقام من أقرب الناس إليهم، فأطلقوه.

ولعله إنما فعل ذلك على سبيل التهديد، الذي لا يراد تنفيذه، ولكن أمثال طلحة والزبير يصدقونه، لأنهم هم أنفسهم يفعلون ذلك.. فهم يقيسون الأمور على أنفسهم، فيتوهمون أنه قد يفعل ذلك من دون علم علي وأمره.

ولا مانع من أن تكون مضامين هذه الروايات كلها قد حدثت بالفعل، وتداول المحيطون بعائشة هذا القول وذاك، حتى استقر رأيها على حبسه في البداية، ثم على إطلاق سراحه في النهاية..

فذكر كل راوٍ الخصوصية التي تعنيه، أو رأى مصلحته في نقلها، أو دعاه هواه إلى الإقتصار عليها.

(1) تقدمت هذه الرواية عن تاريخ الأمم والملوك ج 4 ص 469 و (ط مؤسسة الأعلمي) ج 3 ص 486.

(2) تاريخ الأمم والملوك ج 4 ص 470 و (ط مؤسسة الأعلمي) ج 3 ص 487.

خوفهم من علي عليه السلام:

وذكرت الروايات: أنهم كتبوا الكتاب مع ابن حنيف.

وفيه: أن لعثمان دار الإمارة، وبيت المال، والمسجد إلى أن يصل إليهم علي «عليه السلام».

فقال طلحة لأصحابه في السر: «والله لئن قدم علي البصرة لنؤخذن بأعناقنا، فأتوا على عثمان بيتاً في ليلة ظلماء الخ..» (1).

ولا شك في أن علياً «عليه السلام» لا يظلمهم، بل هو يقيم الحجة عليهم، ويعاملهم بالعمو والصفح، ولا بد أن يؤثر وضوح الأمر للناس في اتخاذهم مواقف مقبولة ومعقولة، ويقطع الطريق على الناكثين بتحسين الناس عن تصديقهم في شيء، إلا بعد التأكد من صحته، وإن أبوا إلا الشقاق والمواجهة، فلن يكون علي «عليه السلام» إلا ذلك البطل الهمام، والفارس المقدام، والحر الذي لا يضام.

المقتولون في البصرة هم قتلة عثمان!!

وقد زعم سيف: أن حكيم بن جبلة إنما حارب طلحة والزبير وعائشة بخصوص من غزا معه عثمان بن عفان، وحصره من نزع القبائل كلها. وعرفوا أن لا مقام لهم بالبصرة.

(1) راجع: مناقب آل أبي طالب (ط المكتبة الحيدرية) ج 2 ص 337 وبحار الأنوار ج 32 ص 118 وراجع: أنساب الأشراف ص 227

وقد أمرتهم عائشة أن لا يقاتلوا إلا من قاتلهم، وأن أصحابها نادوا: من لم يكن من قتلة عثمان فليكف عنا، فإننا لا نريد إلا قتلة عثمان، ولا نبداً أحداً. فأنشب حكيم القتال. ولم يرع للمنادي.

فقال طلحة: الحمد لله الذي جمع لنا ثارنا من أهل البصرة. اللهم لا تبق منهم أحداً، وأقذ منهم اليوم فاقتلهم.

إلى أن قال سيف: نادى منادي الزبير وطلحة بالبصرة: ألا من كان فيهم من قبائلكم أحد ممن غزا المدينة فليأتنا بهم.

فجاء بهم كما يجاء بالكلاب، فقتلوا، فما أفلت منهم من أهل البصرة جميعاً إلا حرقوص بن زهير، فإن بني سعد منعه، فمسهم في ذلك أمر شديد. وهدد بنو سعد بالإعتزال، وكانوا عثمانية. وغضبت عبد القيس..(1).

ونقول:

نكتفي بتذكير القارئ الكريم هنا بما يلي:

يقدم سيف لنا هنا نموذجاً فذاً للتزوير، ولتسويق الأباطيل، والأراجيف والترهات. ونحسب أنه لا سبيل لأحد من أبالسة الوضع

(1) راجع: تاريخ الأمم والملوك ج 4 ص 470 و (ط مؤسسة الأعلمي) ج 3 ص 487 = و 488 والغدير ج 9 ص 369 والفتنة ووقعة الجمل ص 131 و 132 والسيرة الحلبية (ط دار المعرفة) ج 3 ص 356 وشرح إحقاق الحق (الملحقات) ج 32 ص 471.

والاختلاق والتزوير أن يجاريه في هذا الأمر، فقد زعم: أن الذين قتلهم عائشة وطلحة والزبير، وهم يعدون بالمئات، بل بالألوف كلهم من قتلة عثمان..

ولكننا نقول:

أولاً: إن السؤال الذي يفضح بوار هذا الزعم هو: هل كان السبابة والزط الذين قتل منهم أربع مئة ومنهم أربعون رجلاً في المسجد، وقتل منهم حراس بيت المال - هل كانوا - ممن سافر إلى المدينة وشارك في قتل عثمان؟!!

ثانياً: لم يستطع سيف أن يسمى لنا أولئك الذين قتلوا غدرًا وذبخوا صبراً - كما يذبح الغنم - وهم يعدون بالمئات؟!!

ثالثاً: كيف عرف سيف وغيره، ومن الذي أخبره: أن الذين كانوا مع حكيم بن جبلة هم خصوص من سافر إلى المدينة للاعتراض على عثمان؟!!

رابعاً: هل مجرد السفر إلى المدينة للاعتراض على بعض المخالفات للشريعة، يجعل ذلك المسافر المعترض حلال الدم؟!!

خامساً: الذين قتلوا عثمان كانوا أفراداً معدودين، فإن حل قتل هؤلاء قصاصاً، فلا يحل قتل من عداهم، ولا سيما إذا كان هدف هذا وذاك هو مجرد حمل الخليفة على إنصافه من عامله، أو يريده أن يتراجع عن موقفه التي يخطئونه فيها.

سادساً: إذا كان يحل قتل من قتل على سبيل القصاص، فلا بد أن

يتم ذلك بحكم القاضي المنصوب من قبل الخليفة أو بحكم الخليفة نفسه، وليس لأحد أن يتولى ذلك بقراره الشخصي..

سابعاً: لا بد من مجلس قضاء وشهود إثبات، أو حصول إقرارات مباشرة يثبت بها الجرم على الجاني.. لا أن تعرض طائفة من الناس على السيف بعد الأسر أو الغدر، وليس بأن يعمل فيهم السيف في ساحات القتال.

ثامناً: قد صرحوا: أن المصريين هم الذين قتلوا عثمان - كما سيأتي - فما ذنب أهل البصرة؟!!

2 - إن سيفاً يعترف في روايته هذه: بأن الذين قتلوا عثمان أو حصروه هم نزع القبائل كلها⁽¹⁾، وفي هذه دلالة على أن الإستياء من عثمان وعماله كان فاشياً في جميع القبائل والبلاد، ونال كل غريب ومستضعف، وليست القضية محصورة بأفراد بأعيانهم.. وذلك يدل على أن جميع الغرباء، ومن كانت أمه غير عربية لحقهم الأذى من قبل عثمان وعماله.

وهذا يحتم وضع القضية في عهدة قضاء عادل عارف بصير بالأمور والأحكام لمعرفة حقيقة الأمر، ولا يصح استعراض الناس بالسيف. لمجرد حضورهم في المدينة للاعتراض، أو للتعبير عن

(1) النزاع: هم الغرباء الذين يجاورون قبائل ليسوا منهم. ومن أمه سبية.

راجع: أقرب الموارد ج 2 ص 1290.

الامتعاض.

على أن ادعاء أن خصوص نزاع القبائل هم قتلة عثمان ليس له شاهد ولا دليل إلا الدعوة الشوهاء، من ذوي الوجوه الصفراء.

مفارقات ذات مغزى:

1 - ذكر سيف: أن عائشة أمرت أصحابها أن لا يقاتلوا إلا من قاتلهم..

ولكن أصحابها لم يطيعوها إلا في نصف ما طلبته منهم، فقد نادوا: من لم يكن من قتلة عثمان فليكن عنا. مما يعني: أنهم يطلبون من قتلة عثمان أن يبقوا في ساحة القتال.. وهذا لا يتوافق مع أمر عائشة لهم بالكف بصورة مطلقة!

2 - على أنه لا معنى لأن يأتي فريق إلى بلد، ليستنهض أهلها لنصرته، ثم يكون أول أعماله هو أن يطلب من أميرها ترك دار الإمارة، والتخلي عن بيوت الأموال، وتسليم الأمر له..

ثم يكون عملهم الآخر هو أن يقتلوا حراس بيوت الأموال بعد أسرهم صبراً، ثم يقتلون طائفة أخرى غدرأ، ويقتلون أربعين رجلاً في المسجد، ويأسرون الوالي، ويستولون على البلد كله..

ثم يقولون للناس وللمن يريد أن يدفعهم عن نفسه وبلده، ويردعهم عن باطلهم: لا نقاتل إلا من قاتلنا. غير أننا نريد أن نقتل بضعة مئات آخرين من الناس، وهم كل من ذهب إلى المدينة للاعتراض على

عثمان، أو على عماله..

إن هذا المنطق لا يمكن إلا أن يكون ضحكاً على الله،
وسخرية بالناس، وتسخيفاً لعقولهم، واستخفافاً بهم..

القبائل تقدم أبناءها للقتل:

ومن العجيب الغريب: أن يطالعنا سيف بخبر - لا يرتاب في كذبه
ذو مسكة - وهو: أن منادي طلحة والزبير نادى في القبائل بأن تأتي
بأبنائها الذين قصدوا المدينة للاعتراض على عثمان وعماله،
ليقتلوه، فجاءته القبائل بأبنائها كالكلاب. فقتلوا، فما أفلت أحد من
أهل البصرة جميعاً.. ولكنه يعود فيدّعي: أن قتلة عثمان هم خصوص
نُزاع القبائل، فأية قبيلة عربية يمكن أن تفعل ذلك بأبنائها يا ترى؟!
وحتى لو كان المقصود هو أبناء السبايا، فهل يرضى أب بقتل ولده
حتى وإن كان ابن سبية؟! أو هل يرضى أحد بقتل غريب جاوره
وأجاره؟!

وعلى من تنطلي هذه الأباطيل والأضاليل يا ترى؟!

وهل المقصود من هذا إلا تبرير المذابح التي ارتكبتها طلحة
والزبير، وقتل فيها العشرات والمئات بعد الأسر صبراً، وبعد
إعطائهم الأمان غدرًا، وذبحهم كما يذبح الغنم؟!

وهل يمكن أن يحدث ذلك، ولا تنور القبائل على بعضها،
وتتمزق وحدتها، وتزول عصمتها، ويتفشى القتل والقتال في الناس،
حتى بين الأخوة، وأهل البيت الواحد؟!

وإذا كان بنو سعد قد منعوا حرقوص بن زهير، وهددوا بالانفصال والاعتزال، فلماذا لم تمنع سائر القبائل أبناءها؟! - لو صح أن المطلوب هو خصوص هؤلاء -.

وإذا كان بنو سعد قد منعوا حرقوص بن زهير، فلماذا لم يمنعوا سواه؟! وكيف سلموا غيره من أبنائهم للذبح؟!!

وإذا كانت قبيلة عبد القيس قد غضبت أيضاً لمن قتل من أبنائها في الوقعة ولمن هرب إليها، فهل تأتي ببقيتهم بعد الوقعة للذبح؟! ولماذا لم تأخذهم معها، وهي تعد بالألوف حين اعتزلت الناكثين، وانتظرت علياً «عليه السلام» في الطريق.

وكيف نجم بين غضب هؤلاء وأولئك، وبين قول سيف: «أقام طلحة والزبير ليس معهما بالبصرة ثار إلا حرقوص».

وقوله: «لم يفلت منهم مخبر إلا حرقوص».

وقوله: «فما أفلت منهم من أهل البصرة جميعاً إلا حرقوص بن زهير..» وبين استثناء بني سعد وعبد القيس، فإن استثناءهم معناه: أنهم لم يسلموا أبناءهم ومن هرب إليهم للقتل..

كتاب الناكثين إلى أهل الشام:

وعن الكتاب الذي روى سيف أن الناكثين أرسلوه إلى أهل الشام. وكذلك كتاب عائشة إلى أهل الكوفة، نلاحظ: أنهما قد تضمنا أغاليط لم نكن نتوقع سواها من سيف، ومن هم على شاكلته.. وهي كثيرة،

نذكر منها ما يلي:

قول الناكثين: خرجنا لوضع الحرب. وإقامة كتاب الله إلخ..

ونقول:

ألف: بالنسبة لوضع الحرب نلاحظ:

أولاً: إن من يخرج لوضع الحرب لا يحرض الناس على الخروج، ولا يأتي معه بجيش جرار، من مكة إلى البصرة.

ثانياً: لم تكن هناك حرب بين أحد من الناس أصلاً، بل كان هناك سلام ووثام، ومحبة وانسجام، وإنما جاءت الحرب معهم، وانطلقت بمبادرة منهم، وبقيادتهم وتدبيرهم، وهم الذين بدأوها..

ثالثاً: إن من جاء لوضع الحرب لا يكون أول طلب له من والي المدينة هو اعتزال دار الإمارة وتسليم ما في يده من بيوت الأموال..

ب: بالنسبة لإقامة كتاب الله عز وجل بإقامة حدوده نقول:

أولاً: إن أول من يجب إقامة الحد عليه في سياق إقامة حدود كتاب الله حسب منطقهم هو طلحة والزبير وسواهما.. لأجل ما فعلوه بعثمان. حيث أمروا بقتله وحاصروه ومنعوه الماء، وقادوا الهجوم عليه في بيته حتى قتل..

وادعاء التوبة لا يدفع عنهم العقوبة على فعلهم.. لأن هذا هو حكم الله في حقوق الغير..

ثانياً: لو سلمنا: أن أولياء الدم عفوا عن بعض القتلة، فذلك ملازم لإعطاء فاضل دية من يقتلون من الباقيين، فمثلاً إذا اشترك اثنان في

قتل شخص فلولي الدم الاقتصاص منهما، وعليه أن يعطي كل واحد منهما نصف ديته، ولو اشترك ثلاثة جاز له الاقتصاص منهم وعليه أن يدفع لكل منهم ثلثي ديته.. ولو كانوا أربعة.. فيجوز له قتلهم جميعاً، ويعطي كل واحد منهم ثلاثة أرباع ديته.. وهكذا بالنسبة لما زاد، فإن من يقتص منهم يعفى من دية واحدة. ويدفع لورثة من يقتلهم الباقي، فإن كان القتلة عشرة دفع دية تسعة لورثتهم إن قتلهم قصاصاً. ولو كان القتلة مئة، فإذا اقتص منهم جميعاً، فعليه أن يدفع مقدار دية تسعة وتسعين رجلاً، ويستثنى مقدار رجل واحد.

وإذا فرضنا - مجازاً - أنه يحق لعائشة وطلحة والزبير الاقتصاص عن قتلة عثمان.. والمفروض هنا: أن عائشة وطلحة والزبير قد قتلوا المئات من قتلة عثمان، فلو كانوا - بالفعل - من قتلته، فإن عليهم أن يعطوا مئات الديات لهم بحسب نصيب كل واحد منهم في القتل، باستثناء مقدار دية رجل واحد. بل لا بد من حساب حصة جميع من شرك في دم عثمان بحسب عدد القتلة في العالم الإسلامي كله آنذاك..

فإذا كان عدد قتلة عثمان - بزعم الناكثين من أهل البصرة قد بلغ أربع مئة من السبابجة وحدهم، وسبع مئة كانوا مع حكيم بن جبلة، ومئات من أبناء القبائل الذين جاؤوا بهم كالكلاب، فقتلهم الناكثون، حسب زعم سيف، فكم سيكون مجموع عدد قتلة عثمان إذا انضم إليهم الذين ساروا إليه من الكوفة ومصر، وأكثر أهل المدينة؟! وكم دية

يجب على الناكثين أن يعطوها في العالم الإسلامي كله إذا قتلوا كل هؤلاء؟!!

ثانياً: إذا كان هذا هو مقدار من شرك في قتل عثمان.. ألا يشير ذلك إلى لزوم التحقيق في الأسباب الموجبة لإجماع هذه الألوف المؤلفة على قتله؟! وهل يصح أن يقتل هؤلاء بلا محاكمة ولا سؤال، بل بمجرد الادعاء والتهمة؟! ولمجرد حضورهم في المدينة؟!!

ثالثاً: هل يقتل هؤلاء كلهم، ويبقى الأمرون بالقتل، والقادة، والمحرضون، والحاكمون على عثمان بالكفر طلقاء وأبرياء، ومقدسین. وحكاماً على الناس، بل يكون هؤلاء أنفسهم المتولين لقتل هذه الألوف المؤلفة والمستضعفة قصاصاً بزعمهم؟!!

رابعاً: من الذي خول هؤلاء الذين كانوا على رأس القتلة أن يتولوا هذا القصاص العجيب والغريب؟! هل كانت لهم في أعناقهم بيعة خولتهم ذلك؟! أم أنهم هم أولياء الدم؟! أم ماذا؟! وهل من آية أو رواية معتبرة تنص على أنهم أولياء أمور الناس، وأنهم أولى بهم من أنفسهم؟! أو أنهم أولياء الدم، أو لهم نوع ولاية تخولهم المطالبة بالحقوق؟!!

بايعنا خيار أهل البصرة:

وعن بيعة خيار أهل البصرة للناكثين نقول:

أولاً: لست أدري متى بايعهم خيار أهل البصرة؟! فإن كان المراد أنهم بايعوهم قبل قتل السبابة والزط، وقبل وقعة الجمل الأصغر،

وقتلهم حكيم بن جبلة ومن معه؟! وقبل غدرهم بعثمان بن حنيف؟! فذلك غير صحيح، لأنهم بمجرد وصولهم إلى مشارف البصرة أرسلوا يطلبون من واليها تخلية دار الإمارة، والتخلي عن بيت المال، وتسليم الأمور إليهم.. ولم نجد في التاريخ أن أحداً بايعهم في هذا الظرف..

وإن كانت البيعة لهم قد حصلت بعد ذلك كله، وبعد استيلائهم على البلاد والعباد. فهي إنما كانت بيعة لناكث بيعته التي أعطاها لإمام مفترض الطاعة، وهي بيعة لمرتكب المذابح البشعة. الذي لا يتكلم إلا بلغة الغدر، والذبح والاستئصال..

ثانياً: إن الأحاديث الشريفة تأمر بقتل الخليفة الثاني.. الذي يبايعه الناس بعد الخليفة الأول، فقد روي عن رسول الله «صلى الله عليه وآله» أنه قال: «إذا بويع الخيفتين فاقتلوا الآخر منهما»⁽¹⁾.

(1) صحيح مسلم (ط دار الفكر) ج 6 ص 23 ومستدرک الحاكم ج 2 ص 156 والسنن الكبرى للبيهقي ج 8 ص 144 والمطلى لابن حزم ج 1 ص 46 وج 9 ص 360 ومغني المحتاج ج 4 ص 132 وتيسير الوصول ج 2 ص 42 ومجمع الزوائد ج 5 ص 198 والديباج على مسلم ج 4 ص 461 ومسند الشهاب ج 1 ص 447 وعلل الدارقطني ج 9 ص 204 والكامل لابن عدي ج 6 ص 213 وكنز العمال ج 6 ص 52 والفصل لابن حزم ج 4 ص 88 وتاريخ مدينة دمشق ج 55 ص 60 وتاريخ بغداد ج 1 ص 254 والنهاية في غريب الحديث ج 4 ص 13 وميزان الاعتدال ج 3 ص 574 والعمدة لابن البطريق ص 317

وحكم أهل السنة ببطلان البيعة للثاني، فراجع (1).

استثارة العواطف.. وحرب الجمل:

وقد حاول الناكثون استثارة عواطف الناس بادعاء: أن أنصار ابن حنيف قالوا: نأخذ أم المؤمنين رهينة.. كما أن عائشة نفسها تصف لأهل الكوفة كيف أن عثمان بن حنيف عزم على أصحابه إلا قاتلوها، فمنعها الله عز وجل بالصالحين.

وأنهم خرجوا على زوجة نبيهم ليقتلوها لمجرد أنها أمرتهم بالحق.

وأنهم غادوها بالغلس ليقتلوها، مع أن الذي يقاتلهم غيرها، وأنهم بلغوا في اقتحامهم سدة بيتها، ومعهم هادٍ يهديهم إليها، لكن نفراً كانوا عند باب بيتها فتصدوا لهم وقتلوه..

ولكننا نجد في مقابل ذلك: أن كل هذا التساهل الظاهري يستبطن شرطاً أساسياً تفرضه عائشة والناكثون وتوصي أصحابه عاتبة، فتقول لهم: «الزموا الرضا إلا عن قتلة عثمان، حتى يأخذ الله

والغدير ج10 ص27 وج10 ص145 و148 و274 و372. وبمعناه أيضاً في صحيح مسلم ج6 ص18 وفي سنن البيهقي ج8 ص169 وسنن ابن ماجه ج2 ص1306 وغير ذلك.

(1) الأحكام السلطانية، لأبي يعلى الغراء ص25.

حقه»(1). إبادة جماعية تستهدف نفس هؤلاء المهاجمين..

ولا نجد أي أثر لكل سلاحهم وسيوفهم، وهجومهم، وعدوانيتهم، وكونهم أشراراً بزعم عائشة وفريقها. لا نجد إلا أنها بمثابة سيوف من ورق، ورجال من ورق، وليس لذلك، أي أثر، لا في القتل ولا في الجرح، ولا في أي أذى بأصحاب عائشة..

بل تكون النتيجة دائماً هي قتل المهاجمين عن بكرة أبيهم. وقد بلغ عددهم حسب قول الطبري ست مئة قتيل(2). ولم يفلت منهم إلا رجل واحد(3).

وقد صرح حكيم بن جبلة: بأن المقتولين ليسوا من قتلة

(1) تاريخ الأمم والملوك ج4 ص473 و (ط مؤسسة الأعلمي) ج3 ص489 والفتنة ووقعة الجمل ص133.

(2) تاريخ الأمم والملوك ج4 ص488 و (ط مؤسسة الأعلمي) ج3 ص503 والبداية والنهاية (ط دار إحياء التراث العربي) ج7 ص265 والكامل في التاريخ ج3 ص233 والفتنة ووقعة الجمل ص145 وإمتاع الأسماع ج13 ص239 وشرح إحقاق الحق (الملحقات) ج32 ص475.

(3) تاريخ الأمم والملوك ج4 ص473 و (ط مؤسسة الأعلمي) ج3 ص488 و 489 والفتنة ووقعة الجمل ص132 وشرح إحقاق الحق (الملحقات) ج32 ص453 والكامل في التاريخ ج3 ص219 وإمتاع الأسماع ج13 ص236 وأعيان الشيعة ج1 ص453 والسيرة الحلبية (ط دار المعرفة) ج3 ص356.

عثمان (1). وكان الله تعالى قد وضع عائشة وفريقها في علبة حديدية لا تؤثر فيها السيوف، ولا الرماح.. وجعل المهاجمين كقطعة جبنه عظيمة جداً، ولكن يكفي أن يتولى بعض الأطفال العبث بها، بسيوفهم الخشبية، حتى تنقطع أوصالها، وتتناثر أجزاؤها. وتصبح في خبر كان. ولا حاجة إلى الرجال ولا إلى سيوفهم القاطعة، وسواعدهم القوية..

ثم تكون النتيجة بعد هذا وذاك هو مظلومية عائشة وفريقها. ولزوم العطف عليهم والمصارعة لمساعدتهم، وتنشيط الناس عن علي «عليه السلام»..

ألا تدل هذه الصورة المغرية على أن الناكثين قد تعاملوا مع خصومهم بسياسة الغدر والخيانة، والفتك والمكر، والخبث ونكث العهود، متناسين قول رسول الله «صلى الله عليه وآله»: «الإيمان قيد الفتك».. وأن الآخرين تعاملوا معهم بصدق، وأمانة ووفاء، وشرع ودين. وتقوى؟!!

خرجتم على زوجة نبيكم:

وقد ألمحت عائشة التي أمرها الله بالقرار في بيتها إلى أنها تعتبر

(1) تاريخ الأمم والملوك ج 4 ص 475 و (ط مؤسسة الأعلمي) ج 3 ص 491 والاستيعاب (ط دار الجيل) ج 1 ص 369 والغدير ج 9 ص 370 وأعيان الشيعة ج 6 ص 214.

نفسها هي المعيار للحق والباطل، بل هي الخليفة الحق الذي يكون الخروج عليه مبيحاً لدم من يفعل ذلك..

مع العلم بأنها هي التي قصدت أهل تلك البلاد بالجيوش، وبدأتهم بالحرب، وعملت على عزل الوالي عليهم مع أنه منصوب من قبل إمام زمانها الذي افترض الله طاعته عليها وعلى جميع الخلق، وأخذ ما تحت يده.. واعتبرت من يخالفها خائناً وغادراً.

وقد أعلنت لهم: أنها جاءت لتقتل طائفة منهم، وقد فعلت ذلك، فقتلت ست مئة رجل، من دون أي شاهد لها على ما تدعيه عليهم من مشاركتهم في قتل عثمان. ثم من دون حق لها بأن تتصدى لذلك، فهي ليست ولية دم عثمان، وليست الخليفة الشرعي، وليست أيضاً ممن يجوز له القضاء. ولو كان يجوز لها ذلك، فإن الخليفة الشرعي لم ينصبها لهذا الأمر، ولا أجازها به. ولم تحصل موافقة لها في هذا الأمر كما أن قتل جميع المشتركين في قتل العمد يلزم القاتل دفع الدية بحسب نسبة المشاركين وعددهم كما قلنا. فكيف جاز لها أن تقول: «فإذا قتلنا بئارنا وسعنا الغدر»؟! (1).

الهدف هو الدراهم:

ولا نستغرب إذا رأينا الزبير يصرح لعوف الأعرابي: بأن هدف

(1) تاريخ الأمم والملوك ج4 ص474 و (ط مؤسسة الأعلمي) ج3 ص490 والفتنة ووقعة الجمل ص134.

الناكثين من المجيء إلى البصرة هو مشاركة الناس في أموالهم.. ولم يكن الزبير هازلاً بكلامه هذا، فإن عوفاً قد ناشده الله بأن يخبره إن كان النبي «صلى الله عليه وآله» قد عهد لهم بشيء يبرر لهم مسيرهم إلى البصرة..

فنفي الزبير أن يكون لديه عهد في ذلك، ولكنه عاد فاستدرك بقوله: إنه بلغهم أن لديهم دراهم جاؤوا ليشاركوهم فيها.

ولكن ابن عباس يقول: إن النبي «صلى الله عليه وآله» قد عهد لعلي «عليه السلام» سبعين عهداً، وبين له ما ينبغي أن يكون عليه فيها..

الزبير يريد الغدر بعلي عليه السلام:

وتقدم: أن الزبير طلب ألف فارس ليغير بهم على علي «عليه السلام» ليلاً، ليوقع به وبجيشه على حين غفلة، فلعله يقتله وينتهي الأمر.. وكان ذلك حين بلغهم اقتراب علي «عليه السلام» منهم.

ولكن ورد في نص آخر: أن أحدهم أوضح له: أنه غير جاد في طلبه هذا، لأنه يعلم: أن علياً «عليه السلام» لا يؤخذ على حين غرة⁽¹⁾، ولا يمكّن عدوه من الغدر به.. فإن الحذر لا يفوته. ولا تعوزه

(1) راجع: الإرشاد للشيخ المفيد ج 1 ص 83 وبحار الأنوار ج 20 ص 83 وأعيان الشيعة ج 1 ص 257 و 388 والدر النظيم ص 158 وكشف الغمة ج 1 ص 192 وكشف اليقين ص 128.

اليقظة.. وهو يعرف طبائع أعدائه، وما يفكرون فيه، وما يمكن أن يقدموا عليه.

ونستطيع أن نؤكد ذلك بالإشارة إلى أن تدبير شؤون الحرب كانت بيد الزبير وطلحة، أي أن الزبير كان في موقع القائد والأمر والناهي. فلما وجد من يغير بهم على دار الإمارة، وبيت المال، وعلى المسجد الذي يصلي فيه ابن حنيف، ومن يقاتل بهم حكيم بن جبلة. ومن يقتل بهم ست مئة قتيل، وأربع مئة من السباجة. وقد أمرهم فأطاعوه، فليجد ألف فارس، وليأمرهم أمراً جاداً بالتحرك لهذه المهمة التي يتحدث عنها؟!!

والحقيقة هي: أن الزبير أراد أن يتبجح أمام الناس بأنه جريء على مواجهة علي «عليه السلام»، ولا يخشى من لقائه. وهو يفكر في قتله. ولكنه كان في واقع الأمر أجبن من ذلك، وأذل وأقل، ويزيد الطين بلة أنه متردد جائر، لا يرى موطئ قدمه، ولا يعرف ما هو مقدم عليه، وما سينتهي إليه أمره.. كما أظهرته نفس الرواية المتقدمة..

وإن كنا نعتقد: أنه لا يقول كل الحقيقة، وإنما هو يخفي يقينه بأنه على باطل، وأنه باغ على إمامه، ظالم لنفسه وللناس. ناكث لبيعة صحيحة سعى هو إليها، وأصر عليها. وألزم نفسه بها.. وأنه أصبح قاتلاً لمئات المؤمنين والمسلمين والصالحين، أو مشاركاً في قتلهم.. ولكنه يسميها فتنة. ليسلي نفسه، ويوهم الناس أنه لا يعرف وجه الحق

فيها..

وكفاه في ذلك ما جرى عند نباح كلاب الحوآب، حتى اضطرتهم عائشة لتدبير أول شهادة زور في الإسلام يبلغ عدد الشهود فيها السبعين، معلنة لهم ما أخبرها به النبي «صلى الله عليه وآله» عن نباح كلاب الحوآب لها.. ولكنها أصرت على متابعة مسيرها للحرب. ولا نظن أنها كانت ناسية لأقوال النبي «صلى الله عليه وآله»، ونهيه لها عن قتال علي «عليه السلام»، كما أننا لا نظن أن الزبير كان صادقاً في ادعائه نسيان قول النبي «صلى الله عليه وآله» له عن علي:

«لتقاتلنه وأنت له ظالم»(1).

(1) راجع: الأمالي للشيخ الطوسي ص137 وحلية الأبرار ج2 ص348 ومدينة المعاجز ج2 ص389 وبحار الأنوار ج32 ص204 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج2 ص167 وكنز العمال (ط مؤسسة الرسالة) ج11 ص196 وأسد الغابة ج2 = ص199 ومناقب علي بن أبي طالب لابن مردويه الأصفهاني ص245 وتاريخ الأمم والملوك ج3 ص514. وراجع: الاستيعاب (ط دار الجيل) ج2 ص515 والعبر وديوان المبتدأ والخبر ج2 ق2 ص162 والامامة والسياسة (تحقيق الزيني) ج1 ص68 و (تحقيق الشيري) ج1 ص92 وفضائل أمير المؤمنين للكوفي ص167 وكشف الغمة ج1 ص241 وجواهر المطالب لابن الدمشقي ج2 ص31.

الحكم التعسفي:

تقدم: أن عائشة أمرت أحد أبناء عثمان بن عفان بضرب عنق عثمان بن حنيف، واستدلت على ذلك بقولها: «فإن الأنصار قتلت أباك، وأعانت على قتله» وأمرت أيضاً بقتل السبابة⁽¹⁾، وعللت ذلك بقولها: «فإنه قد بلغني الذي صنعوا بك قبل»⁽²⁾.

وهو تصرف لا مبرر له.. وتلك التعليقات تذكرنا بأحكام تنسب على سبيل الفكاكة إلى أحد المعروفين في التاريخ، ولا نريد أن نقول أكثر من هذا..

ونكتفي هنا بالقول:

ما للنساء والحكم على الناس، فإن حكمها هذا يمكن أن ينظر إليه من جهتين:

الأولى: من جهة الولاية والحاكمة.

الثانية: من جهة الحكم والقضاء.

ولا مجال لتصحيح ما جرى بأي من الجهتين أو النظرتين، كما سنوضحه في الفصل التالي..

(1) السبابة: قوم من السند كانوا بالبصرة، جلاوزة، وحراس السجن. جلاوزة: أي شرطة.

(2) بحار الأنوار ج32 ص119 وراجع: فتوح البلدان ج2 ص463 و 464 وشرح نهج البلاغة لابن ميثم ج3 ص332 - 337.

الفصل السادس:

المرأة شر كلها..

بداية:

تقدم في الفصل السابق: الإشارة إلى أنه ليس للنساء ولاية على الأنفس، أو فقل ليس لها ولاية على البلاد والعباد، وليس لها أيضاً الحق في القضاء بين الناس، ونوضح ذلك فيما يلي من عناوين:

قضاء النساء:

أما من جهة الحكم والقضاء فليس لعائشة ذلك، لما يلي:
أولاً: إنه ليس للمرأة أن تتولى القضاء، بلا خلاف⁽¹⁾. بل ادّعيّ عليه الإجماع⁽²⁾. وهذا هو العمدة في الاستدلال.
ويؤيده: ما روي - بسند فيه مجاهيل - عن جعفر بن محمد، عن آبائه «عليهم السلام» في وصية النبي «صلى الله عليه وآله» لعلي «عليه السلام»، قال: «يا علي، ليس على المرأة جمعة.. إلى أن قال:

(1) مباني تكملة المنهاج ج 1 ص 13 والجواهر ج 40 ص 12.

(2) راجع: الجواهر ج 40 ص 14.

ولا تولى القضاء»(1).

ويمكن المناقشة في الإجماع المدعى من حيث صعوبة إثبات: أن هذه المسألة قد تلقاها الفقهاء، عن الأئمة «عليهم السلام»، حيث يبدو أنها من المسائل الاجتهادية المستنبطة مما كان متوفراً بين أيديهم من النصوص..

ثانياً: روى الصدوق عن القطان، عن الحسن بن علي العسكري، عن محمد بن زكريا البصري، عن جعفر بن محمد بن عمار، عن جابر بن عبد الله، عن الإمام الباقر «عليه السلام»: ليس على النساء أذان ولا إقامة..

إلى أن قال: ولا تولى المرأة القضاء(2).

ثالثاً: عن عائشة عن النبي «صلى الله عليه وآله»: «لا تكون المرأة حكماً، تقضي بين العامة»(3).

(1) من لا يحضره الفقيه ج 4 ص 364 ووسائل الشيعة (ط مؤسسة آل البيت) ج 12 = ص 46 وج 20 ص 212 وج 27 ص 16 و (ط دار الإسلامية) ج 8 ص 429 وج 14 ص 155 وج 18 ص 6 ومكارم الأخلاق للطبرسي ص 439 والخصال ص 511 وبحار الأنوار ج 74 ص 54 وج 100 ص 257.

(2) الخصال ج 2 ص 585 ووسائل الشيعة ج 20 ص 220 وبحار الأنوار ج 100 ص 254.

(3) كنز العمال ج 6 ص 79 عن الديلمي.

ولاية النساء:

وإن كانت قد أصدرت أمرها بقتلهم من موقع سلطتها وولايتها، فهو أيضاً مرفوض:

1 - لما روي: من أنه بلغ عن النبي «صلى الله عليه وآله» أن أهل فارس قد ملكوا عليهم بنت كسرى، قال: «لا يفلح قوم وليتهم امرأة» أو نحو ذلك⁽¹⁾.

2 - هناك إجماع بين المسلمين على أنه يشترط في الولاية على

(1) راجع: مسند أحمد ج 5 ص 38 و 43 و 47 و 51 و كنز العمال ج 6 ص 40 و 79 والنهائية في اللغة ج 4 ص 135 والخلاف للطوسي ج 3 ص 311 والمغني لابن قدامة ج 11 ص 380 وصحيح البخاري ج 3 ص 90 و (ط) دار الفكر ج 8 ص 97 كتاب المغازي، وسنن النسائي ج 8 ص 227 ومسند أبي داود ص 118 والمصنف لابن أبي شيبة ج 8 ص 711 والجامع الصحيح للترمذي ج 3 ص 360 والمستدرک للحاكم ج 3 ص 119 وج 4 ص 525 والسنن الكبرى للنسائي ج 3 ص 465 والسنن الكبرى للبيهقي ج 3 ص 90 وج 10 ص 117 وعن الطبراني، وأبي داود، وابن أبي شيبة، ونيل الأوطار ج 9 ص 166 وبحار الأنوار ج 15 ص 212 وج 32 ص 194 والخرائج والجرائح ج 1 ص 79 والعمدة لابن البطريق ص 454 و 455 وراجع: تحف العقول ص 35 وصحيح ابن حبان ج 10 ص 375 والمعجم الأوسط ج 5 ص 123 ومستدرک الوسائل ج 14 ص 263 وتحفة الأحوذى ج 6 ص 447 وشرح الأخبار ج 1 ص 396 ومناقب آل أبي طالب ج 3 ص 182 والطرائف لابن طاووس ص 286 ومجمع الزوائد ج 5 ص 209.

الناس أن يكون الإمام رجلاً⁽¹⁾.

3 - عن الإمام الباقر «عليه السلام»: ليس على النساء أذان ولا إقامة، ولا..

إلى أن قال: ولا تولى الإمارة⁽²⁾.

4 - عن علي «عليه السلام»: «يأتي على الناس زمان لا يقرب فيه إلا الماحل..

إلى أن قال: فعند ذلك يكون السلطان بمشورة النساء، وإمارة الصبيان، وتدبير الخصيان»⁽³⁾.

فإذا كانت السلطنة بمشورة النساء مذمومة، فهل يكون تسلطهن المباشر مرضياً وممدوحاً؟!

لكن في محاضرات الراغب، واليعقوبي، والكليني، والمبرد

(1) الفقه على المذاهب الأربعة ج 5 ص 216 والفقه الإسلامي وأدلته للزحيلي ج 6 ص 693.

(2) الخصال ج 2 ص 585 وبحار الأنوار ج 100 ص 254 وجامع أحاديث الشيعة ج 20 ص 323 ووسائل الشيعة (ط مؤسسة آل البيت) ج 20 ص 220 و (ط دار الإسلامية) ج 14 ص 161 ومستدرك سفينة البحار ج 1 ص 177 وج 4 ص 15.

(3) نهج البلاغة (بشرح عبده) ج 4 ص 23 الحكمة رقم 102، وبحار الأنوار ج 52 ص 278 وموسوعة أحاديث أهل البيت للنجفي ج 8 ص 93 وج 12 ص 274 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 18 ص 260.

وغيرها: أنه «عليه السلام» قال: فحينئذ يكون سلطان النساء، ومشاورة الإمام إلخ..

وهذا أصرح وأوضح، وأدل على المطلوب.

5 - عن النبي «صلى الله عليه وآله» أنه قال: «إذا كانت أمراؤكم خياركم، وأغنياؤكم سمحاؤكم، وأموركم شورى بينكم، فظهر الأرض خير لكم من بطنها.

وإذا كانت أمراؤكم شراركم، وأغنياؤكم بخلاؤكم، وأموركم إلى نسائكم، فبطن الأرض خير لكم من ظهرها»(1).

6 - روي عن علي «عليه السلام» قوله: «إياك ومشاورة النساء، فإن رأيهن إلى أفن، وعزمهن إلى وهن..

إلى أن قال: ولا تملك المرأة من أمرها ما جاوز نفسها إلخ..»(2)،

-
- (1) سنن الترمذي ج3 ص361 وتحف العقول ص36 وبحار الأنوار ج74 ص139 ونهج السعادة ج7 ص274 والعهود المحمدية ص453 وكنز العمال ج11 ص123 وفيض القدير ج1 ص550 وتفسير الثعلبي ج3 ص192 وتفسير السمعاني ج5 ص81 والجامع لأحكام القرآن ج16 ص38 وتفسير الألوسي ج25 ص46 و 47 وتاريخ بغداد ج2 ص187.
- (2) نهج البلاغة الكتاب رقم31 ووسائل الشيعة ج20 ص168 و 169 والكافي ج5 ص510 ومن لا يحضره الفقيه ج4 ص280 ونهج البلاغة الكتاب رقم31 والمحاضرات للراغب ج1 ص182 وتاريخ اليعقوبي ج2 ص209 والكافي ج8 ص69 والكامل للمبرد ج1 ص303.

فإذا كانت المرأة لا تصلح للمشاورة لضعف رأيها، فعدم صلاحها للإمارة وللقضاء أيضاً بطريق أولى.

7 - وعنه «عليه السلام» في وصية له لعسكره بصفين: «ولا تهيجوا النساء بأذى، وإن شتمن أعراضكم، وسببن أمراءكم، فإنهن ضعيفات القوى والأنفس، والعقول. إن كنا لنؤمر بالكف عنهن وهنّ مشركات إلخ..» (1).

8 - وعن علي «عليه السلام»: يا أشباه الرجال ولا رجال، حلوم الأطفال، وعقول ربات الحجال (2).

(1) نهج البلاغة (بشرح عبده) ج 3 ص 56 الكتاب رقم 14 وصفين للمنقري ص 302 ومن لا يحضره الفقيه ج 4 ص 392 وتحف العقول ص 87 ومصباح البلاغة (مستدرک نهج البلاغة) ج 4 ص 218 ومكارم الأخلاق للطبرسي ص 218 والكافي ج 5 ص 38 و 39 وبحار الأنوار ج 74 ص 233 وج 100 ص 352 وجامع أحاديث الشيعة ج 20 ص 251 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 16 ص 122 وينايع المودة لذوي القربى ج 3 ص 442 وتاريخ الأمم والملوك (ط ليدن) ج 6 ص 3282 والفتوح لابن أعثم ج 3 ص 44 وعن مروج الذهب ج 2 ص 731 ومصادر نهج البلاغة ج 3 ص 228 و 229.

(2) نهج البلاغة (بشرح عبده) ج 1 ص 70 الكتاب رقم 14 وصفين للمنقري ص 302 والكافي ج 5 ص 6 و 38 و 39 وتاريخ الأمم والملوك (ط ليدن) ج 6 ص 3282 والفتوح لابن أعثم ج 3 ص 44 وعن مروج الذهب ج 2 ص 731 = = ومصادر نهج البلاغة ج 3 ص 228 و 229 ومصباح

9 - عن علي «عليه السلام»، أنه قال بعد حرب الجمل: «معاشر الناس، إن النساء نواقص الإيمان، نواقص الحظوظ، نواقص العقول. فأما نقصان إيمانهن، فقعودهن عن الصلاة والصيام في أيام حيضهن. وأما نقصان عقولهن، فشهادة امرأتين كشهادة الرجل الواحد. وأما نقصان حظوظهن، فمواريثهن على الأنصاف من مواريث الرجال. فاتقوا شرار النساء، وكونوا من خيارهن على حذر. ولا تطيعوهن في المعروف، حتى لا يطمعن في المنكر»(1).

البلاغة (مستدرك نهج البلاغة) ج 1 ص 309 والغارات للثقفي ج 2 ص 477 والإرشاد للشيخ المفيد ج 1 ص 279 والاحتجاج للطبرسي ج 1 ص 255 وبحار الأنوار ج 34 ص 65 و 137 وجامع أحاديث الشيعة ج 13 ص 10 ونهج السعادة ج 2 ص 564 و 569 و ج 5 ص 315 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 2 ص 75 والأخبار الطوال للدينوري ص 212 وأنساب الأشراف ص 443 و جواهر المطالب لابن الدمشقي ج 1 ص 322.

(1) نهج البلاغة (بشرح عبده) ج 1 ص 130 الخطبة رقم 80 وخصائص الأئمة ص 100 وبحار الأنوار ج 32 ص 247 و ج 100 ص 228 وقوت القلوب ج 1 ص 282 وعيون الحكم والمواعظ ص 490 وجامع أحاديث الشيعة ج 20 ص 257 ومستدرك سفينة البحار ج 10 ص 50 وموسوعة أحاديث أهل البيت

وستحدث عن بعض ما يرتبط بهذه الرواية عن قريب إن شاء الله تعالى.

10 - وقال رسول الله «صلى الله عليه وآله» لبعض النساء: ما رأيت من ناقصات عقل ودين أخلب لذي لب منكن.

قالت: يا رسول الله، وما نقصان العقل والدين؟!

قال: أما نقصان العقل، فشهادة امرأتين تعدل شهادة رجل. فهذا من نقصان العقل. وتمكث الليالي ما تصلي، وتفطر في رمضان، فهذا من نقصان الدين(1).

للنجفي = = ج 11 ص 327 و شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 6 ص 214 ومجمع البحرين ج 4 ص 362 واللمعة البيضاء ص 61 وراجع: وسائل الشيعة (ط مؤسسة آل البيت) ج 2 ص 344 و (ط دار الإسلامية) ج 2 ص 587 وكشف المحجة ص 181 ومصباح البلاغة (مستدرک نهج البلاغة) ج 4 ص 82 والمسترشد للطبري ص 418.

(1) سنن ابن ماجه ج 2 ص 1326 و 1327 ومسند أحمد ج 2 ص 66 و 67 والمطلى لابن حزم ج 1 ص 39 و 40 وصحيح مسلم ج 1 ص 61 وكتاب السنة لابن أبي عاصم ص 449 والسنن الكبرى للبيهقي ج 10 ص 148 و 151 ومعرفة السنن والآثار ج 7 ص 382 والتمهيد لابن عبد البر ج 3 ص 326 ونصب الراية ج 5 ص 106 و 107 وتفسير القرآن العظيم ج 1 ص 343 والدر المنثور ج 1 ص 371.

- 11 - وعن علي «عليه السلام»: «في خلاف النساء البركة»⁽¹⁾.
أو «في خلافهن البركة»⁽²⁾.
- 12 - وعنه «عليه السلام»: «كل امرئ تدبره امرأة، فهو ملعون»⁽³⁾.
- 13 - وروي بسند صحيح عن الإمام الصادق «عليه السلام»، قال: «ذكر رسول الله «صلى الله عليه وآله» النساء، فقال: اعصوهن في المعروف قبل أن يأمرنكم بالمنكر. ونعوذ [لعل الصحيح: تعوذوا] بالله من شرارهن، وكونوا من خيارهن على حذر»⁽⁴⁾.

-
- (1) الكافي ج 5 ص 518 ووسائل الشيعة (ط مؤسسة آل البيت) ج 20 ص 182 و (ط دار الإسلامية) ج 14 ص 131 وموسوعة أحاديث أهل البيت للنجفي ج 2 ص 43 وج 11 ص 326.
- (2) من لا يحضره الفقيه ج 3 ص 299 و (ط مركز النشر الإسلامي) ج 3 ص 468 ومكارم الأخلاق ص 231 وبحار الأنوار ج 100 ص 228 ومستدرك سفينة البحار ج 6 ص 593.
- (3) الكافي ج 5 ص 518 ووسائل الشيعة (ط مؤسسة آل البيت) ج 20 ص 182 و (ط دار الإسلامية) ج 14 ص 131 ومن لا يحضره الفقيه ج 3 ص 299 و (ط مركز النشر الإسلامي) ج 3 ص 468 وبحار الأنوار ج 100 ص 228 ومستدرك سفينة البحار ج 3 ص 255 وج 5 ص 99 وج 10 ص 44 وجامع أحاديث الشيعة ج 20 ص 260 وموسوعة أحاديث أهل البيت للنجفي ج 11 ص 25.
- (4) الكافي ج 5 ص 516 ووسائل الشيعة (ط مؤسسة آل البيت) ج 20 ص 179

14 - عن الإمام الصادق «عليه السلام» في خبر طويل: إلى أن قال: قال ابن عباس: فنوديت: يا حواء..

إلى أن قال: الآن اخرجي أبداً فقد جعلتك ناقصة العقل، والدين، والميراث، والشهادة..

إلى أن قال: «ولم أجعل منكن حاكماً، ولا أبعث منكن نبياً» (1).

15 - وقال علي «عليه السلام» عن عائشة: «وأما فلانة فأدركها رأي النساء، وضغن غلا في صدرها» (2).

و (ط دار الإسلامية) ج 14 ص 128 وجامع أحاديث الشيعة ج 20 ص 256 وموسوعة أحاديث أهل البيت للنجفي ج 2 ص 43 وج 11 ص 325 ومكارم الأخلاق للطبرسي ص 231 وبحار الأنوار ج 100 ص 227.

(1) مستدرک الوسائل ج 14 ص 285 و 286 وج 17 ص 241 وتحفة الإخوان ص 72 وجامع أحاديث الشيعة ج 20 ص 327 ومستدرک سفينة البحار ج 10 ص 51.

(2) نهج البلاغة (بشرح عبده) ج 2 ص 47 الخطبة رقم 156 ومصباح البلاغة (مستدرک نهج البلاغة) ج 1 ص 13 وكتاب الأربعين للشيرازي ص 616 وبحار الأنوار ج 22 ص 234 وج 32 ص 240 ومستدرک سفينة البحار ج 7 ص 509 وموسوعة أحاديث أهل البيت للنجفي ج 10 ص 267 ونهج السعادة ج 1 = = ص 365 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 9 ص 189 وكنز العمال (ط مؤسسة الرسالة) ج 16 ص 186 وغاية المرام ج 2 ص 140.

نظرة الإسلام إلى المرأة:

وبعدما تقدم نقول:

لعل متوهماً يقول: إن هذه النصوص تعطي انطباعاً سيئاً عن نظرة الإسلام إلى المرأة وتبين أنه يحتقرها وينظر إليها على أنها مخلوق فاشل، يجلب الخيبة، وقد حرّمها من تولي الإمارة والقضاء، وقيادة الجيوش، ولا يصح أن تستشار، لأن رأيها يؤول إلى الأفن، وعزمها إلى الوهن. وصرح بأنها ضعيفة القوة والنفس، والعقل ناقصته، وناقصة الإيمان والحظ والدين، ويلزم الحذر من خيارهن فضلاً عن شرارهن.

وقد أمر الله سبحانه بموعظة المرأة التي يخاف نشوزها، وبهجرتها في المضاجع، وضربها.. وجعل الرجال قوامين على النساء.. وغير ذلك..

ونجيب بما يلي:

إن تفصيل القول بحيث يستوعب جميع النقاط التي تطرح ربما يخل كثيراً في السياق العام لكتاب كهذا.. من أجل ذلك سنحاول الاختصار، والاقتصار على نقاط ربما يؤدي وضوح الأمر فيها إلى وضع القارئ في أجواء قريبة جداً من حسم الأمور في هذا المجال.

ولعل الكلمات الأكثر تعرضاً للاعتراض من قبل بعض الناس هي كلماته «عليه السلام» حول نقصان عقل، وإيمان، وحظ المرأة.. فلعلنا إذا بيّنا عدم صحة مأخذهم عليها، وأنها لا ضير في قبولها،

نكون قد قطعنا معظم المسافة التي تفصلنا عن تكوين القناعة التامة بصحة مضمونها، فنحن نشير هنا إلى ما أخذ به البعض على هذه الكلمات، ثم نبين خطئها وفسادها.

فنعول:

الطعن المبطن بالإسلام:

إن رغبة بعضهم في التخلص من هذا النص قد أوقعه في أخطر المزالق، حيث إنه توهم محذوراً، فأراد أن يفر منه، فأوقع نفسه فيه، فقد قال:

إنه يعتقد: أن جعل حظ الذكر مثل حظ الأنثيين هو «في حصة المرأة لا في حصة الرجل، لأن الإسلام جعل المهر للمرأة وكفاها النفقة على نفسها في البيت الزوجي، ولو كانت غنية، كما أنه أعفاها من نفقة الأولاد.. بينما الرجل هو الذي يعطي المهر، وينفق عليها وعلى الأولاد، (مما يجعل حصة المرأة أكثر من حصة الرجل)». على حد تعبيره.

ثم أكد ذلك في قوله أخيراً:

«إن مسألة الحظ هي المسألة تكون في حالة الرجل أكثر من حالة المرأة».

فإذا صح قوله هذا، فإنه يكون قد وجه تهمة إلى الإسلام نفسه: بأنه قد أنقص من حظ الرجل.. فما فر منه، قد عاد فوقه فيه.. فإنه أراد أن ينكر أن يكون ثمة نقصاً في حظ المرأة، فوقع في غائلة

نقصان الحظ بالنسبة للرجل.

فإن كان نقصان الحظ قبيحاً وظلماً، فلا يصح تشريعه بالنسبة للرجل والمرأة على حد سواء، فلماذا أنكر تشريعه بالنسبة للمرأة، وقبل وأقر بتشريعه بالنسبة للرجل؟!!

شعارات في الفراغ:

وقد حاول هذا البعض التأثير على قارئ مؤلفاته أو سامعيه من خلال إطلاقه شعارات رنانة وطنانة لمجرد أنه يريد أن يتخلص من هذا النص ويسقطه، فوصفه بأنه «نص تاريخي» بهدف توهينه، والتشكيك بصدقته، وإثارة الالتباسات فيه بطريقة إيحائية. وليس هذا هو النص الوحيد من النصوص الدينية الذي تعرض للإساءة من هذا البعض.

ثم يذكر:

«أن كلام الإمام «عليه السلام» في هذا النص لا يلتقي في ظاهره مع ما يعرفه من المفهوم الإسلامي الذي تعلمه من الإمام «عليه السلام»..».

غير أنه لم يبين لنا هذا المفهوم وآفاقه، وحدوده وثغوره. ومن أين، وكيف عرف أن هذا لا يلتقي مع ذاك؟! وبدون بيان ذلك، فإن كلامه هذا يبقى مجرد شعار، لا يتمتع بأية قيمة علمية، ولا يستحق التوقف عنده.

الشهادة لا ربط لها بالعقل:

وقد تقدم قول أمير المؤمنين «عليه السلام»: إن النساء ناقصات العقل، فنتج عن ذلك أن تكون شهادة امرأتين بمثابة شهادة رجل واحد. فحاول البعض إثارة الشبهة هنا، فرد بقوله: قضية الشهادة لا ترتبط بالعقل، وإنما ترتبط بسلامة الحس فيما يراه الإنسان ويسمعه، وترتبط بالأمانة في النقل، فأى ربط لذلك بنقص العقل.

وهو رد غير صحيح:

أولاً: لأن ما ذكره إنما يصح في مورد لا تغطي فيه على العقل المؤثرات التي تمنعه من ضبط الوقائع، وحفظها سليمة عن النقص أو عن الزيادات والطوارئ التي ربما تخط بعض الأمور ببعضها الآخر..

فإن بين سلامة الحواس في ضبط الأمور، وبين أداء الشهادة مرحلة تحتاج إلى مراقبة.. يؤمن معها عدم ضياع شيء، أو عدم اختلاط الأمور ببعضها.

وقد قال تعالى: (لَهُمْ قُلُوبٌ لَا يَفْقَهُونَ بِهَا وَلَهُمْ أَعْيُنٌ لَا يُبْصِرُونَ بِهَا وَلَهُمْ آذَانٌ لَا يَسْمَعُونَ بِهَا) (1).

وقال عز وجل: (وَإِذْ يُرِيكُمُوهُمْ إِذِ التَّفَيُّتُمْ فِي أَعْيُنِكُمْ قَلِيلاً

(1) الآية 179 من سورة الأعراف.

وَيُقَالُكُمْ فِي أَعْيُنِهِمْ(1). مع أن الحواس سليمة في مورد الآيات.

ثانياً: لو كان الأمر مرتبطاً بسلامة الحواس، وبالأمانة في النقل وحسب، لكان اللازم قبول شهادة الصبيان المميزين في سن الخامسة والسادسة وأقل من ذلك، فكيف إذا كان الصبي في سن الثانية عشرة والثالثة عشرة، أو الرابعة عشرة؟! إذا تأكدنا من سلامة الحواس لديه وعدم الكذب في النقل..

بل ربما يمكن قبول شهادة حتى المجانين في بعض الحالات، والمفروض إذا كانوا سليمي الحواس. فهل يقبل هذا البعض بذلك؟! وقد يتطور الأمر عند هذا البعض لقبول شهادة الببغاء التي تحكي الأقوال كما هي!! فهل يرضى هذا البعض بذلك؟!

ثالثاً: إن هذا البعض نفسه قد اعترف بأن الشهادة في القرآن الكريم قد عللت بتعليل واضح، وهو قوله تعالى: (أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى)(2).

«حتى إذا نسيت المرأة الحقيقة، أو انحرفت عاطفياً في نقلها لهذه الحقيقة، فإن المرأة الأخرى التي إلى جانبها تصحح لها خطأها وتذكرها عندما تنسى».

فالقرآن قد قرر هذا النسيان والخطأ في جانب المرأة دون الرجل،

(1) الآية 44 من سورة الأنفال.

(2) الآية 82 من سورة البقرة.

مما يعني: أنها بدون ذلك تبقى في معرض الضلال عن الحقيقة والابتعاد عنها.. والذي يضل ويحتاج إلى التذكير هو عقل الإنسان، وليس هو الحواس..

رابعاً: على أن هذا البعض قد أشار هنا إلى أمرين:

أحدهما: نسيان المرأة للحقيقة..

الثاني: انحراف المرأة عاطفياً في نقلها للحقيقة - نتيجة - أن العاطفة لدى المرأة قد تجعلها تتعاطف مع إنسان فتشهد له أو عليه. والمناسبة: أن المرأة تصحح لامرأة.

ونقول:

إن هذا الكلام غير صحيح، فإن الآية لم تشر إلى الانحراف العاطفي في النقل، بل أشارت إلى الضلال عن الحقيقة ثم التذكير بها، لتكون الشهادة سليمة وقوية..

وأما أن تأثير العاطفة على المرأة قد يجعلها تخرج عن جادة الصواب، فهو لا يدخل في دائرة الضلال والتذكير، بل يدخل في دائرة الصدق والكذب، والأمانة وعدم الأمانة.

فإن العاطفة إذا جعلتها تغير وتزور في عناصر الشهادة، فإنها سوف تصر على أقوالها، ولن ينفع جعل المرأة الأخرى إلى جانبها، حيث يكون ذلك من قبيل وضع الحجر إلى جنب الإنسان..

بل سوف تكون هناك شهادتان متناقضتان، تكذب إحداهما الأخرى.

عقل المرأة وعقل الرجل:

ومما أخذوه على هذا النص المروي عن سيد الوصيين «عليه السلام»: أنه ذكر أن النساء ناقصات العقول.. فزعموا: أنهم لا يرون تفاوتاً بين الرجل والمرأة من هذه الناحية، فإن في النساء عالمات، ومخترعات، وأديبات. ومنهن من حكم البلاد، وساس العباد بكفاءة عالية.. ومنهن.. ومنهن..

ونجيب هؤلاء بما يلي:

أولاً: حبذا لو قدموا لنا إحصاءات عن النساء المخترعات، والمخترعين من الرجال لنقارن بين هذه الأعداد، لنرى نسبتها إلى بعضها البعض حتى في المجتمعات الغربية التي لا تمنع المرأة من العمل في أي مجال.

ثانياً: من قال: إنه لا يوجد اختلاف في حقيقة وجوهر عقل المرأة عن جوهر وحقيقة عقل الرجل.. وإن كان عقل كل منهما يكفي لصحة توجه التكليف والخطاب الإلهي إلى صاحبه..

وكمثال على ذلك نذكر: أنه إذا كان هناك محرك لسيارة بعينها، له خصوصيات مميزة، وفائقة.. ويعطي قوة دفع بدرجة عالية جداً.. وهناك محرك آخر، يمكن الاستفادة منه في نفس تلك السيارة، ولكنه لا يحمل مواصفات وميزات المحرك الآخر، بل هو يعطي للسيارة قوة اندفاع عادية أو عالية، بدرجة ما.

والمقصود من صنع السيارة هو: أن تسير بسرعة مائة كيلو

متر، بحمولة ألف كيلو غرام مثلاً، فالمحركان كلاهما كافيان لتحقيق الغرض المنشود من السيارة.

ولا يشعر الإنسان مع أي منهما أن ثمة نقصاً ظاهراً، أو عجزاً عن تحقيق ذلك الغرض. وإن كان ثمة ميزة في أحدهما ليست في الآخر، بحيث تظهر الحاجة إلى تلك الميزات في صورة إرادة التعدي عن مستوى الغرض المرسوم، بسبب ظروف طارئة. الأمر الذي يستدعي التماس ما يعوض عن النقص الحاصل في ميزات هذا بالنسبة لذاك.

وليكن عقل المرأة بالنسبة لعقل الرجل بهذه المثابة. حتى إذا احتيج إلى شهادتها في بعض الحالات، فإن انضمام امرأة أخرى هو الذي يجبر النقص، ويسد الخلل..

وليحمل الحديث المروي عن أمير المؤمنين «عليه السلام» حول أن النساء ناقصات العقول على هذا المعنى.

على أن حديث الاحتياج إلى انضمام الشهادة لأجل محدودية نصيبهن من العقل، إنما ينظر فيه إلى الغالب من النساء، فلا مانع من أن تكون هناك نسبة لا بأس بها من حيث الكثرة، لا يظهر لديها هذا النقص بصورة ملموسة لنا.

انضمام الناقص إلى الناقص:

وقد زعم البعض: أن انضمام الناقص إلى الناقص لا يعطي الكمال.

وهذا غير صحيح على إطلاقه، وذلك لأن هذين الناقصين قد يكونان جزأي علة لأمر ثالث ناتج من انضمام أحدهما إلى الآخر.. ويكون الكمال متجسداً في ذلك الأمر الآخر، وهذه هي حالة الأجزاء التركيبية التي تتألف منها الآلات المركبة، والهيئات في مختلف الحقول. كما هو الحال في القطع التي تتألف منها السيارة. أو الأشكال التي يتألف منها الرسم الكامل لصورة إنسان، أو أي شيء آخر..

وقد يكون المقصود: هو أن ينتج هذا الناقص بما هو ناقص كملاً من سنده، ومستنداً إليه، فإذا لم يستطع الرجل وحده أو المرأة وحدها إنتاج ولد مثلاً.. فحتى لو انضم إلى الرجل عشرات سواه من أمثاله أو انضم إلى المرأة عشرات من أمثالها، فإنهم وإنهن لن يستطيعوا، ولن يستطعن تحقيق أي شيء في هذا المجال..

والمقصود في موضوع الشهادة هو استكمال الصورة لحقيقة ما جرى في ما يرتبط بموضوع الشهادة، والتحرز عن الوقوع في الضلال الناشئ عن عدم الالتفات أو النسيان، أو اختلاط بعض الأمور فيما بينها، فتنساعد المرأتان على ترسيم الحقيقة بأمانة ودقة..

ولكن لا من خلال تعمد شهادة الزور انسياقاً مع العاطفة، مع هذا الفريق أو ذلك. بل من خلال التدقيق في رسم ملامح الحقيقة، التي قد لا تهتم المرأة بالتدقيق فيها ربما بحسب خصوصية وحالات العقل الذي أودعه الله فيها، أو بحسب طبيعة اهتماماتها، وتوجهاتها، فيما اعتادته وألفته، أو بحسب ما أهلها الله له في هذه الحياة، الأمر الذي

يحجز العقل عن تأدية المهمات التي تطلب منه على النحو الأكمل والأفضل.

ولا ضير في اعتبار ذلك نقصاناً في العقل، ما دام أن ذلك يدخل في دائرة اهتمامات العقل، ويقع في نطاق صلاحياته، وربما يكون الشيخ محمد عبده راغباً في توضيح هذه النقطة عينها، حين قال في شرح هذه الرواية بالذات ما يلي:

«..خلق الله النساء وحملهن ثقل الولادة، وتربية الأطفال إلى سن معينة لا تكاد تنتهي حتى تستعد لحمل وولادة، وهكذا، فلا يكمن يفرغن من الولادة والتربية، فكأنهن قد خصصن لتدبير أمر المنزل وملازمته..»

وهو دائرة محدودة، يقوم عليهن فيها أزواجهن. فخلق لهن من العقول بقدر ما يحتجن إليه في هذا..

وجاء الشرع مطابقاً للفطرة، فكن في أحكامه غير لاحقات للرجال، لا في العبادة، ولا الشهادة، ولا الميراث»⁽¹⁾.

بل إن هذا البعض نفسه الذي ينكر صحة هذا الحديث، يقول:

«..قد يكون السبب فيه (أي في شهادة امرأتين) هو قوة الجانب العاطفي الذي تقتضيه طبيعة الأمومة، التي تحتاج في تحمل

(1) نهج البلاغة (بشرح عبده - مطبعة الاستقامة) ج 1 ص 125 و 126 و (ط

دار الذخائر - قم) ج 1 ص 129.

مسؤولياتها وأعبائها الثقيلة المرهقة إلى رصيد كبير من العاطفة بما تقتضيه طبيعة الأنوثة، التي توحى بالأجواء والمشاعر العاطفية المرهفة، التي تثير في الجو الزوجي الحنان والعاطفة والطمأنينة. وربما العاطفة، فتخرج المرأة عن خط العدل في الشهادة، وتضل عن الهدى، لا سيما إذا كان جو القضية المشهود بها يوحي بالمأساة في جانب المشهود عليه أو المشهود له، فتتجه العاطفة إلى مراعاة مصلحته من خلال الحالة المأساوية الخاصة التي تحيط به، فكان لا بد من امرأة مثلها تصحح لها الخطأ وتذكرها المسؤولية»⁽¹⁾.

أثر الدورة الشهرية في نقص الإيمان:

ولم يعجب البعض قول أمير المؤمنين «عليه السلام»: إن النساء ناقصات الإيمان، باعتبار قعود النساء عن الصلاة والصوم في أيام الحيض.. فقال:

«إن القعود عن الصلاة والصيام أيام الدورة الشهرية راجع إلى التشريع، ولا دخل له بالإيمان..».

وهذا كلام باطل، فإن فصل الإيمان عن العمل وادعاء أن الإيمان عمل قلبي لا تضر معه معصية، ولا علاقة للإيمان بالعمل لا أساس له من الصحة، وإن روج لها الأمويون من بعدهم، حتى لقد قال

(1) من وحي القرآن (الطبعة الأولى) ج5 ص114 و 115.

المأمون: الإرجاء دين الملوك(1). فإن جعل الأحكام الشرعية، إنما يراعى فيه ما هو الواقع المائل للعيان، ولا تأتي الأحكام بصورة مزاجية وأهوائية.. فإذا اقتضت سنة الحياة والفطرة الإنسانية حكماً شرعياً، فإن المشرع الحكيم ينشئ ذلك الحكم ليحفظ المصالح، وليدفع المفسدات التي قد تلحق بالفطرة، ويختزنها الواقع.

وقد اقتضت جبلة المرأة، ودورها في الحياة وتكوينها الإنساني أن تكون ذات عادة شهرية، تمثل حدثاً يمنعها من الصلاة والصيام، تماماً كما هو حدث الجنابة والنفاس، الذي يمثل مانعاً من الاقتراب من ساحات القدس، والطهر الروحي والبدني هو الذي يؤهله لها.

فجاء التشريع الإلهي لينسجم مع تلك الفطرة، وذلك التكوين، فشرع لها القعود عن الصلاة والصيام، ومنعها من دخول المساجد، وغير ذلك.

وعلى هذا الأساس يتضح: أن هذا الدور، وذلك التكوين قد اقتضى أمراً وهو النفاس والدورة الشهرية، فكان هو السبب في إبعاد المرأة عن الأجواء الروحانية، وأثر في حالتها النفسية، ولم تتمكن من الاستفادة من هذه الأجواء. الأمر الذي لم تستطع معه - تكويناً وفطرة

(1) راجع: الحياة السياسية للإمام الرضا هاشم ص 231 عن: ضحى الإسلام ج 3 ص 326 عن تاريخ بغداد لطيفور. وراجع: البداية والنهاية ج 10 ص 276.

ودوراً - أن تؤكد وتعمق الحالة الإيمانية بالمستوى الذي يجعلها تسامي الرجل - عموماً - في هذا المجال.

وإن كان الشارع قد ارشدها إلى ما تعوض به جانباً مما يفوتها من ذلك، ولكنها لا تستجيب في غالب الأحيان إلى هذه الإرشادات.

وإذا كان ثمة نساء كالزهراء «عليها السلام» قد بلغت أعلى الدرجات في المعرفة، والعصمة، والطهر والإيمان، فإن ذلك لا يوجب نقض القاعدة، وتبديل التشريع، فإن التشريع يلاحظ فيه النوع والحالة العامة، ولا ينظر فيه إلى الفرد النادر، أو الدائرة المحدودة، وقد قرر نفس ذلك البعض هذه الحقيقة، فقال ما ملخصه:

«إن الخصائص الفردية ليس لها تأثير على التشريع، لأنها تختلف وتتفاوت. بل يلحظ في التشريع الخصائص النوعية التي تتمثل في البعد الإنساني التكويني للشخص. أما الخصائص الشخصية فقد تكون لها تأثير في التفاصيل»⁽¹⁾.

وعلى كل حال، فإن هذا الأمر يعرف بالوحي، من قبل علام الغيوب، خالق المرأة والرجل. لا في المختبرات، ولا بالتجارب الناقصة.. على أن الله سبحانه قد حفظ السيدة فاطمة الزهراء «عليها السلام» عن الابتلاء بحدث الحيض والنفاس، فلا يقاس بها غيرها ممن لسن مثلها، ولأجل ذلك حفظت من الابتلاء بنقص العقل والدين،

(1) من وحي القرآن (الطبعة الأولى) ج 5 ص 116.

وحصلت على الكمال بأعلى درجاته، وأقصى غاياته.

لأنها اختارت منذ خرجت من عالم الخزائن، وتدرجت في النشاطات المختلفة - اختارت، وعملت، وكافحت من أجل نيل مقامات القرب من الله، فكان لهذا الجهد الاختياري آثاره على الروح، وعلى التكوين في مختلف النشاطات، وجميع المستويات والحالات.

محدودية طاقات المرأة:

بقي أن نشير إلى: أن الحديث عن نقصان إيمان، وعقل وحظ المرأة ليس في سياق مدح أو ذم المرأة، وإنما هو بصدد تقرير حقيقة واقعية، هي محدودية طاقات المرأة إذا ما قورنت بطاقات الرجل، فهو يقول: لا تحملوها ما لا تطيق. فالمرأة كبنيت، وكزوجة، وكأم، وحاضنة للولد يفترض فيها أن تعطي الدفء، والسكن، والعاطفة والحنان، والرقّة، والراحة والبهجة لزوجها، ولأولادها، ولمن حولها تماماً كما هو روض الرياحين، في أزاهيره وفي نفحاته. فهي بحق كما وصفها أمير المؤمنين «عليه السلام»، حيث قال: المرأة ريحانة لا قهرمانه.

كما أن هذا الحديث لا يريد أن يتحدث عن أن الناس لضالة تفكيرهم، أو لعوامل ومآرب أخرى قد يقلدونها أعلى المناصب، وقد يملكونها عليهم، كما هو الحال في ملكة سبأ، بل ربما يعبدونها.. فإن ذلك قد يحصل كما تلمح إليه أحداث التاريخ، وقد يشهد لضالة عقول أصحاب ملكة سبأ أنهم ظنوا أن قوتهم وشدة بأسهم يمكن أن يحل لهم

كل مشكلة، وأن يستفاد منه حتى في شفاء الأمراض الروحية والبدنية. مع أن البداهة تدفع هذا التصور الغريب.

ولكن هل ذلك هو الموقع الذي وضعها الله فيه، وأهلها له؟!!

إن علياً «عليه السلام»، وهو الذي يشرب من عين الإسلام الصافية يريد أن يقول: إن إقحامها، أو وضعها في غير الموضع الذي أهلها الله له ليس في صالحها، ولا في صالح الناس.

وذلك ليس انتقاصاً لحقوقها، بل هو عين العدل، وجوهر الحكمة والعقل. كما أن ذلك لا يعني: أن لا يكون ثمة نساء يتفوقن في المدرسة على بعض من الرجال. في مرحلة من مراحل الدراسة.

وهناك إحصاءات تثبت تفوق الذكور وعدم تفوق الإناث إلا في مراحل وحالات محدودة جداً. وقد قام بهذه الدراسات والإحصائيات جهات غير دينية، بل غير إسلامية، ومنها جهات أجنبية يمكن البحث عنها في الإنترنت، وإرشيفات الجرائد، والمجلات، والمحطات التلفزيونية.

قوامية الرجال. وضرب المرأة:

ونحن نورد مفردة قرآنية، تدل على هذه الحقيقة التي ذكرناها وتؤكددها، وهي: أن الله سبحانه حين تحدث عن نشوز النساء قال:

(الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ فَالصَّالِحَاتُ قَانِتَاتٌ حَافِظَاتٌ لِّلْغَيْبِ بِمَا حَفِظَ اللَّهُ

وَاللَّاتِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ وَاهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ
وَاضْرِبُوهُنَّ فَإِنْ أَطَعْنَكُمْ فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلًا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا
كَبِيرًا⁽¹⁾.

فوجد:

ألف: أن الله تعالى قرر: أن الرجال قوامون على النساء، لسببين:
أحدهما: أن الله تعالى قد فضلهم على النساء.

الثاني: أنهم هم المسؤولون عن الإنفاق عليهن.

ب: إنه تعالى قد أجاز للرجل - في حالة خوف نشوز المرأة -: ثلاثة
أمر:

أولها: موعظتهن.

الثاني: هجرهن في المضاجع.

الثالث: ضربهن.

ج: إنه تعالى قد جعل مشروعية ذلك تنتهي عند حد عودتهن إلى
خط الطاعة..

ولكنه سبحانه وتعالى لم يقرر في صورة خوف المرأة من نشوز
زوجها أي شيء من ذلك، ولم يعطها الحق في عمل أي شيء ضده،
فهو سبحانه وتعالى يقول:

(1) الآية 34 من سورة النساء.

(وَإِنْ امْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا وَالصُّلْحُ خَيْرٌ وَأُحْضِرَتِ الْأَنْفُسُ الشُّحَّ وَإِنْ تُحْسِنُوا وَتَتَّقُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا) (1).

فنراه لم يشر حتى لأن تقف المرأة من زوجها موقف الواعظ له، فضلاً عن أن تهجره في المضجع، أو أن تضربه.

بل دعاهما إلى الصلح، وحثهما عليه، وأكد بال نص عليه ثلاث مرات وأرشداهما إلى أن الصلح خير. وفي قصة النبي أيوب «عليه السلام» حيث حلف أن يضرب امرأته، فقال له: خذ بيدك ضغثاً، فاضرب به ولا تحنث.. مع أنه كان يمكن أن يقول له: كفر عنيمينك، أو أن يحل ويسقط يمينه رفقا بها، وهو أرحم الراحمين، وأراف من كل رؤوف خصوصاً أنها كانت امرأة صالحة، ليس في نيتها وسريرتها الإساءة للنبي «عليه السلام».

هذا كله عدا عن الروايات الكثيرة التي من جملتها اعتبارها أحد الضعيفين في قوله: «أوصيكم بالضعيفين».

ومنها: الحث على أن لا يملك الرجل المرأة من أمرها ما جاوز نفسها..

وكذلك ما روي عن علي «عليه السلام» من وصفه للخوارج:
بأن لهم حلوم الأطفال، وعقول ربات الحبال..

(1) الآية 128 من سورة النساء.

وكذا ما روي، من أن المرأة ريحانة، وليست بقهرمانة..
وأنه ما أفلح قوم ولوا أمرهم امرأة.. إلى غير ذلك مما لا مجال
لنتبعه..

وكل ذلك وسواه لا يمنع من أن تصل بعض النساء إلى مقامات
سامية، في مواقع القرب والكرامة الإلهية.. وعلى رأس كل نساء
العاملين الصديقة الطاهرة فاطمة الزهراء «صلوات الله وسلامه
عليها». يليها في الفضل مريم، وامرأة فرعون، وقبلهما وتفضلهما
خديجة زوجة الرسول وأم البتول.

ونذكر القارئ الكريم أخيراً: بما ورد عن أهل بيت العصمة
والطهارة «عليهم السلام»، من أنه كمل من الرجال كثير، وكمل من
النساء أربع.. هن: آسية بنت مزاحم، ومريم بنت عمران، وخديجة
بنت خويلد. وفاطمة بنت محمد «صلوات الله عليها»..

رحم الله من عرف حده فوقف عنده:

ونختم ملاحظتنا هنا: بالتحذير من أن يعتبر الإنسان عقله وفكره
- مهما كان قوياً ونشيطاً - حاكماً، ومهيماً ومعيّاراً يقاس عليه كلام
المعصومين «صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين»، فيرفض ويقبل
على هذا الأساس، بل العكس هو الصحيح.

وقد روى الكليني «رحمه الله» عن الإمام الباقر «عليه السلام»،
وهو يتحدث عن أصحابه: «والله إن أحب أصحابي إلي أورعهم
وأفقههم وأكتمهم لحديثنا، وإن أسوأهم عندي حالاً، وأمقتهم، للذي إذا

سمع الحديث ينسب إلينا، ويروى عنا، فلم يقبله، أشمأز منه، وجده، وكفر من دان به، وهو لا يدري، لعل الحديث من عندنا خرج، وإلينا أسند، فيكون بذلك خارجاً عن ولايتنا»(1).

ونحذر أيضاً: من أن يتخيل أحد أنه يستطيع أن يدرك علل الأحكام.. فضلاً عن أن يتمادى به الخيال ليصل به إلى حد رفض ما ورد عن أئمة أهل البيت «عليهم السلام» من حكم أو حقائق بينها، فيرفض ذلك استناداً إلى استحسانات، أو تعليقات أوحى له بها وهمه، دونما ارتكاز إلى علم قاطع، وبرهان ساطع.

المرأة شر كلها:

وقد حاول البعض أن يتخذ من الآية الكريمة: (وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ) (2). مدخلاً للطعن في صحة ما روي عن أمير المؤمنين «عليه السلام» من أنه قال:

-
- (1) الكافي ج 2 ص 223 وبصائر الدرجات ص 557 وكتاب التمهيد للإسكافي = = ص 67 وبحار الأنوار ج 2 ص 186 وج 25 ص 365 و 366 وج 65 ص 176 ومختصر بصائر الدرجات ص 98 ووسائل الشيعة (ط دار الإسلامية) ج 18 ص 61 و (ط مؤسسة آل البيت) ج 27 ص 87 ومستدرك الوسائل ج 1 ص 80 ومستطرفات السرائر ص 591 وجامع أحاديث الشيعة ج 1 ص 222 ومستدرك سفينة البحار ج 2 ص 233 وج 3 ص 467 وموسوعة أحاديث أهل البيت للنجفي ج 3 ص 73 وج 9 ص 295.
- (2) الآية 70 من سورة الإسراء.

«المرأة شر كلها، وشر ما فيها أنه لا بد منها»..

وقال:

«إن الإنسان لم يخلق شريراً في أصل خلقته وإن عنصر الإغراء لا يصلح تفسيراً لهذه الكلمة، لأن الرجال يمثلون عنصر إغراء للمرأة.

ولو سلمنا: بأن عنصر الإغراء شر، فلماذا يطلق الحكم بهذه السعة، فإن الإغراء هو كل عناصر شخصية المرأة؟!!

وإذا كانت شراً كلها، لم يجز عقابها، فإن الله هو الذي خلقها كذلك، وأودع الشر في أصل خلقتها وقوله: «لا بد منها». هل يعقل من يكون وجوده ضرورة أن يكون شراً كله؟!!

والرجل طرف في عملية التناسل فلم لم يكن شراً؟!!

وعلي قد أكرم المرأة، فكيف بهذه الكلمة.. وهو يعرف أن في النساء من يتفوقن على الرجال، أدباً وعلماً وعملاً.

والزهراء شاهد على ذلك، وامتيازها بالعصمة يؤكد امتياز المرأة بما يمنع صدور مثل هذه الكلمة عن علي «عليه السلام»..».

وقال:

«لا نجد لها حملاً صحيحاً. وإذا كان هناك من يحاول صرفها إلى امرأة بعينها لتكون (أل) التعريف عهدية، وليست للجنس.

فهذا لا يصح، لأن الكلمة حسب ما يظهر منها واردة على نحو الإطلاق. وقد قرأت في كتاب بهجة المجالس: أن هذه الكلمة هي

للمأمون العباسي، وربما نسبت خطأ لأمير المؤمنين»⁽¹⁾.

ونقول:

إن ثمة نقاطاً عديدة يمكن الحديث حولها هنا، ولكننا سوف
نقتصر منها على ما يلي:

1 - إن لهذه الكلمة صيغتين:

إحدهما تقول: «المرأة شر كلها، وشر ما فيها (منها) أنه لا بد
منها»⁽²⁾.

والأخرى تقول: «النساء شر كلهن، وشر ما فيهن قلة الاستغناء
عنهن»⁽³⁾.

ولو أن هذا البعض قد صب جام غضبه على هذا النص الأخير،
لأمكن التغاضي عن ذلك، ولو في حدود معينة..

(1) راجع جميع ما تقدم في كتاب: الزهراء القدوة ص 168 - 170.

(2) نهج البلاغة (بشرح عبده) ج 4 ص 53 الحكمة رقم 238 وبحار الأنوار
ج 100 ص 252 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 19 ص 69 ومجمع البيان
للطبرسي ج 2 ص 252 وغرر الحكم (مطبوع مع ترجمة محمد علي
الأنصاري) ج 1 ص 79 وعيون الحكم والمواعظ ص 56.

(3) ربيع الأبرار ج 4 ص 291 وفي فتح الباري ج 9 ص 118 وتحفة الأحوزي
ج 8 ص 53 نسبه إلى بعض الحكماء، ولكن في شرح نهج البلاغة
للمعتزلي ج 18 ص 200 نسبه لعبد الله المأمون.

ولكن حديثه هو عن خصوص النص الأول، الذي يريد أن يعتبره مشتتاً على الخط من شأن المرأة..

مع أنه إذا كانت (أل) التعريف للعهد، أي بأن تكون المرأة المعهودة التي أثارت الفتنة في حرب الجمل هي المقصودة به، فإنه لا يبقى لكل تلك الاستدلالات مورد ولا محل.. إذ إن المقصود - والحال هذه - هو امرأة بعينها، وليس المقصود هو جنس المرأة..

إذ كما يحتمل احتمالاً بدوياً - لا مستقراً - أن تكون (أل) جنسية، فإنه يحتمل فيها العهد أيضاً وإذا كانت هناك قرائن تعين إرادة العهد منها.. فلا مبرر لحملها على الجنس..

وتلك القرائن هي معرفتنا بأن جنس المرأة وحقيقتها لا يمكن أن تكون شراً، لأن في النساء صالحات كما في الرجال.. والإختلاف في القلة والكثرة لا يضر في ما نريد قوله.. وقد ضرب الله مثلاً للذين آمنوا: امرأة فرعو، ومريم «عليهما السلام»، وقال تعالى: (وَالطَّيِّبَاتُ لِلطَّيِّبِينَ وَالطَّيِّبُونَ لِلطَّيِّبَاتِ) (1). وآيات كثيرة أخرى.. كما أن من القرائن نفس ما ذكره هذا البعض من أدلته على عدم إمكان أن تصدر الإهانة لجنس المرأة من علي «عليه السلام»، فإنها تدل على أنه يقصد بها امرأة معينة خرجت على إمام زمانها، وحاربتة. وقتل بسببها الألواف من المسلمين والمؤمنين..

(1) الآية 26 من سورة النور.

ولم تزل تبغض وصي رسول الله «صلى الله عليه وآله»، حتى
استشهد، فأظهرت الفرحة، وسجدت لله شكراً⁽¹⁾. وسمت عبداً لها بعبد
الرحمان حباً بقاتل علي «عليه السلام»⁽²⁾.

وحين أخبرت بقتله قالت:

فألقت عصاها واستقر بها النوى كما قر عيناً بالإياب
المسافر⁽³⁾

وفي نص آخر، أنها قالت:

فإن تك ناعياً فلقد نعاه نعي ليس فيه التراب

-
- (1) الجمل ص 159 والجمل لابن شدقم ص 26 ومقاتل الطالبين ص 27.
(2) قاموس الرجال ج 1 ص 475 والجمل ص 159 و (ط مكتبة الداوري - قم)
ص 84 والجمل لابن شدقم ص 26 وبحار الأنوار ج 28 ص 150 وج 32
ص 341 و 342 ومستدرک سفينة البحار ج 7 ص 512 والشافعي في
الامامة ج 4 ص 356.
(3) الجمل ص 159 و (ط مكتبة الداوري - قم) ص 84 والمراجعات للسيد
شرف الدين ص 318 والجمل لابن شدقم ص 26 وكتاب الأربعين
للشيرازي ص 624 وتاريخ الأمم والملوك ج 4 ص 115 ونهج السعادة ج 8
ص 508 وقاموس الرجال للتستري ج 12 ص 299 وأعيان الشيعة ج 1
ص 121 ومدينة المعاجز ج 3 ص 411 و 412 ومناقب أهل البيت
للشيرواني ص 471 والكامل في التاريخ ج 3 ص 394 وجواهر المطالب
لابن الدمشقي ج 2 ص 104 والطبقات الكبرى لابن سعد ج 3 ص 40
وبحار الأنوار ج 32 ص 340.

ثم قالت: من قتله؟!!

ف قيل: رجل من مراد.

فقالت: رب قتل الله بيدي رجل من مراد.

فقالت لها زينب بنت أبي سلمة: أتقولين مثل هذا لعلي في سابقته

وفضله؟!!

فضحكت، وقالت: بسم الله إذا نسيت ذكريني(1).

وضحكتها هذه قد تشير إلى أنها بصدد السخرية والاستهزاء بالمرأة التي ذكرتها، ولكن لهذا الطلب دلالة أخرى، وهي أن أم المؤمنين كانت تندفع إلى إظهار مشاعرها الحقيقية بدون التفتات.. وأن البغض لعلي «عليه السلام» ولولده لم يغادر قلبها لحظة قط. حتى لقد ظهر بعضه بعد حوالي عشر سنوات من استشهاده «عليه السلام» حين استشهد ولده الإمام الحسن «عليه السلام» بسم معاوية، فإنها خرجت راكبة على بغل، وقادت الهجوم على جثمانه الشريف، وهي

(1) أخبار الموفقيات ص131 وقاموس الرجال ج1 ص475 عن الأغاني، والكامل في التاريخ ج3 ص394 والجمل ص159 و (ط مكتبة الداوري - قم) ص84 والجمل لابن شدقم ص26 وبحار الأنوار ج32 ص341 ومقاتل الطالبين ص27 ونهج السعادة ج8 ص508 وجواهر المطالب لابن الدمشقي ج2 ص105 وقاموس الرجال للتستري ج12 ص299 وتاريخ الأمم والملوك ج4 ص115 والشافعي في الامامة ج4 ص355.

تقول: نحوا ولدكم عن بيتي، ولا تدخلوا بيتي من لا أحب(1). وكادت أن تقع فتنة أخرى لولا أن الإمام الحسين «عليه السلام» تدارك الأمر، وأرجع الجنازة إلى البقيع.

والخلاصة:

أن قول البعض: إن تلك الأدلة تدل على أن علياً «عليه السلام» قد قصد الإهانة لجنس المرأة، وهذا لا يصح صدوره منه «عليه السلام»، هو غير مقبول. لأننا أمام احتمالين: **أحدهما:** أن يكون الخبر كاذباً من أساسه..

والآخر: أن يقصد به الحديث عن امرأة بعينها.. وهذا هو الصحيح.

فكان علي «عليه السلام» يرى تلك المرأة مصدر شرور، ومصائب وبلايا.. وبحكم أنها كانت زوجة لرسول الله «صلى الله عليه وآله»، وبنناً للخليفة الأول أبي بكر، ومدللة محترمة لدى الخليفة الثاني عمر بن الخطاب.. وتترغم تيار العداء لوصي رسول الله

(1) راجع: الإرشاد للمفيد ج2 ص18 والخرائج والجرائح ج1 ص242 والمستجد من الإرشاد (المجموعة) ص149 وبحار الأنوار ج44 ص153 و 154 و 157 والأنوار البهية ص92 والدرجات الرفيعة ص125 وقاموس الرجال = = ج12 ص300 وأعيان الشيعة ج1 ص576 والجمل للمفيد ص234 وكشف الغمة ج2 ص209 مناقب آل أبي طالب ج3 ص204. وراجع: روضة الواعظين ص168.

«صلى الله عليه وآله»، وقد جعلت من نفسها غطاء لكل أعدائه والمناوئين له كعماوية، وطلحة والزبير، وبني أمية، وغيرهم. والتي يطلع قرن الشيطان من بيتها، حيث تقول الرواية: خرج رسول الله «صلى الله عليه وآله» من بيت عائشة وقال: «إن الكفر من ها هنا، حيث يخرج قرن الشيطان..»(1).

فهذه المرأة شر كلها، وهي أيضاً لا بد منها، لأنها أم المؤمنين، ويجب على كل الناس مراعاة جانب الاحترام لرسول الله «صلى الله عليه وآله» فيها. ولا يمكن لأحد التخلص من هذا الواجب.

ومن جهة أخرى، فإن من حق علي «عليه السلام» الذي خرجت عليه هذه المرأة وحاربته وقتل بسببها الألو ف أن يتذمر من

(1) راجع: مسند أحمد ج 2 ص 18 و 26 وصحيح البخاري (ط دار الفكر) ج 4 = = ص 46 وراجع ص 92 و 174 و ج 5 ص 20 و ج 8 ص 95 وصحيح مسلم ج 8 ص 172 و سنن الترمذي ج 2 ص 257 وعمدة القاري ج 15 ص 30 والعمدة لابن البطريق ص 456 والطرائف لابن طاووس ص 297 والصراط المستقيم ج 3 ص 142 و ج 3 ص 164 و ج 3 ص 237 ووصول الأخيار إلى أصول الأخبار ص 83 والجمل لابن شذقم ص 47 وكتاب الأربعين للشيرازي ص 624 وبحار الأنوار ج 31 ص 639 و ج 32 ص 287 و ج 57 ص 234 ومناقب أهل البيت للشيرواني ص 471 والمراجعات ص 333 وفتح الباري ج 6 ص 147 وقاموس الرجال للتستري ج 12 ص 303. وللحديث مصادر كثيرة فراجع الغدير للعلامة الأميني.

وجودها ويعرّف الناس على واقعها، ويعلن أنها لا يأتي منها إلا الشر، والمصائب والبلايا على الأمة.

كما أن من حقه ومن حق الأمة عليه أن يكشف للناس عن الواقع، ويعرفهم به كما هو، ليكونوا على بصيرة من أمرهم حين يريدون أن يتخذوا مواقعهم انطلاقاً منه، وبالأستناد إليه.

وبذلك نعرف، وكذلك بسبب القرائن العديدة، ومنها تلك التي أشار إليها ذلك البعض والدالة على أنه «عليه السلام» لم يكن ليذم جنس المرأة - نعرف -: أن المراد من قوله «عليه السلام»: «المرأة شر كلها، وشر ما فيها أنه لا بد منها». هو امرأة بعينها دون سائر النساء.

فلماذا إذن حكم هذا البعض على هذه الكلمة بضرر قاطع بأنها مكذوبة ولا يمكن أن تصح؟!

2 - اتضح مما تقدم: أن قول البعض: «إن الرواية - بحسب ما يظهر منها - واردة على نحو الإطلاق..» غير كاف للحكم على الرواية بعدم الصحة.. فإن هذه القرائن التي ذكرناها، وذكرها هو نفسه كافية لتعيين أحد المعنيين المحتملين فيها..

فإن احتمال إرادة الجنس من كلمة (أل) ممنوع ومدفوع لأكثر من سبب، ولو سلمنا أن احتمالهما يساوي احتمال إرادة (العهد) منها. وسلمان أن الإطلاق وعدم وجود القرينة يستدعي صرفها للجنس.. فإن وجود القرائن الصارفة عن الجنس، والمعينة للعهد.. تكفي في

إسقاط (ذلك الإطلاق) عن صلاحيته للقرينية، فإن الإطلاق إنما يكون قرينة على هذا، حيث لا يوجد قرينة على غيره، فإذا وجدت القرينة على الغير فإن الإطلاق ينقلب إلى تقييد، ولا يبقى ثمة إطلاق ليمسك به..

مع أن ثمة فرقاً بين كرم التي تستعمل في المؤمن والكافر، وكرم التي تختص بالمؤمن. وإذا نال غير المؤمن شيئاً من ذلك، فإنما هو بتبع المؤمن، وحفظاً لما كرم به المؤمن.. هذا فضلاً عن أن الروايات عن أهل البيت «عليه السلام» تقول: إن هذا التكريم خاص بالمؤمن، وإن الله لا يكرم روح الكافر.

3 - إنه استدل على عدم صحة نسبة هذا القول إلى علي «عليه السلام» بآية: (وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ) (1).

مع أن هذا التكريم، إنما هو من جهة العطاء، وإفاضة النعم عليهم، فيشمل بذلك المؤمن والكافر، حتى أمثال فرعون ونمرود، وأشقى الأولين والآخرين.. ليستوفوا ذلك في الدنيا، ولا يكون لهم نصيب في الآخرة، أو لأنه يكون مقدمة لحفظ ما كرم به المؤمنين، إذ لولا هذا التعميم، لعدا هؤلاء الظالمون على المؤمنين وسلبوهم ما عندهم، وربما قتلوهم.

والحاصل: إن تكريم الله تعالى لهم بالعطاء والنعم، لا يمنع من أن

(1) الآية 70 من سورة الإسراء.

يكون من ينالهم بذلك بؤرة الشرور والآثام، فيكون فرعون مثلاً شراً كله.. وكذلك غيره من الكافرين والمشركين.. وذلك يدل على أن تكريمهم إنما هو بالنعم، وبالتفضلات المناسبة، حتى وإن كانوا ممن لا يستحقون ذلك.. فإنه لا يشترط في العطاء أن يكون من تعطيه مستحقاً لذلك العطاء..

وثمة مناقشات أخرى في سائر أدلة هذا البعض لا نرى حاجة إلى التعرض لها، فإن فيما ذكرناه كفاية لمن أراد الرشد والهداية.

الفهارس:

1. الفهرس الإجمالي

2. الفهرس التفصيلي

1. الفهرس الإجمالي

الباب الخامس: في الربذة.. أحداث ومراسلات..

- الفصل الأول: إلى الربذة..... 9 - 28
- الفصل الثاني: علي عليه السلام وأحداث البصرة..... 33 - 46
- الفصل الثالث: رسائل من الربذة إلى أبي موسى..... 53 - 96
- الفصل الرابع: موقف علي عليه السلام من أبي موسى..... 106 - 120
- الفصل الخامس: لا تحن حنين الجارية..... 132 - 142
- الفصل السادس: أحداث جرت في الربذة..... 156 - 180

الباب السادس: حرب الجمل الأصغر..

- الفصل الأول: حرب الجمل الأصغر: نصوص وآثار... 196 - 198
- الفصل الثاني: وقفات مع نصوص الجمل الأصغر..... 213 - 224
- الفصل الثالث: الجمل الأصغر بروايات سيف..... 243 - 248
- الفصل الرابع: وقفات مع أكاذيب سيف..... 269 - 274
- الفصل الخامس: مع أكاذيب سيف مرة أخرى..... 297 - 302
- الفصل السادس: المرأة شر كلها..... 327 - 342

الفهارس: 343 - 358

2. الفهرس التفصيلي

ا

الباب الخامس: في الربذة.. أحداث ومراسلات..

الفصل الأول: إلى الربذة..

- 11 الصحابة مع علي عليه السلام:
- 12 قطع الطريق على الناكثين:
- 13 أبابيل! لماذا؟!:
- 15 تقليل عدد الصحابة مع علي عليه السلام:
- 16 هذا تزوير باطل:
- 20 كلام مسكويه غير دقيق:
- 21 الخلافة لا تساوي نعلأ بالية:
- 23 إصلاح الأمة أولى:
- 25 المعادلة الصحيحة:
- 26 لم يسمح لابن عباس بالكلام:
- 27 الإستقامة.. والإستقرار:
- 28 قريش هي الداء الدوي:

29 علي عليه السلام لم يفاجأ بما يجري:

29 تعابير وألفاظ:

الفصل الثاني: علي عليه السلام وأحداث البصرة..

35 أوامر علي عليه السلام لابن حنيف:

36 ابن حنيف يراجع علياً عليه السلام:

36 أين خطة ابن حنيف؟!:

39 علي عليه السلام وما جرى في البصرة:

41 علي عليه السلام وموبات الناكثين:

42 بيانات للمجلسي:

43 قتل الجيش كله لقتل رجل واحد:

44 تعقيب المجلسي رحمته الله:

46 يجرّون عائشة كالأمة:

47 نكت البيعة؛ والإفساد:

48 خصوصيات تضاف إلى ما سبق:

الفصل الثالث: رسائل من الربذة إلى أبي موسى..

55 عصيان أبي موسى:

60 إختلاف نصوص الكتاب:

61 أشخاص معه من قبلك:

- 63 توصيف علي عليه السلام لأعدائه:
- 63 أبو موسى ليس أهلاً لهذا الأمر!!:
- 64 خيانة أبي موسى:
- 64 قطعوك إرباً إرباً:
- 66 خاتمة كتاب علي عليه السلام:
- 67 أرسلهم من ذي قار:
- 68 هل هذا كتاب؟!:
- 69 مع نص الطبري:
- 70 عدة كتب إلى أهل الكوفة:
- 72 استقبال الناس لمبعوثي علي عليه السلام:
- 72 منطق علي عليه السلام منطق القرآن:
- 73 خطورة حرب الناكثين:
- 74 هل هذه مفارقة؟!:
- 75 رسالة فاحشة ومكذبة:
- 76 من الربذة؟! أم من ذي قار؟!:
- 76 الألفاظ الفاحشة في كلام علي عليه السلام:
- 82 حديث الإعضاض:
- 83 إيراد الطحاوي وجوابه:
- 84 كلمتنا الأخيرة:

- 84 مبعوثون من الربذة إلى الكوفة:
- 87 لماذا خصوص هؤلاء؟!:
- 88 متى كانت هذه الرسائل؟!:
- 89 الولاة أعوان على الحق:
- 89 أبو موسى يرفض أوامر علي عليه السلام:
- 90 لماذا ولي علي عليه السلام أبا موسى؟!:
- 91 أهل العراق لا يعرفون علياً عليه السلام:
- 95 جهل العراقيين:
- 96 الكوفة أخلاط، وعثمانية:
- 98 سبيل الآخرة وسبيل الدنيا:
- 99 الأشعري، وقتلة عثمان:
- 101 علي يطيع الأشر!!:
- الفصل الرابع: موقف علي عليه السلام من أبي موسى..**
- 108 علي عليه السلام وتثبيط أبي موسى:
- 109 قول هو لك وعليك:
- 109 توضيحات للمجلسي رحمته الله وللمعتزلي:
- 112 عداوة أبي موسى لعلي عليه السلام:
- 116 مداراة علي عليه السلام لأبي موسى:

- 117 تصغير شأن أبي موسى:
- 118 علي عليه السلام لا يستبعد أحداً:
- 119 غرور أبي موسى:
- 121 أبو موسى ابن حائك:
- 124 هل هذا انتقاص؟!:
- 127 البيئات وقاعدة اليد:

الفصل الخامس: لا تحن حنين الجارية..

- 134 عدم المعونة قطيعة:
- 138 لا تحن حنين الجارية:
- 140 هذه القصة مفتعلة:
- 146 هذا هو الهدف:
- 147 جواب علي عليه السلام:
- 147 قد تكون هذه القضية قد حرفت:
- 148 النجار يعترض.. والأفغاني يجيب:
- 151 اعتراض الأفغاني على علي عليه السلام:

الفصل السادس: أحداث جرت في الربذة..

- 158 طيء عند علي عليه السلام:
- 161 الخلافة حق لعلي عليه السلام:
- 162 الكارهون أمر علي عليه السلام:

- 163 نصر علي عليه السلام نصر الله تعالى:
- 163 علي عليه السلام يسأل عن الناس:
- 164 علي عليه السلام يعرف دخيلة أبي موسى:
- 164 منشأ بغض أبي موسى لعلي عليه السلام:
- 165 ضرورة الاستجابة لطلب الأشر:
- 166 متى أراد عزل أبي موسى؟!:
- 166 تفضيل المجاهدين:
- 167 أثر القيادة الصالحة:
- 167 عدي منسجم مع علي عليه السلام:
- 168 امتياز الطائيين:
- 170 تفضيل علي عليه السلام:
- 170 علي عليه السلام يرفض كلام العائف:
- 172 الزموا قراركم:
- 173 في المهاجرين كفاية:
- 173 أخبرني عما وراءك:
- 174 علم علي عليه السلام:
- 175 يجب أن يسمع الناس:
- 176 عثمان بن حنيف عند علي عليه السلام:

- 178 الإنتقام من الأبرياء:
- 179 حزن علي عليه السلام:
- 180 علي عليه السلام والبطش بالأبرياء:
- 182 عائشة تأمر بقتل عثمان بن حنيف:
- 182 ابن حنيف في ذي قار أم في الربرة؟!:
- 184 من الكذب على علي عليه السلام:
- 186 بكاء علي عليه السلام لحال ابن حنيف:
- 187 روايات سيف لا تشبه غيرها:
- 188 خبر مقتل عثمان:
- 189 ثار طلحة والزبير:
- 190 لحية ابن حنيف:
- 191 أصبت خيراً وأجراً:
- 192 الناكثون في كلام علي عليه السلام:
- 192 المفارقة يثيرها عليه السلام باستمرار:
- 193 دعاء علي عليه السلام على الناكثين:
- 193 محاولة إصلاحية لابن عباس:

الباب السادس: حرب الجمل الأصغر..

الفصل الأول: حرب الجمل الأصغر: نصوص وآثار..

- 200 بداية:
- 200 هكذا جرى في الحرب الأولى:
- ### الفصل الثاني: وقفات مع نصوص الجمل الأصغر..
- 215 المطلوب هو الاختصار:
- 216 أخل لنا دارة الإمارة:
- 217 الناس لهم أطوع منهم لك:
- 218 رأي ابن حنيف أقوم وأسلم:
- 218 ابن حنيف أكثر من منصف:
- 219 فضائل عثمان:
- 220 مطلوب البغاة هو قتل علي عليه السلام:
- 220 ما نسبوه إلى علي عليه السلام:
- 222 رضى العامة أم رضى الخاصة:
- 224 ما نقمه الناس على عثمان:
- 225 تنبؤات عائشة:
- 225 عائشة.. وبيعة علي عليه السلام:
- 227 عائشة تدعو إلى البيعة لعلي عليه السلام:

- 228 بدء العدوان:
- 228 الكذب سيد الموقف:
- 230 رغم العدوان:
- 231 لولا صفية:
- 232 الغدر بابن حنيف:
- 232 صلاة الزبير:
- 233 عائشة تأمر بقتل الأسرى:
- 236 عائشة القائد الحقيقي لحرب الجمل:
- 240 ألا ألف فارس لبيبت علياً عليه السلام:
- الفصل الثالث: الجمل الأصغر بروايات سيف..**
- 245 ابن حنيف يتهياً للحرب:
- 251 الإتفاق بين عثمان بن حنيف والناكثين:
- الفصل الرابع: وقفات مع أكاذيب سيف..**
- 271 روايات الطبري:
- 272 ابن حنيف يكيد أعداءه:
- 274 تدافع أصحاب ابن حنيف:
- 277 أصحاب عائشة كاقون!!:
- 281 حكيم بن جبلة بنظر أنصار الناكثين:
- 283 أكذوبة الكتاب إلى المدينة:

- 291 توهمات عبد الوهاب النجار:
- 292 ردود سعيد الأفغاني:
- 294 عاهات في كلام النجار:
- 295 هنات في أقوال سعيد الأفغاني:
- الفصل الخامس: مع أكاذيب سيف مرة أخرى..**
- 299 بداية:
- 299 قتل السباجة في المسجد:
- 303 يستعظمون ما جرى لابن حنيف:
- 304 تطاع عائشة ولا تطاع:
- 305 سبب العفو عن ابن حنيف:
- 307 خوفهم من علي عليه السلام:
- 307 المقتولون في البصرة هم قتلة عثمان!!
- 311 مفارقات ذات مغزى:
- 312 القبائل تقدم أبناءها للقتل:
- 313 كتاب الناكثين إلى أهل الشام:
- 316 بايعنا خيار أهل البصرة:
- 318 استثارة العواطف.. وحرب الجمل:
- 320 خرجتم على زوجة نبيكم:

321 الهدف هو الدراهم:

322 الزبير يريد الغدر بعلي عليه السلام:

325 الحكم التعسفي:

الفصل السادس: المرأة شر كلها..

329 بداية:

329 قضاء النساء:

331 ولاية النساء:

339 نظرة الإسلام إلى المرأة:

340 الطعن المبطن بالإسلام:

341 شعارات في الفراغ:

342 الشهادة لا ربط لها بالعقل:

345 عقل المرأة وعقل الرجل:

346 انضمام الناقص إلى الناقص:

349 أثر الدورة الشهرية في نقص الإيمان:

352 محدودية طاقات المرأة:

353 قوامية الرجال. وضرب المرأة:

356 رحم الله من عرف حده فوقف عنده:

357 المرأة شر كلها:

الفهارس:

- 1 - الفهرس الإجمالي 371
- 2 - الفهرس التفصيلي 374